الدُّرُّ المَصُونُ

في عُلُومِ الكِتَابِ المَكْنُونِ

تأليف

أَحمد بن يُوسُف المَعْرُوف بالسَّمِين الحَلَبيّ
المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط
الأُستاذ المُشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة
المَعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المَدينة المُنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الأوّل

دار القلم
دمشق

* «والدُّرُّ المَصُون أَجَلُّ ما صُنِّف في هـذا الباب».

(صاحب «كشف الظنون»)

* «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري».

(مـن مقـدمـة المؤلف)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدّمة

ربِّ أَوْزِعْني أن أشكرَ نعمتَكَ التي أَنْعَمْتَ عليَّ وعلى والدَيَّ، وأن أعمل صالحاً ترضاه، وأَدْخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على محمد الهادي الأمين وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد:

فإنَّ صلتي بالدر المصون تعود إلى أيام دراستي في كلية الآداب بجامعة حلب، حيث كنت أتردَّد إلى المكتبة الأحمدية لأطوف في كنوزها وما تحويه في خزائنها من مخطوطات. وتضمُّ هذه المكتبة نسخة من الكتاب، وكان يروقني أن أقلِّبَ في الكتاب، وأتعرَّف على منهجه ومادته، ولكنني كنت أتهيَّب من غمار الخوض فيه لأسباب كثيرة، منها رداءة النسخة الأحمدية وطـولُ نصِّه.

وتمرُّ الأيام لأقف على عتبة اختيار موضوع مناسب لنيل درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، فعادت بـي الذكريات إلى الـــوراء، وتذكرت ذلك الطالب الذي كان ينظر بطَرْفٍ خفي مفعم باستحياء ووجل إلى «الدر المصون» في خزائن الأحمدية. ولقد شعرت بأنني سأخوض رحلة مضنية شاقة مع مئات الصفحات من المخطوطات القديمة بخطوطها المختلفة، ومع الشواهد الغزيرة والنقـول العريضـة والمذاهب المتقـابلة، وكنت أستعذب وعـورة الطريق، وأستسهل صعوبتها، وأضحّي بكل ما أملكه في سبيل دراسة كتاب الله وفقه نحوه ومعانيه، فشرعت في جَمْع نسخة المخطوطة، وصوَّرت بالمايكروفلم

ما رأيته مفيداً لي في عملي، وقمت بإجراء المقابلات بين النسخ المختلفة على عادة أهل التحقيق العلمي. ثم يسَّر الله عليَّ نسخة المؤلف أرسلها إليَّ الأخ الدكتور محمد ياقتي من استانبول، جزاه الله خيراً، فكانت توفيقاً من الله عز وجل، أفادني وأفاد قيمة العمل نفسه. ثم سرت في تحقيق الكتاب ودراسته سنين طوالاً، كنت خلالها مستغرقاً في عملي، لا أعرف الراحة والاستقرار من أجله.

وقد يسَّر الله عليَّ أن حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة القاهرة، قسم النحو والصرف، بمرتبة الشرف الأولى عام ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م، وذلك بتحقيقي للكتاب ودراسته من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة المائدة، في أربعة مجلدات. ثم صحَّ العزم مني على إتمامه مستعيناً بالله عزَّ وجل، فسافرت إلى استانبول وصَوَّرْتُ من خزائنها ما رأيته مفيداً لي في عملي من نسخ الكتاب المنتشرة. ومضيت في تحقيقه طالباً من الله العون والسداد.

وقد قدَّمْتُ للكتاب بدراسة مفصلة له، تناولت مؤلِّفَه: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته، ثم تحدثت عن مولده ووفاته وحياته العلمية والثقافية، وأشرت إلى أساتذته وكتبه. ثم تحدثت عن مصادر «الدر المصون» ومنهجه وأهميته ومذهب مؤلفه، وموقفه من القراءات والمُعْرِبين والمفسِّرين. وبعد ذلك مَهَّدْتُ للنص بعرض المخطوطات التي حققتُ الكتاب عليها ومنهج التحقيق.

وإنني إذ أتقدّم بهذا السفر الجامع ـ الذي أتوقع أن يكون في أكثر من عشرين جزءاً ـ أودُّ لو أتقدّم بوافر الشكر الجزيل والتقدير العميق لكل من أفدْتُ من توجيهاته وعونه، وأذكر الأستاذ الدكتور المرحوم السيد يعقوب بكر عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة، حيث كان المشرف الأول على الرسالة، كما أذكر الأستاذ الدكتور محمود فهمي حجازي أستاذ فقه اللغة بالكلية، حيث استلم عبء الإشراف بعد وفاة الدكتور بكر. وأشكر الأستاذ الدكتور

عبدالحميد السيوري أستاذ النحو والصرف بالكلية، وقد راجع معي كثيراً من نصوص الكتاب وأفدت من توجيهاته، والأستاذ سيف الدين الحمصي مدرّس اللغة العربية بثانويات دمشق وقد قابل معي بعض النسخ المخطوطة، وغيرهم ممن أعطاني من وقته وخبرته ما قَوَّم لي المنهج وسدَّد الطريق.

وختاماً فإنني أرجو أن أكون قد قدَّمْتُ إلى كتاب الله ما ينفعني عند الحساب، وأرجو من الله أن يتقبَّله خالصاً لوجهه، وأن يكتبه لي في صحائف أعمالي حجةً لي لا عليَّ، وأن يُيَسِّرَ عليَّ إتمامه فيبارك لي في وقتي وعَزْمي وعافيتي. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحقق

المدينة المنورة: ١٤٠٦/٤/١٠

دراسة المؤلف

١ ــ اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.
٢ ــ مولده ووفاته.
٣ ــ حياته العلمية والثقافية.
٤ ــ أساتذته.
٥ ــ كتبه.

١ ـ اسمه ونسبه ولقبه وكنيته:[(١)]

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود المعروف بالسمين، وقد أَثْبَتُّ هذا الاسم نقلاً من خطه في المخطوطة التي حققنا عليها كتابه «الدر». وقد وَهِمَ صاحب «الدرر الكامنة»[(٢)] في اسم جدِّه حيث قال: «أحمد بن يوسف بن عبدالدائم»، وقد يكون السيوطي[(٣)] قد نقل من صاحب «الدرر» حيث إنه يذكر النسَب نفسه.

أمَّا لقبه «السمين» فليس لدينا ما يُعَلِّله، ولكنهم يذكرون أنه اكتسبه في حلب قبل ارتحاله إلى مصر[(٤)]. وقد ألحق صاحب «الشذرات»[(٥)] كلمة «ابن» فقال عنه «ابن السمين»، ولكن جميع المؤرخين الذين ترجموا له يُسْقِطون هذه الزيادةَ، وقد يكون اللَّبْس ناشئاً عن تشابه اسمه ولقبه مع رجل آخر

---

(١) انظر في ترجمته: طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣؛ طبقات المفسرين للداودي ١/١٠٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩؛ طبقات القراء ١/١٥٢؛ طبقات النحاة لابن قاضي شهبة الورقة ٢٠٩ (مخطوط)؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الورقة ٨٠ (مخطوط)؛ درة الحجال ١/٤٦؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ بغية الوعاة ١/٤٠٢؛ حسن المحاضرة ١/٥٣٦؛ كشف الظنون ١/١٢٢، ٧٣٢، ٢/١١٦٦، ١٣٦٦؛ مفتاح السعادة ٢/٢٧٤؛ روضات الجنات للخوانساري ٨٥؛ هدية العارفين ٥/١١١؛ إعلام النبلاء ٥/٢٤؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١١١؛ ذيله ٢/١٣٨؛ معجم المؤلفين ٢/٢١١؛ الأعلام للزركلي ١/٢٦٠.

(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.

(٢) حسن المحاضرة ١/٥٣٦.

(٤) شذرات الذهب ٦/١٧٩.

(٥) المصدر نفسه.

هو ابن السمين، أحمد بن علي البغدادي الحلبي صاحب «مفردات القرآن»[١] والمتوفى سنة ٥٩٦.

٢ ـ مولده ووفاته:

لا نعرف شيئاً عن زمن ولادته، في حين أن المؤرخين لا يختلفون في زمن وفاته، فقد توفي في القاهرة سنة ست وخمسين وسبعمئة، وذلك في شهر جمادىٰ الأولى[٢]، أو في جمادىٰ الآخرة[٣]، أو في أواخر شعبان[٤]، غير أن أغلب المصادر تذكر وفاته في جمادىٰ الآخرة، ومن بينها أقرب مؤرخ لزمن السمين وهو الأسنوي[٥].

٣ ـ حياته العلمية والثقافية:

يُجْمع المؤرخون على أن نشأة الرجل كانت في حلب، وقد اكتسب فيها لقبه السمين، ثم يذكرون أنه رحَل إلى القاهرة وأقام فيها بقية حياته، حتى إنه لم يُعْرَفْ بالحلبي وإنما أصبح «المصري»[٦]، ومن هنا تفرغ أحمد المصري لمصر، وهناك تولى ما تولى وذاع اسمه في الوسط العلمي، وليس لدينا أية إشارة تكشف لنا عن فترة حياته في حلب أو تاريخ انتقاله منها.

ويبدو أنه حَظِيَ بمكانة بارزة في أثناء استقراره في مصر، فقد وَلِيَ تدريس القراءات والنحو بجامع ابن طولون، كما وَلي نظر الأوقاف بالقاهرة وناب عن

---

(١) كشف الظنون ٢/١٢٠٨.
(٢) حسن المحاضرة ١/٥٣٦.
(٣) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٤) طبقات القراء ١/١٥٢.
(٥) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.
(٦) شذرات الذهب ٦/١٧٩.

بعض القضاة فيها[1]، كما أنه استلم التدريس في مسجد الشافعي[2]، وتَنَقَّل في المدن المصرية، فرحل إلى أستاذه العشاب بالإسكندرية ليقرأ عليه الحروف.

ويذكر المؤرخون أن له باعاً طويلاً في علم القراءات[3] حيث تولّى تدريسها، ومن خلال قراءتنا في «الدر» سيتضح لنا تعمُّقُه فيها، ومتواترِها وشاذها، حتى لا يكاد تَخْفَى عليه قراءة ضبطاً وتوجيهاً، وقد ترك كتاباً في هذا الفن باسم «شرح الشاطبية» وصفه ابن الجزري بقوله: «شرح لم يُسْبَقْ إلى مثله»[4]. أما في التفسير فقد ألّف فيه كتابين، الأول في عشرين مجلداً، والثاني في عشرة مجلدات، وهذا يكشف عن سعة ثقافته العلمية في هذا العلم. كما يشيرون إلى تعمقه في عِلْمَيْ الأصول والحديث، حيث إنه دَرَّس الأول في مساجد القاهرة، وأخذ الثاني عن رجاله. ويبدو أن الرجل قد فَقِهَ علوم العربية وتَمَثَّلها، وكتابه «الدر المصون» خير شاهد على ذلك.

ولا ندري هل كان نشاطه العلمي مقصوراً على مصر، أو أن له شيئاً في أثناء إقامته في حلب؟

٤ ــ أساتذته:

لا نعلم شيئاً عن أساتذته في فترة نشأته الأولى ونعني بها فترة حلب، ويذكر المؤرخون من أساتذته في مصر:

١ ــ **أبو حَيَّان**: وهو شيخ النحاة المحققين، محمد بن يوسف الأندلسي، ولد سنة ٦٥٤، أخذ عن ابن الصائغ وابن النحاس، وذاع صيته

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٢) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.
(٣) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.
(٤) طبقات القراء ١/١٥٢.

في علوم كثيرة وأخذ عنه أكابر عصره، وكان يميل إلى مذهب أهل الظاهر، وقد ترك هذا في نحوه بصماتٍ واضحةً نلمسها في كتابه «البحر المحيط»، وله أيضاً: الارتشاف وشرح التسهيل، وتوفي سنة ٧٤٥[١].

٢ ـ **التقي الصائغ**: محمد بن أحمد بن عبدالخالق، تقي الدين أبو عبدالله الصائغ المصري الشافعي، ولد سنة ٦٣٦، قرأ على كمال الدين ابن فارس وابن ناشرة، وسمع من الحافظ الرشيد القرشي، وكان إماماً في القراءات، وازدحم الناس عليه لعلوِّ مكانته، وجلس للإقراء في مدرسة الطيبرسية، وقرأ عليه الحكري والواسطي. وتوفي بمصر سنة ٧٢٥[٢].

٣ ـ **العشَّاب**: أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي، إمام مقرىء ثقة، روى عن عبدالله بن يوسف، وروى عنه ابن اللبان وابن أبي زكنون، له تفسير صغير، وكتاب في المعاني والبيان. توفي سنة ٧٣٦[٣].

٤ ـ **يونس الدَّبُّوسي**: ويذكرون أن السمين أخذ عنه علم الحديث، ولم أقف على ترجمته.

والذين ترجموا للمؤلف لم يذكروا شيئاً عن تلامذته.

٥ ـ كتبه:

ترك السمين تراثاً طيباً يكشف عن ثقافة واسعة، ومن كتبه:

١ ـ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: وهو هذا الكتاب الذي نحققه، وقد فرغ منه في أواسط رجب سنة أربع وثلاثين وسبعمئة[٤]، ويقع

---

(١) انظر: طبقات القراء ٢/٢٨٥؛ البغية ١/٢٨٠؛ الدرر الكامنة ٤/٣٠٤.
(٢) انظر: طبقات القراء ٢/٦٥.
(٣) انظر: طبقات القراء ١/١٠٠.
(٤) كشف الظنون ١/١٢٢.

في أربعة أجزاء، وقد ألّفه في حياة شيخه أبي حيان[1]. وأمّا عنوانه فقد اختلف فيه المترجمون والنسّاخ اختلافاً طفيفاً، فبعضهم يذكر أنه «الدر المصون في إعراب الكتاب المكنون» وبعضهم «في علم» وبعضهم يسميه «إعراب القرآن»، ولكننا أثبتنا هذا العنوان من خطّه، فلا حاجةَ إلى وضع احتمالاتٍ أُخَرَ، وسوف نعرض دراسةً مفصلة للكتاب في مكان آخر إن شاء الله.

٢ ــ **تفسير القرآن**:[2] وهو مطول يقع في عشرين مجلداً، ولكن الأسنوي[3] المؤرخ القريب من زمن السمين يقول: «بقي منه أوراق قلائل» ويبدو أن هذا الحكم خاص بنسخة وقع عليها، ويؤيد هذا أن صاحب «الدرر الكامنة»[4] يقول: «رأيته بخطه». وأما صاحب «إعلام النبلاء»[5] المتوفى بعد سنة ١٣٤٤هـ فيقول: «رأيته بخطه» ولكنه لم يُشِرْ إلى مكانه، وقد يكون هذا ناقلاً لعبارة صاحب «الدرر»، ويؤيد ذلك أنه عرض لنسخ «الدر المصون» المخطوطة دون أن يشير إلى نسخ كتاب التفسير. وأما التاريخ الزمني له فلعله ألَّفه في الوقت الذي كان يؤلف فيه كتاب «الدر المصون» حيث إنه يشير إليه في الكتاب الأخير من مثل: «فنسأل الله العون في تهذيب هذه المسألة في كتاب «تفسير القرآن»[6] وإذا خَرَّجْنا هذه الإشارة على أنه يَحْكِي حالاً ماضية، أي: إنه هذبه سابقاً، فهذا يعني أنه ألَّفَ التفسير قبل الدر، ويؤيد هذا أنه يشير إليه مراراً بعبارة: «وقد أَوْضحت هذا في كتابي «التفسير الكبير».

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠.
(٢) طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.
(٣) طبقات الشافعية ٢/٥١٣.
(٤) الدرر الكامنة ١/٣٦٠.
(٥) إعلام النبلاء ٥/٢٤.
(٦) الورقة ٢٨٣ أ.

٣ ـ **القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز**:[1] وقد ألَّفه قبل كتابه «العمدة» حيث إنه أشار إليه في العمدة عند مادة «السحر». وقد يختصر المؤرخون هذه التسمية فيقولون: «أحكام القرآن». ولهذا الكتاب نسخة في دار الكتب المصرية برقم ٢٦١ تفسير، بخط المؤلف، ويقع في عشرة مجلدات فُقِد منها الأول، ونرجِّح أن يكون هذا الكتاب غير كتابه «تفسير القرآن الكبير» لأنهم نَصُّوا على الكتابين، كما نصوا على أن التفسير في عشرين مجلداً، بينما نجد «القول الوجيز» في عشرة مجلدات، ويبدو أن الثاني مختصر للأول، وقد اهتم في «القول الوجيز» بالإعراب والقراءات واتَّبع فيه ترتيب الآيات المعروف.

٤ ـ **شرح التسهيل**:[2] وقد أشار إليه المؤلف أكثر من مرة في كتابه «الدر المصون» ويسميه بالشرح الكبير، ويبدو أن له شرحين على التسهيل أحدهما كبير، والثاني مختصر، وهو الذي أشار إليه الداودي ووصفه بأنه اقتبسه من شرح أبي حيان[3]، ومن إشارته للشرح الكبير في «الدر» نخلص إلى أنه ألَّفه قبله، ولم يصل إلينا شيء من هذين الشرحين.

٥ ـ **شرح الشاطبية**:[4] وهو في القراءات، سَمَّاه «العقد النضيد في شرح القصيد»، واسم الشاطبية: «حرز الأماني»، وقد وصف ابن الجزري[5]

---

(١) طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ كشف الظنون ٢/١٣٦٦؛ بروكلمان ٢/١١١؛ ذيله ٢/١٣٨.

(٢) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣؛ طبقات المفسرين ١/١٠٠؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.

(٣) طبقات المفسرين ١/١٠٠.

(٤) طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٥١٣؛ الدرر الكامنة ١/٣٦٠؛ شذرات الذهب ٦/١٧٩.

(٥) طبقات القراء ١/١٥٢.

هذا الشرح بأنه لم يُسْبق إلى مثله، ولم يصل إلينا هذا الكتاب، غير أن صاحب «كشف الظنون»[1] وقع على نسخة منه فوصفه بقوله: «أوله: الحمد لله الذي تَفَضَّل على العباد في المبدأ والمعاد» وذكر أن «الحرز» المذكور أحسن ما وضع في هذا الفن، ثم انتقد بعض شروحه واجتهد في بيان فك الرموز وإعراب الأبيات. وأما تاريخه الزمني فقد ألفه بعد كتاب «الدر»[2]. ولكنه أشار إليه في «الدر المصون»[3] وذلك في الزيادات الجانبية التي أضافها المصنف بعد فراغه من الكتاب.

٦ ـ **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**:[4] ومنه نسخ عديدة[5]، وهو يشبه إلى حد كبير كتاب مفردات الراغب، وكان يتناول فيه اللفظة القرآنية بالدرس والتفصيل مرتبة على حروف المعجم، ويعرض استعمالها وتطورها مدعومة بالشواهد، فيقول مثلاً: مادة كذا، لها معاني كذا، وأصلها واستعمالها كذا، واعتمد على أصول الكلمة دون زوائدها، وقد ألَّفه بعد «القول الوجيز»، وقد يكون ألفه بعد كتابه «الدر» لأنه لا يشير إليه فيه.

٧ ـ **المعرب**: كذا ذكره بروكلمان، وقال: إنَّ له نسخة في مكتبة داماد زاده باستانبول برقم ٣١٠ وقد حاولنا أن نستفهم عنه ولم نفلح.

□ □ □

---

(١) كشف الظنون ٦٤٨/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الورقة ٤٣٣ أ.

(٤) كشف الظنون ١١٦٦/٢؛ الأعلام ٢٦٠/١.

(٥) انظر في سرد النسخ: بروكلمان ١١١/٢؛ ذيله ١٣٨/٢.

دراسة الكتاب

١ ـ **مصادر الكتاب.**

(أ) المصادر الرئيسية.

(ب) المصادر الثانوية.

٢ ـ **منهج الكتاب.**

٣ ـ **أهمية الكتاب.**

٤ ـ **مذهب المؤلف.**

(أ) بين المدارس النحوية: البصرة والكوفة.

(ب) الالتزام: بالقراءات، بالصناعة، بالظاهر.

(ج) مِن أصول الصناعة: السماع، القياس، الاستصحاب.

٥ ـ **موقفه من القراءات:**

(أ) المتواترة.

(ب) الشاذة.

٦ ـ **موقفه من المعربين:**

(أ) أبي البقاء.

(ب) ابن عطية.

(ج) أبي حيان.

(د) الزمخشري.

٧ ـ **المفسر.**

٨ ـ **خاتمة.**

١ ـ مصادر الكتاب:

تؤلف النقول المختلفة المادة الرئيسية للكتاب، وهذا في الحقيقة شأنُ معظم كتب المتأخرين، الذين وجدوا تراثاً ضخماً يتميز بالتكامل والنضج، فكنت لا تجد في كتبهم ـ غالباً ـ اجتهاداتٍ جوهرية فيها شيء جديد، وإنما تراهم يختارون ما ترتاح إليه اتجاهاتهم. ومن هنا فإن أهمية هذا الكتاب تبدو في مادة الجمع والتنسيق، وليس في أنه يمثل مذهباً متميزاً لأحد علماء النحو الذين قَدَّموا شيئاً جديداً في إطار هذا العلم. وبعبارة أخرى فإن الباحث المعاصر يطَّلع من خلال هذا الكتاب على تراث النحو القرآني من نافذة عريضة، فيقرأ فيها حوار العلماء عبر القرون الطويلة السالفة وما قالوه في كتاب الله، ولا يلمح اجتهادات يستطيع أن يسميها بهذه الكلمة، وذلك على نحو ما نقرأه للفحول المتقدمين.

ولمَّا كان الكتاب مشحوناً بالنقول والآراء فإنَّنا نَوَدُّ لو نقسم هذه النقول إلى: مصادر رئيسة ومصادر ثانوية.

(أ) المصادر الرئيسة:

ويأتي كتاب «البحر المحيط» لأبي حيان في الدرجة الأولى من مصادر الكتاب، حتى إن بعضهم ما كان يرى في كتاب «الدر المصون» شيئاً جديداً لا يراه في كتاب أبي حيان[١]، وهذا فيه طرف من المبالغة، ولكنه في الحقيقة يشير إلى ما لاحظه الناس من هذا التأثُّر الكبير بكتاب «البحر»، فقد كان السمين يقتبس من أبي حيان كثيراً من الشروح اللغوية

(١) انظر: كشف الظنون ١/١٢٢.

للمفردات القرآنية، وكثيراً من آراء العلماء حول وجوه الإعراب، وقد يَرُدُّ على رأيٍ ضعيف بالرد الذي رآه أبو حيان، وقد لا يشير إلى ذلك.

ومن مظاهر تَأثُّرِه بكتاب البحر اقتباسه الشواهد المختلفة منه، حيث إن أكثر هذه الشواهد نلقاها في «البحر» دليلاً على الموضوع الذي يعرضه الشيخ وتلميذه، أو تكون مادة للمناقشة والرد أو القبول.

غير أن هذا لا يعني أن كتاب «الدر» نسخة ثانية لكتاب «البحر»، وذلك لاختلاف منهج الشيخين، الأمر الذي سنعرض له في أثناء الموازنة التي عقدناها بينهما.

ويأتي كتاب «المحرر الوجيز» لابن عطية في الدرجة الثانية من مصادر المؤلف حيث إن هذا الكتاب ـ كما سنرى ـ يتميز بروح الاجتهاد والترجيح، ولكن اعتماده عليه يختلف عن اعتماده على «البحر»، فيأخذ من الأول مادة المناقشة والأخذ والردّ، ويأخذ من الثاني مادة الحديث حول الآية وما تردَّد حولها من آراء، ومن هنا فهو يذكر «المحرر» ليناقشه في اجتهاداته.

ويُعَدُّ «الكشاف» من المصادر الرئيسة التي كان السمين يستقي منها ويحاورها، وقد ورد اسم الزمخشري كثيراً في المناقشات الطويلة التي يخوض فيها أبو حيان، فكان السمين يعرض هذه المناقشات، فيؤيد فريقاً دون فريق أو يقف بينهما موقفاً وسطاً، وقد يقتبس السمين من «الكشاف» بعض المعاني البلاغية من دون أن يكون لها مساس بالاعتزال، فإن كان لها تلك الصفة رفضها وأخذ برأي أهل السنة.

ويأتي كتاب العكبري في المرتبة الرابعة من المصادر الرئيسة ولكنه ـ كما سنرى ـ كان يعارضه في مجمل آرائه.

ونخلص من هذا إلى أن تلك المصادر تكمل بعضها في رسم الصورة التي يريدها السمين، فهو إن أراد أن يذكر الآراء والصناعة النحوية التي تدور

حول الآية عَرَّج على «البحر»، وإن أراد اجتهاداتٍ طريفةً تحتمل المناقشة اقتبس من ابن عطية وأبـي البقاء، وإن أراد أن يغوص على المعاني والنظرات البيانية أخلد إلى الزمخشري، ولعلنا لا نفتقد ورقة من الكتاب دون أن يَرِدَ فيها ذِكْرٌ لأحد هؤلاء الأعلام.

(ب) **المصادر الثانوية:**

ذكرنا أن المؤلف عندما أراد أن يحقق الغرض المنشود من كتابه كان أمامه تراث ضخم يدور حول النحو القرآني والآراء التي قيلت فيه، وقد اعتمد المؤلف على ما سبقه من محاولات، فهو يستفيد من كتب الأعاريب فائدة كبيرة، ومن الطبيعي أن تكون تلك الكتب مادة ثرة تغنيه وتدعم غرضه، ونَخُـصُّ بالذكر «المشكل» لمكي، و«معاني القرآن» للفراء، وأعاريب القرآن للنحاس والتبريزي والمهدوي والزجاج والحوفي.

ويعتمد السمين أيضاً على كتب التفسير كالطبري والـرازي، ولكنه لم يكن يستقصي مادتها، وذلك لاختلاف منهج «الدر» عن منهج كتب التفسير الأخرى، فهو مهتم بقواعد النحو وتخريج القراءات، بينما تنشد كتب التفسير توضيح معاني القرآن الكريم دون أن تضع إعرابه ونحوه غاية رئيسة لها.

وفي مجال اللغة يَرِدُ كثيراً ذِكْرُ كتاب «المفردات» للراغب، وذلك في مجال معاني الألفاظ القرآنية، وما ورد فيها من تفسيرات مختلفة، ويَرِدُ كذلك ذكرٌ لكتاب ابن سِيده، «المخصص»، وكتاب ابن دريد «الجمهـرة» وكتاب الأزهري «التهذيب».

وفي القراءات يعتمد السمين على كتاب «المحتسب» لابن جني في ذكر القراءات الشاذة وتوجيهها، وكتاب «السبعة» في القراءات لابن مجاهد في ذكر القراءات المتواترة وإعرابها، وإلى جانبه كتاب «الكشف عن وجوه القراءات» السبع لمكي.

ولا نغفل كتب النحو إلى جانب مصادره الثانوية، وكانت تهدف إلى تقعيد العربية وإحكام أمر صناعتها، دون أن يكون غرضها الأول أعاريب القرآن الكريم، وفي هذا الصدد قد تَرِدُ الإشارة إلى كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والخصائص لابن جني وكتب الأخفش والزجاجي وابن مالك.

ومهما يكن من أمر فإن اطلاعاً عابراً على الكتاب يؤكد ما قلناه من أن شخصية المؤلف لا تبدو بقدر ما تبدو فيه الإشارة إلى هذا التراث الضخم الذي اتخذ من القرآن الكريم محوراً ثابتاً لدَرْسه ونتاجه.

٢ ــ منهج الكتاب:

يشير السمين الحلبي في مقدمته إلى ضرورة فهم معاني كتاب الله وبيان أغراضه «فليس المرادُ حفظَه وسَرْدَه من غير تأمُّلٍ لمعناه ولا تَفَهُّمٍ لمقاصِدِهِ»[1]، ثم يقول: «فَالْأَولى بالعاقلِ الأريبِ والفَطِنِ اللبيب أن يَرْبَأَ بنفسِهِ عن هذِه المنزلة الدنيَّة»، وهو يُقِرُّ بأن العلماء قد قاموا لتحقيق هذه الغاية وخدمتها ويقول: «وقد أكثر العلماء ــ رحمهم الله ــ من البحث عن ذلك واهتموا به غايةَ الاهتمام»، ولكنه يلاحظ ضرورة تأليف مصنف يجمع علوم القرآن، ويرى أنها خمسة علوم: الإعراب والتصريف واللغة والمعاني والبيان، وهو عندما يُحَدِّدُها بهذا التحديد إنما يشير بذلك إلى اختصاصِه وطبيعة اتجاهه، ولكنه يُحِسُّ بأن العلماء كانوا يبحثون هذه العلوم بحثاً منفرداً، بمعنى أنَّ منهم مَنِ اقتصر على ذكر الإعراب فقط، ومنهم مَنِ اقتصر على علم مفردات الألفاظ فقط، وترك شيئاً كثيراً من علم التصريف، ومنهم مَنْ اقتصر على دراسة نظمه وبلاغته. ثم يرى أن هذه العلوم متجاذبة شديدة الاتصال بعضها ببعض، ويدعم هذا الرأي بقوله: «فإنَّ مَنْ عرف كون هذا

---

(١) الورقة ١ أ.

فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ مثلاً، ولم يعرف كيفيَّة تصريفه ولا اشتقاقه، ولا كيف مَوْقِعُهُ من النظم لم يحقق الغاية المرجوة».

ويصرِّح السمين في مقدمته بأنَّ هدَفَه إنما هو جَمْعُ أطراف هذه العلوم من كتب القوم، فهو يُقِرُّ بأن عقلية الجمع قد سيطرت عليه منذ البداية، والكتاب بمجمله شاهد على ذلك، فنحن كثيراً ما نقرأ عبارة: «وفيها عشرة أوجه، وفيها عشر قراءات».

ولم يكن المؤلف ليتعدَّى غرضَه إلى العلوم الأخرى غيرِ الخمسة المذكورة، كما صنع أبو حيان وغيره، فهو لا يهتم مثلاً بعَرْضِ أسباب النزول إلا إذا احتاج تقدير الإعراب إليها، ولم يكن مهتماً بالتفسير والفقه إلا بالقدر اليسير حيث يكون ثمة ضرورة، وهو في سبيل تحقيق غايته قد يسرد بعض الآراء الغريبة أو الضعيفة، ويعلل هذا بقوله: «ومقصودي بذلك التنبيهُ على ضعفه حتى لا يَغْتَرَّ به مَنِ اطلع عليه»[1]، ففي قوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فَوَلُّوا وجوهَكم شَطْرَه، لئلا يكونَ للناس عليكم حُجَّةٌ إلا الذين ظلموا منهم﴾[2] قال بعضهم: إنَّ «إلا» بمعنى «بعد»، فتعقب السمين هذا الرأي بقوله: «وهذا من أفسد الأقوال وأنكرها، وإنما ذكرته لغرض التنبيه على ضعفه»[3]. وفي قوله تعالى: ﴿فلا جُنَاح عليه أَنْ يَطَّوَّفَ بهما﴾[4] قال بعد أن أعرب الآية: «وأجازوا بعد ذلك أوجهاً ضعيفة منها...» فيذكرها ويبيِّن ضَعْفَها، ثم يقول: «وهذان القولان ساقطان، ذَكَرْتُهُما تنبيهاً على غلطهما»[5].

---

(١) الورقة ١ أ.

(٢) البقرة آية ١٥٠.

(٣) الورقة ٥٩ ب.

(٤) البقرة آية ١٥٨.

(٥) الورقة ٦٠ ب.

هذا في أعاريب الآية، أما في قواعد اللغة الصناعية فهو قد لا يشير إلى آراء متعددة، وإنما يكتفي ــ كما قال ــ: «بالمختار عند أهل تلك الصناعة»، ولكنه قد يذكر اعتراضاتِهِ على هذا المختار أو دلائلَه وتعليلَه.

وقد يستوفي الكلام في مسألة نحوية ويعلل ذلك بكثرة دَوْرها: ففي مسألة «إلا» وهل يُسْتَثنى بها شيئان دون عطف أو بدلية؟ نراه يتناول المسألة من أطرافها كافة، ويختم تحقيقه بقوله: «وإنما استوفيت الكلام في هذه المسألة لكثرة دورها»(١).

وتنثال التفاصيل على ذهن المؤلف، ولكنه قد يتوقف عن الخوض فيها معلِّلاً ذلك بخوفِ السآمة والمَلَل، وأَنَّ الكتاب غير موضوع لفن واحد فقط، ففي قوله تعالى: ﴿لا تُضَارَّ والدةٌ بولدها﴾(٢) يقول بعد تفصيل منتشر: «ولولا خوف السآمة وأن الكتاب غير موضوع لهذا الفن فقط لذَكَرْتُ ما تحتمله هذه الآية الكريمة»(٣).

وإذا كان المؤلف قد أحسَّ بتفريع المسألة وكونها تحتمل المزيد من الإشباع نراه يحيل القارىء إلى كتب النحو، ليجد هناك ما يكمل الصورة أو يعززها، أو يحيل القارىء إلى موضع آخر من الكتاب، ففي أفعل التعجب يقول: إنهم اختلفوا في نصب الاسم بعده، هل هو مفعول، أو مشبه به؟ ثم يقول: «ولهذه المذاهبِ دلائلُ واعتراضاتٌ وأجوبةٌ ليس هذا موضوعَها»(٤). وبعد أن ذَكَرَ بعض المذاهب في لفظة «أُخَر» يعتذر عن المزيد من التفصيل، ويقول: «ولهذا موضعٌ هو أليقُ به من هذا»(٥). وفي لفظة «سَحَر» يقول:

---

(١) الورقة ٨١ ب.
(٢) البقرة آية ٢٣٣.
(٣) الورقة ٩٣ أ.
(٤) الورقة ٦٥ ب.
(٥) الورقة ٦٨ ب.

«وَسَحَرُ فيه كلام كثير يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى عند ذكره، إذ هو الأليق به»[1]، وفي حديثه عن لام الجحود يشير إلى مذاهب النحويين فيها، ثم يقول: «ولهذه الأقوال دلائل واعتراضات مذكورة في كتب النحو، استغنيتُ عنها هنا بما ذكرته في شرح التسهيل»[2].

وقد يُشْبِعُ البحث في مسألة من مسائل العربية، حتى إذا ما تكررت اكتفى بالإشارة إليها، وإن بَعُدَ العهد بها ذَكَرَ ما ينبِّه عليها، فقد أعاد ذكر مسألة رفع الجار والمجرور والظرف للفاعل وشروطها بعد فترة طويلة من عرضها الأول ثم قال: «وقد تقدَّم تحرير هذا، وإنما أَعَدْتُه لبُعْدِ عَهْدِهِ»[3]، كما أعاد إعراب مثل قوله تعالى: ﴿ها أنتم هؤلاء﴾[4] قائلاً: «وإنما أَعَدْتُهُ تذكرةً به فعليك بالالتفات إليه»[5].

ويذكر السمين في مقدمته أنه مهتم بإيراد المناقشات الواردة بين العلماء، فهو لا يكتفي بعَرْض أقوالهم، وإنما نراه يحاورهم ويصول معهم ويجول، وسوف نجد طائفة من الأمثلة على ذلك لدى عرض مذهبه، ولكنه يصرِّح بأنه كان يركِّز على جماعة منهم كالزمخشري وأبي حيان وأبي البقاء لأنهم كما يقول: «أَعْنَىٰ الناس بما قَصَدْتُه وأغناهم»[6].

وفي خاتمة مقدمته يُعْلِمُ القارىء بما كابده في تأليفه فيقول: «وهذا التصنيف في الحقيقة نتيجة عمري وذخيرة دهري، فإنه لُبُّ كلامِ أهل هذه العلوم».

---

(١) الورقة ١٤٣ أ.
(٢) الورقة ١٩٠ ب.
(٣) الورقة ١٣١ أ.
(٤) آل عمران آية ٦٦.
(٥) الورقة ١٥٥ أ.
(٦) الورقة ١ أ.

ونستطيع الآن أن نرسم صورة تقريبية عملية لمنهجه بما يلي:

يبدأ أولاً بذكر ألفاظ الآية فيقول مثلاً: «قوله تعالى: الحمد»، ثم يسير مع هذه اللفظة من جانب اللغة والاشتقاق والمعنى، وما تحتمله من دلالات في الآية وخارجها، ويدعم عَرْضَه بالشواهد المختلفة، ثم يبيِّن قراءاتها على نحو مجمل، وبعد ذلك يناقش كل قراءة، وما اختاره من تخريجات فيها، ثم يُعْربها ويبيِّن أقوال العلماء وآراءهم.

وإذا صادف فيما يقرره مناسبة للتفصيل في باب من أبواب النحو نراه يمضي فيه، فيدعُ ما هو فيه من إعراب للآية ليقعِّدَ البحث ويذكر أصوله وأشكاله، ولو لم يكن لهذه الأصول والأشكال صلة بإعرابه المعين للآية، وإذا انتهت بضاعته من لفظة «الحمد» ينهض في تاليها من الألفاظ على الطريقة نفسها.

وقد يبدأ بذكر أكثر من كلمة من الآية، ولكننا لا نراه يتعدى ما أشرنا إليه، وهو في هذا يختلف عن أستاذه صاحب «البحر» الذي كان يقسِّم السورة إلى طائفة وزمر من الآيات، فيشرع أولاً بالحديث عنها من جانب اللغة والاشتقاق، حتى إذا ما انتهى من مجموعها ذكر إعرابها وعلومها الأخرى.

والسمين يلتزم التنظيم والدقة في تَغْطِيَةِ علوم الآية التي هو بصددها، فهو إن كان يعالجها معالجة لغوية أفرغ كل ما عنده حتى لا يعود إلى اللغة مرة أخرى، وإن كان يرصد قراءاتها نراه يرسم كل مادته، حتى إذا ما أشبع الحديث عنها انتقل إلى جانب آخر من الآية، ولم يكن يدع الآية الواحدة دون أن يمر بها لغة أو نحواً أو صرفاً أو بياناً، ولا سيما آيات البقرة التي كان يعالجها بأناة وصبر، صحيح أنه في الإعراب يدور حول المُشْكل منه، ولكن يبدو أن فهمه للإشكال كان مرهفاً حساساً، فلا يدع شيئاً تعرَّض العلماء له دونَ أن يشيرَ إليه.

ومن ناحية أخرى يهتم المؤلف بنسبة الأقوال إلى أصحابها، ومن هنا قد نجد في الصفحة الواحدة أكثر من عشرة أعلام، وإلى جانب كل عَلَمٍ ما رآه مِنْ رأي أو ذهب إليه من مذهب، غير أننا بالتتبع الدقيق لما يورده ثبت لنا أن الرجل قد يضمِّن كتابه نقولاً وآراء غير منسوبة إلى أصحابها، وسوف نذكر أمثلة على ذلك لدى دراسة مذهبه.

وإذا عرض الرجل طائفة متعددة من الآراء والمذاهب كان يهتم بترجيح ما يراه منها أو تضعيفه[1]، غير أننا لا نلاحظ منهج الترجيح أو ظهور أثر شخصيته في سائر الآيات، وإنما قد يكتفي بأن يعرض الأقوال دون أن نلمس أثراً لرأيه.

٣ ـ أهمية الكتاب:

لا ريب أن كتب الأعاريب تُمَثِّل عصارة علوم العربية فهي قد انطلقت من آيات القرآن الكريم لتصبَّ في هذا المجرى الثر خلاصة جهودها وصفوة مباحثها في مسائل العربية، وكتاب «الدر المصون» هو في الحقيقة مظهر مهمّ لهذه الجهود التاريخية التي وصلتنا في هذا الحقل.

ولقد عرف المصنف كيف يستفيد من هذا التراث الطويل، فينسقه ويرتبه ويجمع مادته ليضعها بين أيدي المهتمين في هذا العلم. وفي خلال دراستنا لمنهج الكتاب أشرنا إلى أن الجمع والترتيب لما تردد حول إعراب القرآن الكريم كانا موضع اهتمام المؤلف بالدرجة الأولى. ولعلنا في النقاط التالية نكشف النقاب عن أهمية «الدر»:

١ ـ يستطيع الباحث أن يطَّلع على آراءالعلماء المختلفة في إعراب الآية، وما كان لهم من أقوال فيها، إذ كان السمين ينقل في كتابه معظم هذه

---

(١) انظر الورقة: ١٦٦ أ، ١٨٢ أ، ١٩٣ أ، ٢٢٠ ب، ٢٤٥ أ، ٢٩٣ أ.

الآراء ضعيفها وقويها، مدعومة بأدلة أصحابها، فهو يمثل مرجعاً رئيساً في هذا الجانب، على أنه لم يكن ليكتفي بالعرض دون أن يبين ما لها وما عليها من وجهة الصناعة والمعنى، ومن هنا وصفه صاحب «كشف الظنون» بقوله: «إِنَّهُ أَجَلُّ ما صُنِّفَ في هذا الباب»(١).

٢ ـ الكتاب غني ببحوث النحو العربي، فهو وإن كان كتاب إعراب مضى يتخذ من ذلك الإعراب وسيلة ليضع بين أيدينا صورة حية لما استقر في أذهان العلماء حول علم النحو وقواعده وما يتصل بمدارسه ونتائجه، فإذا ذكر كلمة «الاستثناء» مثلاً نراه يعرِّفنا بضروبه المختلفة وشواهده وآراء العلماء فيه. ومن هنا نستطيع أن نضيف الكتاب إلى مكتبة النحو التي تتميز بالتقعيد ودراسة الأصول التي تعتمد عليها هذه الصناعة بعد أن بَدَتْ ناضجة محكمة البنيان.

٣ ـ يجد طالب مفردات اللغة بغيته في هذاالكتاب، فهو يلتقي بتحليل مفصل لكلمات القرآن وأصولها واشتقاقاتها وتطورهاواستعمالاتها. إنه لا يقل أهمية عن كتاب الراغب «مفردات القرآن». وإذا صادف السمين مادة لغوية متصلة بعلم الصرف كان لا يألو جهداً في عرض كل ما قيل فيها ما له وما عليه.

٤ ـ يعود الباحث المهتم بالقراءات القرآنية وأوجه تخريجها إلى «الدر» ليلتقي بأصحاب هذه القراءات وكيف قرؤوا كتاب الله، وما السبل التي اعتمدوها في ذلك؟ ومن النادر أن يغفل السمين قراءة ما: شاذة أو متواترة. وقد نجد في الكتاب أكثر من عشرين قراءة لكلمة قرآنية ونجد إلى جانبها آراء العلماء في توجيهها، ويقف السمين مرجحاً معلِّلاً مختاراً، حاكماً عليها بروح العالم المتفهم لأبعاد اللغة وما تحتمله وما فيها من غزارة وتفريع.

---

(١) كشف الظنون ١/١٢٢.

٥ ـ نلتقي في الكتاب بنصوص عديدة نادرة قد لا نجدها في غيره لضياع أصولها عبر رحلة التاريخ، وقد أشرنا في منهجه أن المؤلف حريص على الاقتباس والنقل عن علماء العربية والتفسير، والباحث حين يلتقي بمزيد من الآراء قد يضيف بُعْداً جديداً إلى مذهب معين، وهذا ما يعين على استكمال صورة البحث أو تعديل النتائج والنظرات.

٦ ـ يطّلع القارىء في الكتاب على طرائق البحث ومناهجه، ويتعرف على أصول الحوار والمناقشة عند العلماء المسلمين، ولعل هذا نابع من خطة السمين في كتابه، فهو لا يعرض المعلومات عرضاً دون أَخْذٍ وردٍّ، وإنما نجده يعلل رأيه ويرجِّح مذهبه، وهو ينشد هذه الغاية بالوقوف على ما يعرضه من الآراء بذهنية العالم الناقد البصير بأسرار هذه اللغة وأساليب تعبيرها.

٧ ـ الكتاب غني بشواهد العربية، لقد ضم آلافاً من هذه الشواهد حتى إننا لا نكاد نمرّ بشاهد نحوي وارد في كتب العربية إلا ونجده وارداً في «الدر المصون».

كما أننا نمر بكثير من الشواهد النادرة التي لا نقف عليها في كتاب آخر وصل إلينا، ونستطيع أن نلتقي بآراء العلماء فيها، وكيف خَرَّجوها أو اعتمدوها، وهذا يدل على سَعة اطلاع المؤلف واهتمامه بتعزيز مذهبه أو الدفاع عنه.

٨ ـ نلمح في الكتاب كثيراً من الإشارات البلاغية، وهو وإن لم يجعلها غايته قد عرض طائفة منها، وهذا في الحقيقة يعزِّز من قيمة الكتاب، فالقارىء فيه قد يطمح إلى التعرف على سر التعبير القرآني واختياره المعين، والسمين وإن لم يكن فارساً بارعاً في هذا الباب ـ لأن الرجل مهتم بقضايا النحو على نحو خاص ـ كان يقتبس كثيراً من النصوص البلاغية، أو نجده يدرك أغوارها بنفسه.

٩ ــ يؤلف الكتاب شاهداً واضحاً على المرحلة الأخيرة من مراحل التأليف في الإعراب القرآني والنحو العربي، لقد أصبح شُغْلُ أعلام هذه الفترة أن يجمعوا آراء المتقدمين من ناحية، وينسقوا فيما بينها من ناحية ثانية ويبينوا الضعيف والقويَّ منها من ناحية ثالثة. والكتاب خير معين على التعرف على مرحلة مهمة من مراحل مسيرة النحو العربي وهي مرحلة الجمع والتنسيق التي أشرنا إليها، فمن خلاله نقرأ الجهود المضنية الخصبة التي بذلها العلماء في أثناء سبعة قرون.

١٠ ــ من المعلوم أن الإعراب إنما وُجد ليخدم المعنى ويسلط الأضواء عليه، ومن خلال هذا الإعراب نتعرَّف على تفسير الآيات وما قيل فيها، وكيف درسها العلماء وبيَّنوا مدلولاتها، والكتاب يعين في جانب التفسير وإن لم يكن يؤلف مرجعاً رئيساً فيه، لأن السمين كان نحوياً بالدرجة الأولى، ولم يكن عالماً محققاً من علماء التفسير البارزين، ولكننا لا نعدم في الكتاب كثيراً من المناقشات والآراء والحوار وما دار حول تفسير المعاني على نحو خاص.

٤ ــ مذهب المؤلف:

(أ) بين المدارس النحوية:

يلاحظ الدارسون لكتب النحو المتأخرة أنها تسير في اتجاه مذهبي واحد يَتَّسم بوحدة الأصول والمصطلحات والقواعد، وكأن هذه الصناعة قد بدا عليها النضج والاستقرار بعد مناقشات خصبة طويلة بين العلماء المتقدمين، فنحو البصرة هو السائد الثابت، ونحو الكوفة بدا أنه قد أعياه السَّبْقُ فاعترف للفارسِ الآخر ليصول ويجول، وذلك لأن البصريين «أرادوا أن يضعوا أسس علم وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية»[1]، ومن هنا كانت رياحُ البصرة هي الرياحَ الرائجة بعد استقرار علم النحو وهدوء الأخذ والرد فيه.

(١) انظر: مدرسة البصرة النحوية ١٤٦.

والسمين في مُجْمَل ما يقرره من آراء وما يبثه من نظرات كان بصريَّ الاتجاه وإن لم يكن يُصَرِّح ببصريته دائماً، فإذا أراد أن يعرض ما قالته المدرستان الكبيرتان فهو الذي يخلد غالباً إلى رأي البصرة ويرتاح له، وفي الوقت نفسه يُضَعِّف رأي الكوفة أو يرفضه من أساسه، هذا بالإضافة إلى أنه يُعْرِض في كثير من الأحيان عن التصريح بمذهبية رأيه الذي رأى، ولدى تَتَبُّعِ هذا الرأي في كتب القوم لن يصعب علينا نسبته إلى المدرسة الأم. ففي مسألة «الاسم» ذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السمو، وذهب أهل الكوفة إلى أنه مشتق من الوسم، ويتعقب السمين مذهب الكوفيين فيقول: «وهذا وإن كان صحيحاً من حيث المعنى ولكنه فاسد من حيث التصريف»[1]. وعندما رأى الزمخشري أن الألف واللام في قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كلَّها﴾[2] هي عوضٌ من مضاف إليه محذوف، والتقدير أسماء المسميَّات، يردُّ عليه بقوله: «وفي قوله نظر، لأن الألف واللام لا يقومان مَقام الإضافة عند البصريين»[3].

ويرى السمين أن الضمير المرفوع المنفصل «أنا» الاسم منه «أن» والألف زائدة لبيان الحركة في الوقف[4]. وقد نصَّ مكي على أن هذا مذهب البصريين، في حين أن الكوفيين يرون أن الاسم «أنا» بكماله[5]. غير أن السمين عندما ارتضى مذهب البصريين لم نجده ينص على نسبته إليهم.

ومن هذا القبيل ما نجده في شَرْطَيْ «مِنْ» الزائدة: أعني أن تدخل على نكرة، وأن تُسْبَق بكلام غير موجب. ومن المعروف أن هذين الشرطين إنما يضعهما البصريون، غير أن السمين كان يقرر دائماً أن «مِنْ» مزيدة لوجود

---

(١) الورقة ٣ ب.
(٢) البقرة آية ٣١.
(٣) الورقة ٤٥ من نسخة ج.
(٤) الورقة ١٠٣ ب.
(٥) الكشف لمكي ١/٣٠٦.

الشرطين في زيادتها، وبذلك يوافق على مذهب البصريين ولو لَمْ يَنُصَّ على نسبة هذا الرأي اليهم[1].

وفي مسألة «اللهم» يرى البصريون أن الأصل: يا الله ثم حُذِف حرف النداء، وعُوِّض منه هذه الميم المشددة، ويرى الكوفيون أن الميم المشددة بقية فعلٍ محذوف تقديره: أُمَّنا بخير، وبعد أن يعرض المصنف دليل الفريقين ينتصر للبصريين ويقول: «إن الأخذ بمذهب الكوفيين يجعل المعنى فاسداً فبان بطلانه»[2].

وفي وزن «ميِّت» ونظائره يرى الكوفيون أن أصله «مَوِيت»، ويرى البصريون أنه مَيْوِت، وبعد أن يذكر احتجاج الفريقين يستحسن ردَّ البصريين ودليلهم، ويقول: «وهو ردٌّ حسن»[3].

والبصريون لا يجيزون حذف الموصول لأنه جزء كلمة وما ورد خلاف ذلك فهو مؤول على حذف موصوف، ويدلي المصنف برأيه فيرى أن تأويلهم أولى، ويمضي ليدعم هذا الترجيح بالصناعة والسماع[4].

وفي مسألة حذف الجواب من قوله تعالى: ﴿أَنْبِئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾[5] يرى الكوفيون أَنَّ الجواب هو المتقدم، ويتعقب السمين هذا القول بأنه مردود بقولهم: «أنت ظالم إن فعلت» لأنه لو كان جواباً لوجبت الفاء معه، كما تجب معه متأخراً[6].

---

(١) الورقة ١٦٥ أ.
(٢) الورقة ١٣٦ أ.
(٣) الورقة ١٣٧ أ.
(٤) الورقة ٢١٠ أ.
(٥) البقرة آية ٣١.
(٦) الورقة ٤٥ من نسخة ج.

ويرى الكوفيون أن إضمارَ «أَنْ» ينقاس، غير أن المؤلف يَعُدُّه غير منقاس، وإن جاء في السماع فهو شاذ أو قليل، وذلك يجري على أصول البصريين[١].

وفي وزن «توراة» يرى الكوفيون أنه تَفْعِلَة، ونجد السمين يتعقب هذا الرأي ويرفضه، ويقول: «لا حاجةَ إليه»، ويطالبهم بالدليل عليه قائلاً: «وهو دعوى لا دليل عليها»[٢].

كما أن المؤلف يرفض زيادة الفعل، ويحكم على ما ورد من ذلك سماعاً بأنه شاذ، وهذا أمرٌ يقيسه الكوفيون، ويجيزونه مطلقاً[٣].

ولَمَّا كان علم النحو يعمل في مادة مرنة ابتدعتها عقلية بشرية رأينا أن السمين قد يخرج عن قواعد البصريين ليؤيد الكوفيين، وذلك لأن المتأخرين من النحاة لم يكونوا جامدين على الأسس البصرية يدورون حولها بمحور ثابت، وإنما قد يخرجون عليها فيسيرون مع المدرسة الكوفية: ففي مسألة العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض يصرح السمين بالتزامه الرأي الكوفي الذي يُجَوِّز ذلك، ويناقش رأي البصريين، مضعِّفاً إياه بالقياس والسماع مناقشة مستفيضة هادئة[٤].

وفي مسألة اسمية الكاف في بعض المواضع خرج السمين على رأي البصريين الذين يمنعون اسميتها، وقال: إنها اسم، وإن كان جمهور البصريين على خلافه[٥].

---

(١) الورقة ٣٤ أ.

(٢) الورقة ١٢٤ ب.

(٣) الورقة ٢٩١ ب.

(٤) الورقة ٨٣ ب.

(٥) الورقة ١٠٣ ب.

ويقف السمين من الكوفيين موقف المؤيد في موضوع جريان الصفة على غير مَنْ هي له: هل يجب التصريح معها بالضمير؟ فهؤلاء لا يوجبون إذا أُمِنَ اللَّبْس، والبصريون يوجبون، ويعرض المؤلف المسألة ويقول: «وهذا إنما يتمشَّى على رأي الكوفيين وهو مذهب حسن»، ثم يمضي في دعم المذهب الكوفي بالسماع الوارد قرآناً وشعراً[1].

ومن هذا القبيل تأييده لهم في جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف، الأمر الذي يرفضه البصريون الذين يرون أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، ويرى المؤلف أن القاعدة البصرية لا تجري في شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا اليتيمَ فلا تقهر﴾[2]، وقد تقدَّم المعمول «اليتيم» على لا الناهية، والعامل هنا لا يجوز تقديمه عليها، إذ المجزوم لا يتقدم على جازمه، وبذلك يكون المعمول قد تقدم حيث لا يُقَدَّمُ العامل[3].

وإذا كان المؤلف في هذه الأمثلة قد ذكر المذهبين، ورجَّح فيما بينهما، ودعم رأيه بالأدلة المناسبة، فهو قد يُمْسك عن الترجيح، ويكتفي بعرض رأي المدرستين وأدلة كل منهما فلا يظهر لنا أثر لشخصيته في اعتماد أحد الرأيين[4].

(ب) الالتزام والمحافظة:

إذا تتبعنا نصوص «الدر المصون»، وقرأنا أبعادها، يبدو لنا الرجل ملتزماً محافظاً، سواء في القراءات القرآنية، أم في الصناعة النحوية، أم في ظاهر النص. وقد تكون هذه النزعة نابعة من تتلمذه الطويل على أبي حيان شيخ الالتزام والمحافظة.

---

(١) الورقة ٢٠١ ب.

(٢) الضحى آية ٦.

(٣) الورقة ٢١١ ب.

(٤) انظر أمثلة على ذلك في الورقة ٢٠ أ، ١١٩ ب، ١٤٨ أ.

١ ـ **القراءات**: من المعروف تاريخياً أن القراءات القرآنية إنما نشأت تعتمد السماع والمشافهة أساساً لها في تأدية دورها الذي قامت من أجله. وهي نوعان: منها ما هو متواتر أجمعت الأمة على توثيقه، وعددها سبع أو عشر، ومنها ما هو شاذ، وتصل إلى أكثر من عشرين قراءة. ويقف السمين من مجمل هذه القراءات موقف الالتزام بها واحترام ما جاءت به، فإن كانت من قبيل المتواتر قَبِلها قبولاً تاماً، ولم نره يسلك سبيل المنتقدين لبعض حروفها ولو مرة واحدة، فكان يقف في خط مقابل من كثير من النحاة كالنحاس وأبي حاتم والزجاج والزمخشري، أولئك الذين سهل عليهم أن يسرعوا إلى تخطئة القراءة السبعية المتواترة عندما يخيل إليهم عدم جريانها على صناعتهم النحوية أو اللغوية. لقد وقف السمين من هؤلاء ـ كما سنرى ـ موقفاً صلباً كل الصلابة، لا يعرف المرونة ولا يعهد اللين، وسوف نجد مصداق كلامنا هذا حين نعرض الأمثلة المختارة من كتابه.

أما القراءات الشاذة فكان المؤلف فيها على خط الالتزام والمحافظة يحاول أن يدافع عنها بكل ما أوتيه من ثقافة واسعة بقواعد اللغة وأصولها وشواهدها، حتى إذا ما أقفرت بضاعته لم يملك إلا أن يحكم عليها بالشذوذ وأنها لا تملك نظيراً لها، هذه هي الخطوط العريضة لالتزامه هذا، ولنحاول الآن أن نتلمس الآثار والبصمات من خلال «الدر المصون».

ذكرنا أن بعض النحاة كان لهم موقف الانتقاد من بعض القراءات المتواترة، فزعموا أنها لحن، ولكن المؤلف كان يعترض عليهم هذه الجرأة، فيبيِّن زيف أحكامهم، ويمضي ليفند هذا الزعم بما يراه مناسباً: فالزمخشري يحكم على قراءة ورش ـ أشهر رواة نافع ـ بإبدال الهمزة الثانية ألفاً محضة من قوله تعالى: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[1] بأنها لحن، بحجة أنها تؤدي إلى الجمع بين

---

(١) البقرة آية ٦.

ساكنين على غير حَدِّهما، وأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين، قال السمين: «وهذا منه ليس بصواب لثبوت هذه القراءة تواتراً»[١]، وكان قد خَرَّج هذه القراءة على السماع الوارد في لغة العرب.

أما المبرد فقد انتقد قراءة أبـي عمرو «إلى بارئْكم»[٢] بتسكين الهمزة ووصفها باللحن، ويَرُدُّ عليه السمين قائلاً: «وهذه جرأة من المبرد وجَهْلٌ بأشعار العرب، فإن السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً. وبعد أن يورد طرفاً من هذه الأشعار يقول: «وقراءة أبـي عمرو صحيحة وذلك أن الهمزة حرف ثقيل، ولذلك اجترىء عليها بجميع أنواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة فقُدِّرَتْ، وليت المبرد اقتدى بسيبويه في الاعتذار عن أبـي عمرو وفي عدم الجرأة عليه، وجميع رواية أبـي عمرو دائرة على التخفيف»[٣].

وقرأ ابن عامر «نُنْسِخْ»[٤] بضم النون وكسر السين من «أَنْسَخ»، قال أبو حاتم: «هو غلط». ويتعقب السمين هذا القول فيقول: «وهذه جرأة منه على عادته»[٥]، ثم يمضي في عرض أقوال العلماء في القراءة وتخريجها.

وانتقد الطبري قراءة ابن عامر: «ولكلِّ وِجْهَةٍ هو مُوَلِّيها»[٦] بالإضافة، وحكم عليها بالخطأ، ويردُّ عليه السمين بقوله: «وهذا ليس بشيء، إذ الإقدام

---

(١) الورقة ١٢ ب.
(٢) البقرة آية ٥٤.
(٣) الورقة ٦٠ من نسخة ج.
(٤) البقرة آية ١٠٦.
(٥) الورقة ٤٧ أ.
(٦) البقرة آية ١٤٨.

على تخطئة ما ثبت عن الأئمة لا يسهل»[1]، ويمضي بعد ذلك في تخريج القراءة وتوجيهها.

وأدغم أبو عمرو راء «شهر» في راء «رمضان»[2]، فقال ابن عطية: «وذلك لا تقتضيه الأصول لأنه جمع بين ساكنين على غير حدهما» ويعترض عليه المؤلف هذا الحكم بقوله «ولا يُلْتفت إلى مَنْ استضعفه فإنه إذا صح النقل لا يعارض بالقياس»[3].

وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿إلا أَنْ يُخافا ألَّا يُقيما حدودَ الله﴾[4] بضم الياء على البناء للمفعول، وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون فقال السمين: «إنما ذلك لعدم معرفتهم بلسان العرب»[5]، ثم يعرض توجيهها على نحوٍ فيه تفصيل منتشر.

وقرأ نافع «فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرة»[6] بضم السين، قال المؤلف: «وقد رد النحاس الضم تَجرُّؤاً منه، وقال: «لم يأتِ مَفْعُلة إلا في حروف معدودة ليس هذه منها، وأيضاً فإن الهاء زائدة ولم يأت في كلامهم مَفْعُل البتة»، ثم ينبري للردِّ عليه بالسماع والقياس الواردين في اللغة[7].

ويحكم أبو حيان ــ على التزامه ومحافظته ولعله سهو منه ــ بشذوذ قراءة من قرأ ﴿ثمَّ هْو يوم القيامة﴾[8] بتسكين هاء «هو»، ويرد عليه السمين بقوله:

---

(١) الورقة ٥٩ أ.
(٢) البقرة آية ١٨٥.
(٣) الورقة ٦٩ أ.
(٤) البقرة آية ٢٢٩.
(٥) الورقة ١٩٠.
(٦) البقرة آية ٢٨٠.
(٧) الورقة ١١٣ ب.
(٨) القصص ٦١.

«وهذا ليس بجيد فإنها قراءة متواترة قرأ بها نافع فيما رواه عنه قالون، وهو أضبط رواته لحرفه، وقرأ بها الكسائي أيضاً وهو رئيس النحاة»[١].

وقرأ أبو عمرو بإدغام الراء في اللام من ﴿يغفر لمن يشاء﴾[٢] فطعن عليها بعض الناس، كالزمخشري الذي قال: «وَمُدْغِمُ الراء في اللام لاحن مخطىء خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في هذه الروايات قلة ضبط الرواة، وسبب قلة الضبط قلة الدراية». ويتعقب السمين هذا القول فيقول: «وهذا من أبي القاسم غير مُرْضٍ، إذ القراء معنيُّون بهذا الشأن، لأنهم تلقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يَقِلُّ ضبطهم، وهو أمر يُدْرَك بالحس السمعي، وكيف يقال إنَّ الراوي عن أبي عمرو مخطىء مرتين، ومن جملة رواته اليزيدي إمام النحو واللغة؟»[٣]

وقرأ حمزة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنما نُمْلِي﴾[٤] بالخطاب، وحكم عليها أبو حاتم والنحاس باللحن، ورد عليهما السمين هذا الحكم فقال: «وهذا لا يُلتفت إليه لتواترها، وفي تخريجها ستة أوجه، ويمضي في عَرْض هذه الأوجه مدعومة بالسماع والتعليل مما يكشف عن ثقافة واسعة[٥].

وفي المسألة المشهورة أعني العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض تعرَّض حمزة ــ الذي يقرأ بذلك ــ لانتقادات كثيرة، لأنه قرأ:

---

(١) الورقة ١١٤ ب.
(٢) البقرة آية ٢٨٤.
(٣) الورقة ١٢٠ ب.
(٤) آل عمران آية ١٧٨.
(٥) الورقة ١٩٠ أ.

﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾[1]، فيردُّ السمين على المنتقدين كالزجاج وغيره، ويدعم رأيه بالنقولات المختلفة عن العرب، ويضيف إلى ذلك اعتماده مذهب الكوفيين في جواز ذلك[2]، ثم قال: «ولا التفات إلى طعن مَنْ طعن فيها، وحمزة بالرتبة السَّنِيَّة المانعة له من نقل قراءة ضعيفة».

وقرأ حمزة وابن عامر: «تَلُو» بلام مضمومة وواو ساكنة من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلْوُوا أو تُعْرِضوا﴾[3]، فقال أبو عبيد: «القراءة عندنا بواوين»، ورد عليه السمين بقوله: «وهذا الطعن ليس بشيء، لأنها قراءة متواترة ومعناها صحيح، لأنه إنْ أخذناها من الولاية كان المعنى على ما تقدم، وإن أخذناها من اللَّيِّ فالأصل تَلْووا، وإنما فُعل بها ما تقدم من التصريف»[4] وكان قد بَيَّن المعنى والتصريف بياناً جليّاً.

ومن ناحية أخرى فإن بعضَ مَنْ له شأن في هذا الباب يحاول أن يرجِّح بين القراءات المتواترة، ويَعُدَّ هذه أفضلَ أو أقوى، وتلك أبلغ أو أجود، ويرفض السمين هذا الاتجاه، فيرى أن تُوَجَّه القراءة المتواترة توجيهاً يكشف عنها دونَ التعرُّض لفكرة الترجيح فيما بينها.

ففي قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾[5] رجَّح بعضهم قراءة «مَلِك» ورجَّح آخرون قراءة «مالك»، فقال السمين: «وقد رجَّح كل فريق إحدى القراءتين ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مُرْضٍ لأنَّ كلتيهما متواترة، ويدل على ذلك ما رُوِيَ عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعراب في

---

(١) النساء آية ١.
(٢) الورقة ١٩٥ أ.
(٣) النساء آية ١٣٥.
(٤) الورقة ٢٢٣ أ.
(٥) الفاتحة آية ٣.

القرآن عن السبعةِ لم أفضِّلْ إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خَرَجْتُ إلى الكلام كلامِ الناس فضَّلْتُ الأقوى»[1]، ويمضي المؤلف في ذكر نقول عن العلماء تؤيد طريقته.

وفي قوله تعالى: ﴿إِثْمٌ كبير﴾[2]، قُرِئَ كثير وكبير، فراح بعض الناس يفاضلون بينهما، مما جعل السمين يعترض طريقهم قائلاً ـ بعد أن وجَّه كلًّا منهما ـ: «وهذا الذي ينبغي أن يفعله الإنسان في القرآن وهو أن يذكر لكل قراءة توجيهاً من غير تَعَرُّضٍ لتضعيف القراءة الأخرى كما فعل بعضهم»[3].

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: ﴿ولكن كونوا رَبَّانِيِّين بما كنتم تُعَلِّمُون الكتاب﴾[4] بفتح حرف المضارعة وسكون العين وفتح اللام من عَلِم يعلَم أي تعرفون، وباقي السبعة بضمِّ حرف المضارعة وفتح العين وتشديد اللام مكسورة، وذكر المصنف أن جماعة رجَّحوا بينهما، وذكر دليلهم، ثم أضاف: «والقراءتان متواترتان فلا ينبغي ترجيح إحداهما على الأخرى»[5].

وقرأ الجمهور ﴿سوف نؤتيهم﴾[6] بنون العظمة، وقرأ حفص عن عاصم بالياء. وقال بعضهم: إنَّ قراءة النون أولى لأنها أفخم وتُحَقِّقُ المقابلة لما قبلها، فيردُّ السمين هذا التفضيل بقوله: «وهذا ليس بجيد لتواتر القراءتين»[7].

وقد تَخْرُجُ القراءة المتواترة عن قياس صناعة القارىء وإطارها فيكشف

---

(١) الورقة ٦ ب.
(٢) البقرة آية ٢١٩.
(٣) الورقة ٨٥ أ.
(٤) آل عمران آية ٧٩.
(٥) الورقة ١٦٠ أ.
(٦) النساء آية ١٥٢.
(٧) الورقة ٢٢٧ أ.

السمين عن ذلك، غير أنه سرعان ما يعود بعد ذلك إلى التصريح بأن السُّنَّةَ في هذا الباب أمر واجب، فلا يجوز الاعتراض، وليس معنى هذا أن القراءة أصبحت عنده لحناً، وإنما يعني هنا أنها خرجت عن قياس القارىء ليس غير، فقد قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي: ﴿مُوَصٍّ﴾[1] بتشديد الصاد والباقون بتخفيفها: «مُوْصٍ»، وهما من أوصى ووصَّى لغتين، إلا أن حمزة والكسائي وأبا بكر هم من جملة الذين يقرؤون ﴿ووصَّى بها إبراهيمُ﴾[2] مضعفاً، وأن نافعاً وابن عامر يقرآن «أوصىٰ» بالهمزة، فلو لم تكن القراءة سُنَّةً متبعة لا تجوز بالرأي لكان قياس قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحفص هناك «ووصَّىٰ» بالتضعيف أن يقرآ هنا «مُوَصٍّ» بالتضعيف»[3].

ويقول المؤلف في مادة «حزن»: «ومن عجيب ما اتفق أن نافعاً ـ رحمه الله ـ يقرأ هذه المادة من أحزن إلا التي في الأنبياء، وأن شيخه أبا جعفر يقرؤها من حزن ثلاثيّاً، إلا التي في الأنبياء، وهذا من الجمع بين اللغتين والقراءة سُنَّةٌ متبعة»[4].

٢ ـ **الالتزام بالصناعة**: يقف المؤلف من إطار الصناعة النحوية موقف الاحترام التام، فيلتزم بها ويحافظ على ثمراتها، ويراعيها مهما توغل في المعنى، وكأنه يحس بضوئها الأحمر بمنزلة المؤشر المنبِّه في أثناء ما يعالجه من تفسيرات ومعانٍ وتأويلات، ولم يكن ليسمح أو يتهاون أمام المُعْرِبين والشارحين أن يَتَخَطُّوا معطيات هذه الصناعة أو يتجاوزوا دلالاتها. وسنجد لدى دراستنا لموقفه من المعربين أنه كثيراً ما يعترض على أبي البقاء والزمخشري حين يلقى منهم نزعة التحرر من قيود الصناعة، بل إن معظم

---

(١) البقرة آية ١٨٢.
(٢) البقرة آية ١٣٢.
(٣) الورقة ٦٧ ب.
(٤) الورقة ١٨٩.

ردوده على هذين العلَمين كانت تنطلق من هذا المبدأ، وحتى أبو حيان شيخ الصناعة لم يَسْلم من انتقاداته في هذا الصدد، ونشعر ونحن نقرأ مناقشات السمين للمعربين أن قواعد النحو قد ذابت في ذهنه حتى كأنه قد هضمها أو تَمَثَّلها، فلا يبدأ ولا ينتهي إلا بها، وَتَجَنُّباً للتكرار في الموضوع الواحد آثرنا أن يتخذ القارىء أمثلة لهذا الالتزام من الفقرة المطولة التي خصصناها لدراسة مواقفه من المعربين وآرائه فيما عرضوه.

٣ ـ **الالتزام بالظاهر**: ينهج المؤلف منهج الالتزام بالظاهر في معظم تأويلاته الصناعية والمعنوية، ولعل تلمذته الطويلة على الشيخ أبي حيان قد طبعت تفكيره بهذا الطابع، فهو لا يُطيق البُعْد عن ظاهر معنى الآية والصناعة، ويضرب الذكر صَفْحاً عَمَّا يراه كثير من العلماء بعد الربط والاستنتاج والتحليل بين معطيات اللغة ومعانيها، ويود لو يصل إلى منطوق الآية بأقرب طريق دون أن يضطر إلى إضمار أو تقديم وتأخير أو كلفة، أو إعطاء المادة أكثر مما يكمن فيها، أو الجَرْي وراء مُشاحَّات لا طائل من ورائها. فهو يشير إلى التكلف الذي اضطر إليه الجمهور في تأويل بعض الشواهد النادرة التي كانت فيها «ما» تعمل عمل «ليس» على الرغم مِنْ انتقاض نفيها بـ «إلا» نحو:

وما صاحِبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبا

فهم يقدِّرون البيت: يُعَذِّب تعذيباً، فَحُذِف الفعل وأقيم «معذباً» مُقام «تعذيب». قال السمين: «وفيه من التكلُّف ما ترى»[1]، وكان يغني الجمهور عن هذا التكلف أن ينصُّوا على أن ذلك شاذ أو نادر.

وفي قوله تعالى: ﴿إنَّما ذلكم الشيطان يُخَوِّف أولياءه﴾[2]. قال بعضهم: إن المفعولين محذوفان، و «أولياءه» نصب على إسقاط الخافض،

---

(١) الورقة ١٨٢ أ.

(٢) آل عمران ١٧٥.

والتقدير: «يُخَوِّفكم الشر بأوليائه» والباء للسبب، أي بسبب أوليائه، فيكونون هم آلة التخويف لكم، وكأن هذا القائل رأى قراءة أُبَيّ: «يُخَوِّف بأوليائه» فظن أنَّ قراءة الجمهور مثلها في الأصل، ثم حذفت الباء. قال السمين: «وليس كذلك، إذ لا حاجة إلى ادِّعاء ما لا ضرورة له»[١].

وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿الذين يَبْخلون ويأمرون الناسَ بالبخل﴾[٢]: إنه مبتدأ، والخبر قوله: ﴿إنَّ الله لا يَظْلم مثقالَ ذرة﴾[٣]، ويكون قوله: ﴿والذين ينفقون...﴾[٤] عطفاً على المبتدأ، والعائد محذوف، قال السمين: «وهكذا متكلف جداً لكثرة الفواصل ولقلق المعنى أيضاً»[٥].

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿اليوم أُحِلَّ لكم الطيبات، وطعامُ الذين أُوتوا الكتاب حِلٌّ لكم﴾[٦]: إن «طعام» يجوز أن يكون مرفوعاً عطفاً على مرفوع ما لم يُسَمَّ فاعله وهو «الطيبات» و «حِلٌّ لكم» خبر مبتدأ محذوف. قال السمين: «وهذا ينبغي أن لا يجوز البتة لتقدير ما لا يُحتاج إليه، مع ذهاب بلاغة الكلام»[٧].

وثمة خلاف بين الزمخشري وأبي حيان في مسألة الباء في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾[٨]، قال الزمخشري: «المراد إلصاق المسح بالرأس وماسحُ بعضه ومستوعبُهُ كلاهما مُلْصق المسحَ برأسه.». قال أبو حيان: «وليس

---

(١) الورقة ١٨٩ ب.
(٢) النساء آية ٣٧.
(٣) النساء آية ٤٠.
(٤) النساء آية ٣٨.
(٥) الورقة ٢٠٨ أ.
(٦) المائدة آية ٥.
(٧) الورقة ٢٣٥ ب.
(٨) المائدة آية ٦.

كما ذكر» يعني أنه لا يُطْلق على الماسِحِ بعضَ رأسه أنه ملصق المسح برأسه. قال السمين: «وهذه مُشَاحَّةٌ لا طائلَ تحتها»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿قال لأقتلَنَّكَ، قال إنَّما يَتَقَبَّلُ الله من المتقين﴾[2] قال ابن عطية: «قبلها كلام محذوف تقديره: لِمَ تقتلني وأنا لم أَجْنِ شيئاً ولا ذنبَ لي في تقبُّلِ الله قُـرْباني دون قُرْبَانِك؟ وذكر كلاماً كثيراً، وقال غيره: فيه حذف يـطول، وذكر نحـوه. وتعقَّب السمين هذه التقـديرات وقـال: «ولا حاجة إلى تقدير ذلك كله إذ المعاني المفهومة من فحوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرة كان أحسن»[3].

وذهب بعضهم إلى أنَّ الهاء مبدلة من همزة في لفظة «مُهَيْمِن»، وأنها اسم فاعل من آمن غيره من الخوف، والأصل: مُـؤَأْمِن بهمزتين أبدلت الثانية ياءً كراهيةَ اجتماع همزتين، ثم أُبدلت الأولى هاء كهاء هراق وهراح وهَبَرْتُ الثوب في: أراق وأراح وأَبَرْت الثوب. قال السمين: «وهذا ضعيف أو فيه تكلُّفٌ لا حاجة إليه مع أنَّ له أبنيةً يمكن إلحاقه بها كمُبَيْطِر وأخواته»[4].

وقد يختار المؤلف من الآراء ما كان قليلَ الإشكال والتغييرات، ففي مسألة «أشياء» مذاهب كثيرة، يؤيد فيها مذهب الجمهور الذين يرون أنها اسم جمـع من لفظ «شيء»، وأصلها: «شَيْئَـاء» ووزنهـا: فَعْـلاء، فـاستثقلوا الهمزتين، وكَثُرَ دورُها في لسانهم فقلبوا الكلمة بتقديمِ لامِها على فائها فصارت لَفْعاء. قال السمين: «وَأَمَّا المذاهب الآتية فإنه يَرِدُ عليها إشكالات، وهذا المذهبُ سالم منها»[5].

---

(١) الورقة ٢٣٦ أ.

(٢) المائدة آية ٢٧.

(٣) الورقة ٢٤٠ أ.

(٤) الورقة ٢٤٧ أ.

(٥) الورقة ٢٧٩ أ.

(ج) **أصول الصناعة وموقفه منها:**

١ ـ **السماع**: يُعَرِّف صاحب «الاقتراح» السماع بقوله: «ما ثَبَتَ في كلام مَنْ يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه وكلام العرب إلى أن فسدت الألسنة، فهذه ثلاثة أنواع»[1]. وسوف نوجز الآن موقف المؤلف من هذه الأنواع. أما القرآن الكريم فقد التزم بلغته وقراءاته، وأكثر من الاستشهاد به، ودأب على التذكير بأنه أوثقُ السماع وأجلُّه، وأنه ينبغي لنا أن نحمله دائماً على الفصيح من لغات العرب وأشكال تعبيرها، فهو يهاجم أبا البقاء الذي حاول أن يُخَرِّجَ بعض الآيات على حذف الفاء من جواب الشرط مستشهداً بالبيت المشهور:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يشكرها

فيردُّ عليه ذلك قائلاً: «وكيف يُسَوِّي الآية بالبيت وهو لا يجوز إلا في ضرورة؟»[2].

ومن ذلك أنَّ بعضهم كان يسجِّل وجوهاً ضعيفة في إعراب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الذين كفروا فأعذِّبُهم﴾[3]، فردَّ عليهم السمين قائلاً: «وهذا ينبغي أن لا يجوز لعدم الحاجة إليه، مع ارتكاب وجه ضعيف جداً في أفصح كلام»[4].

ويرفض المؤلف عبارة «الجر على التوهم» في القرآن الكريم قائلاً: «وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوءُ أدب، ولكنهم لم يقصدوا ذلك حاش

---

(١) الاقتراح للسيوطي: ١٤

(٢) الورقة ١٤٢ ب.

(٣) آل عمران آية ٥٦.

(٤) الورقة ١٥١ أ.

لله، وكان أَوْلى بهم أَلَّا يُنَظِّروا القرآن بالأبيات الشعرية التي فيها مثل هذا القبيل»[1].

وقد يأتي المصدر مضافاً إلى مفعوله ثم يأتي فاعله نحو: «يعجبني ضربُ عمروٍ زيدٌ، وذلك على ضَعْف، ومنع المؤلف تجويزه في القرآن لأن «القرآن لَا يُحْمل على الضرورة»[2].

ويَعُدُّ النحاة التقديمَ والتأخير البعيدَيْن من ضرائر الشعر «فيجب تنزيه القرآن عنه»، لذلك نجد السمين يرفض ما تكلفه بعضهم من تخريج بعض الآيات على هذا النوع من الضرورة. وهكذا وجدنا الرجل يُجِلُّ هذا النوع من السماع ويَعُدُّه في أرقى مراتب الفصاحة.

وكانت قضيةُ الاستشهاد بالحديث الشريف مثارَ جدل طويل بين العلماء عبر القرون، فقد ساد عند المتقدمين رَفْضُ الاستشهاد به[3] بحجة أن معظم الحديث إنما رُوِيَ بالمعنى دون اللفظ، وأن معظم رواته كانوا أعاجم، غير أننا نلاحظ المتأخرين يفتحون صدورهم له فيُكثرون من الاحتجاج به لدعم قواعدهم، أو إثبات لهجة من لهجات العرب، أو اتخاذه مادة للبحث والمناقشة، ومن هؤلاء: ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل والسمين الحلبي الذي كان يَعُدُّه نوعاً من أنواع السماع الموثوق به سواء في اللغة أم في الصناعة النحوية. ومن هنا وجدنا مادة الحديث غزيرة في كتابه تصل إلى مئات الأحاديث.

وأَمَّا الشعر العربي الفصيح فقد كان رافداً غزيراً من الروافد التي أَمَدَّت النحو العربي بالمادة التي تعينه على التقعيد والتثبيت، وقد نشط علماء

(١) اورقة ١٦٤ أ.

(٢) الورقة ١٦٧ أ.

(٣) انظر: مدرسة البصرة النحوية ٢٥٥؛ القياس: للشيخ محمد الخضر حسين ٣٢.

العربيـة في جمع مادته من البوادي والتقطوا كثيراً من الشوارد، فما كان مطَّرداً منها قبلوه وقاسوا عليه، وما كان نادراً أَبْقَوه دون قياس عليه، ويُكثر السمين من الاستشهاد بالشعر، ولا تخلو ورقة من كتابه دون أن يسرد طائفة من الأشعار، حتى إنها بلغت عنده آلاف الأبيات التي تنتمي ــ ما عدا قليلاً منها ــ إلى عصور اللغة الفصيحة.

وتتضح إفادته منها في أنه يستخدمها وسيلة من وسائل الرد على خصومه الذين قد يرفضون قاعدة مما قرره، فيضع أمامهم بعض هذه الشواهد، فقد أنكر ثعلب وقوع الجملة القسمية خبراً فيردُّ عليه بقول الشاعر:(١)

جَشَــأَتْ فقلتُ اللَّذْ خَشِيــتِ لَيَــأْتِيَنْ وإذا أَتَاكِ فلاتَ حينَ مَنَاصِ

ورفض بعضُهم أن تكون «حَسِـبَ» أحياناً بمعنى اليقين، فيردُّ عليهم المؤلف بقول الشاعر:(٢)

حَسِبْتُ التقى والجــودَ خيــرَ تجــارةٍ رَباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلا

ومنع بعضهم دخولَ الفاء في خبر المبتدأ المنسوخ إذا كـان اسماً موصولاً وذلك لتشبيه الموصول بالشرط، فيردُّ عليهم بقول الشاعر:(٣)

فــواللَّهِ مــا فَــارَقْتُكُمْ عــن مَــلالــةٍ ولكنَّ ما يُقْضَى فسوف يكون

ولكن المصنف قد يرفض حكماً من الأحكام بحجَّةِ عدمِ ورود السماع بما يؤيده، فقد منع تثنية الخبر المتوسط في نحو: «زيد قائمان وعمرو» وقال: «ومن ادَّعى جوازه يحتاج إلى سماع من العرب»(٤)، كما يمنع أن تكون خَلَقَ بمعنى جَعَلَ التي تتعدَّى لاثنين وقـال: «وهذا غيـر معروف عنـد أهـل

---

(١) الورقة ١٩٣ ب.

(٢) الورقة ١٨٨ ب.

(٣) الورقة ١٣٥ ب.

(٤) الورقة ٢٢٠ ب.

العربية»[1]، ويرفض كونَ «أَنْ» المفتوحة تأتي للنفي، وقال: «وهذا قولٌ ساقطٌ إذ لم يَثْبُتْ ذلك من لسان العرب»[2]، وحين فَسَّر ابن زيد معنى الوسنان بأنه الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل، حتى إنه ربما جَرَّد السيف على أهله، قال السمين: «وهذا القول ليس بشيء لأنه لا يُفهم من لغة العرب ذلك»[3].

وعلى اعتداده الكبير بالسماع الشعري نجده قد يرفض بعض الأبيات المخالفة للقاعدة، ويَعُدُّها ضرورةً لندورها وكونها لا تؤلف ظاهرة مطردة، وهو في هذا يتابع البصريين الذين كانوا يطالبون بالاطّراد، ومن ذلك أنه يشترط في الجملة الحالية المثبتة أن لا تسبق بالواو، وأما قوله:

نَـجَـوْتُ وَأَرْهَـنُـهُـمْ مـالـكـا

فهو عنده شاذ[4]، ويصف شواهد بروز اسم أَنْ المخففة من نحو:

فَلَوْ أَنْـكِ في يـوم الـرخـاء سَأَلْتِني

بأنه غير فصيح لندوره[5]. كما أنه يرى أن لا يُلْتفت لضرورة الشعر في حذف علامة تأنيث الفعل المسند إلى الضمير[6] من نحو:

ولا أرضَ أبـقـلَ إبـقـالَـهـا

وإذا اجتمعت المعرفة والنكرة وجب أن تُجْعل المعرفة مُحَدَّثاً عنها والنكرة حديثاً، قال السمين: «وعكس ذلك قليلٌ جداً أو ضرورة[7]» نحو:

يـكـونُ مـزاجَـهـا عَـسَـلٌ ومـاءُ

---

(1) الورقة ١٩٣ أ.
(2) الورقة ١٥٧ أ.
(3) الورقة ١٠٢ أ.
(4) الورقة ٧٨ أ.
(5) الورقة ١٨٧ ب.
(6) الورقة ٢٨٠ ب.
(7) الورقة ٢٨٦ أ.

وأمَّا حذف حرف الجر وانتصاب مجروره فقد وصفه السمين بأنه ضعيف لا يجوز إلا في ضرورة[1] نحو:

وأُخْفي الـذي لـولا الأُسَى لَقَضَـانِي

ولكن المؤلف قد يعترف بالقاعدةِ حين يجد من السماع الشعري المطَّرد ما يقف أمام الاعتراض عليها، فقد وصف مذهب الكوفيين في جواز حذف الضمير إذا جَرَتْ الصفة على غير مَنْ هي له بأنه حسن[2]، ودعم هذا المذهب بشواهد من الشعر الفصيح نحو:

قَـوْمـي ذُرا الـمـجـدِ بـانُـوهـا

ثم يقول: «فكثرةُ ورودِ هذا دليلٌ على جوازه»[3].

أَمَّا ما يتعلق بالشعر المولَّد فقد ساد منهجُ رفضِه لدى نحاة العربية كافةً متقدِّمِهم ومتأخِّرِهم، وذلك نابع من خشيتهم أن يكون اللحن قد طرأ عليه، غير أنَّ المتأخرين كانوا يكثرون من الاستئناس به سواء نصُّوا عليه بأنه مُوَلَّد أم سكتوا عن ذلك، وكان السمين أحدَ هؤلاء الذين يدعمون آراءهم بهذا الشعر لا على سبيل الاستشهاد، وإنما على سبيل الاستئناس ولا يَجِدُون غضاضة من ذلك.

أَمَّا لغاتُ العرب ولهجاتها وأمثالها فقد كانت مَعيناً ثَرَّاً للعلماء في إحكام قواعدهم النحوية والصرفية، وكان السمين يَعْتَدُّ بها، ويُخَرِّج عليها كثيراً من الأعاريب والآراء التي يعرضها، إلا إذا كانت نادرة شاذة فيرفضها. فقد ادَّعى أبو البقاء أنه ليس في الكلام «هَيْمَنَ»، فردَّ عليه السمين بأن أهل اللغة

---

(١) الورقة ٢٨٩ ب.
(٢) الورقة ٢٠١ ب.
(٣) الورقة ٨٣ ب.

نقلوها[١]، وأثبت الاختلاس والإسكان بعد المتحرك لغةً عن بني عُقَيل وبني كلاب، وخَرَّج عليها بعضِ القراءات[٢]. وأثبت كذلك تسكين الهاء في الوصل لغةً عن العرب يقولون: «لَهْ مال» بالإسكان، ويتخذها كذلك دليلاً لبعض القراءات[٣]، وينقل لغة هذيل عَصَيَّ في عَصَاي، وذلك بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم ويُخَرِّج عليها بعض الأشعار والقراءات[٤].

وكثيراً ما كان السمين يعتمد الأمثال العربية مورداً آخر لبناء القواعد وقد يستأنس بها في مَعْرِض مفردات الألفاظ القرآنية وأصولها.

٢ ـ **القياس**: وهو من أصول الصناعة، عمليةٌ فكرية يقوم بها مَنْ ينتمي إلى جماعة لغوية ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطَّرد في هذه الجماعة[٥]، وقد اعتمده النحاة في إغْناء صناعتهم وإثراءِ مباحثهم، ومن أمثلته في «الدر المصون» أن المؤلف يلجأ إليه في تأييدهِ مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض، ويَعُدُّه دليلاً مِنْ أدلَّة جواز المسألة ويقول: «وأما القياس فلأنه تابعٌ من التوابع الخمسة، فكما يؤكَّد الضمير المجرور ويُبْدَلُ منه فكذلك يُعْطَفُ عليه»[٦].

وهل يجوز حَذْفُ أحد الحرفين المضاعفين نحو أَحَسْتُمْ في أَحْسَسْتُمْ؟ ينقل المؤلف مذاهب النحويين في المسألة، وأن بعضهم يقيسه في عين كل فعلٍ مضاعفة اتصل به تاء الضمير أو نونه، ويحكي ذلك عن قبيلة سُلَيْم[٧].

---

(١) الورقة ٢٤٧ أ.
(٢) الورقة ١٨٣ أ.
(٣) الورقة ١٥٨ أ.
(٤) الورقة ٥١ من نسخة ج.
(٥) انظر: القياس ص ١ لـ منى توفيق.
(٦) الورقة ٨٣ ب.
(٧) الورقة ١٩٨ أ.

ويرى الفارسي جواز أَنْ يَحُلَّ الإعراب مَحَلَّ النون مع الياء فيما جرى من جموع السلامة مَجْرَى المكسَّر كبنين وسنين، نحو جاء البنينُ، وهل يجوز ذلك مع الواو؟ قال السمين: «إن القياس يأباه لأن ثمَّة فرقاً بينه ـ حال كونه بالياء ـ وبين كونه بالواو»[1].

ويلتزم المصنف بمنهج البصريين في أنه لا يُقاس على النادر، وإنما يُقاس على المطَّرد الكثير، فقد رفض أن تكونَ صيغة «فاعِل» مراداً بها المصدر نحو: عائذاً بالله بمعنى عياذاً، ثم قال: «ولم تَصِرْ هذه الحروفُ من الكثرة بحيث يسوغُ القياس عليها»[2]، كما يرفض القياس على بعض الشواهد التي جاءت فيها «أَنْ» الناصبة عاملة وهي محذوفة، ثم يقول: «إلا أنَّ هذا غير مقيس»[3]. ومن هذا القبيل رَفْضُه أن يأتي «فعيل» الوصف مجموعاً على فُعَلَة نحو: كَمِيّ وكُماة ويقول: «إنه من الندور بحيث لا يُقاس عليه»[4].

٣ ـ **الاستصحاب**: وهو أصلٌ من أصول الصناعة ويُعَرِّفونه بأنه «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل» وهو من الأدلة المعتبرة[5]. ونلمح الركونَ إليه في كثير من نصوص الكتاب، فالمؤلف يُفَضِّل البدلَ على الوصف في الأسماء الموصولة قائلاً: «فإنَّ الوصفَ بالموصول على خلاف الأصل لأنه مؤولٌ بالمشتق وليس بمشتق»[6]، وزعم الفراء أن «توراة» وزنها «تَفْعِلة» فَأُبْدِلَتْ الكسرة فتحة. وردَّ عليه البصريون بأن هذا البناء قليل، وأنه يلزم منه زيادة التاء أولاً، والتاء لم تُزَد أولاً إلا في

---

(١) الورقة ٢٦٥ أ.
(٢) الورقة ٢٩٠ أ.
(٣) الورقة ٢٤٨ أ.
(٤) الورقة ١٣٧ ب.
(٥) الاقتراح ٧٢؛ لمع الأدلة ١٤١.
(٦) الورقة ٢٥٢ ب.

مواضع محصورةٍ بخلاف قلبها في أول الكلمة فإنه ثابت، وذلك أن الواو إذا وقعت أولاً قُلِبَتْ همزة نحو: أُجوه، أو تاء نحو: تُجاه، ثم يقول السمين: «واتِّباع مَا عُهِدَ أَوْلَى من اتِّباع ما لم يُعْهَدْ»[1].

ويُضَعِّفُ مجيء الكاف زائدة، ويقول: «وفيه ضعفٌ لأن الأصل عدم الزيادة»[2]، ويعتقد في بعض الأعاريب أن الأصل في الحال أن تكون منتقلة ويقول: «ولا ضرورة بنا إلى الخروج عن الأصل»[3].

وبهذا ننتهي من دراسة مذهب المؤلف في كتابه بعد أن عرضنا موقفه من المدارس النحوية ورأينا أنه كان بَصْرِيَّ الاتجاه في معظم آرائه، ووجدناه شديدَ الالتزام بالقراءات المتواترة والصناعة وظاهر النص، ثم كشفنا عن موقفه من أصول الصناعة: السماع والقياس والاستصحاب.

٥ ـ موقفه من القراءات:

تشغل القراءات القرآنية حَيِّزاً عريضاً من كتاب «الدر المصون»، وهذا يعكس اهتمام المؤلف بعرضها وتخريجها والإفادة منها، وقد ذكرنا في منهجه أنَّ الرجل كان حريصاً على استيفاءِ مادتها مفصَّلةً مهما كثرت أشكالها وتَعَدَّد القائلون بها، ولكنه كان يُنَبِّه القارىء على أن هذه القراءات لا يمكن أن تأتي على الاختيار والاجتهاد، وإنما هي روايات تناقلها القوم بالسماع والمشافهة، وهو في هذا مرهف الحساسية تجاه عبارات قد تصدر من القراء في هذا الصدد، فأبو عمرو يصرح أنه قرأ ﴿فَرُهُنٌ مقبوضة﴾[4] بضم الراء والهاء بدون ألف، وذلك للفصل بين الرِّهان في الخيل وبين جمع رَهْن في غيرها،

---

(١) الورقة ١٢٤ أ.

(٢) الورقة ١٠٣ ب.

(٣) الورقة ٨١ ب.

(٤) البقرة: ٢٨٣.

ويتعقب السمين هذا الحكم قائلاً: «ومعنى هذا الكلام أنما اخترت هذه القراءة على قراءة رهان، لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك كما ذكر دون اتِّباع رواية»[1].

وقد استخدم المؤلف القراءاتِ شاذَّها ومتواترَها في الاحتجاج على نحوٍ واسع: فقد زعم بعضهم أن لفظة «الدَّوْلة» بالفتح تقال في الحرب والجاه، وبالضم تقال في المال، وردَّ السمين هذا القول «بأن هذا تردُّه القراءتان في سورة الحشر، فقد قرأ الجمهور هناك بالضم، وقرأ السلمي بفتح الدال»[2]. وهذا يعني أن الضم والفتح يجريان على معنى واحد، ولا داعيَ لتفصيل الزاعم.

وحين ادَّعى بعضهم أن الإشباع لا يكون إلا في ضرورة ردَّ عليهم بأن هذا وارد في القراءات السبع[3].

ويردُّ المؤلف ما فَرَّق به بعضهم في مضارع «نفر» حين زعموا أنه يقال: نَفَر الرجل ينفِر بالكسر، وَنَفَرَتْ الدابة تنفُر بالضم، ففرَّقوا بينهما في المضارع، فرد عليهم هذا الزعم بقراءة الأعمش: «فانفُروا»، «أوانفُروا» بالضم فيهما[4].

وقد يتقوَّى بالقراءات شاذِّها ومتواترها حين يعزم على توجيه بعضِ الأعاريب التي يقررها في الآية، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيل لاَ تَعْبدون إلا الله﴾[5] وجوهٌ كثيرة في الجملة المنفية، منها: أن تكون

---

(١) الورقة ١١٨ ب.
(٢) الورقة ١٧٩ ب.
(٣) الورقة ١٨٤ أ.
(٤) الورقة ٢١٣ أ؛ الآية ٧١ من النساء.
(٥) البقرة آية ٨٣.

في محل نصب بقول محذوف وتكون خبراً في معنى النهي. قال المؤلف: «ويؤيِّده قراءةُ أُبَـيّ: «لا تعبدوا» على النهي»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿الله لا إله إلا هو الحيُّ القيوم﴾[2] توجيهات كثيرة في لفظة «الحيّ»، منها أن تكون صفة لـ «الله»، قال المصنف: «وهو أجودها، لأنه قرىء بنصب «الحيَّ القيومَ» على القطع، والقـطع إنما هـو في باب النعت»[3].

وثمة قراءة في قوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرِهِ﴾[4] بضم السين مضافاً لضمير الغريم، وقد خَرَّجها أبو البقاء بأن يكون الأصل: ميسوره، فخفف بحذف الواو، قال السمين: «وهذا قد يتأيَّدُ بقراءة عبدالله «مَيْسُوره» بإضافة ميسور للضمير»[5].

ومن منهج المصنف في القراءات أنه يحاول أن تكون ثمة وحدة معنوية وصناعية بين القراءات المتعددة للكلمـة الواحدة، لأن الأصل هـو التوافق فيما بينها. ومن هذا القبيل ما نجده لدى حديثه عن قراءة الجمهور: ﴿فَبُهِت الذي كفر﴾[6] مبنياً للمفعول، وقراءة ابن السَّمَيْفَع: «فَبَهَتَ» بفتح الباء والهاء مبنياً للفاعل، فهو يُخَرِّجُ القراءة الأخيرة بأن يكون الفعل لازماً والموصول فاعلاً، والمعنى معنى بُهِتَ، قال: «فتتحد القراءتان»[7].

---

(١) الورقة ٣٤ أ.
(٢) البقرة آية ٢٥٥.
(٣) الورقة ١٠٢ أ.
(٤) البقرة آية ٢٨١.
(٥) الورقة ١١٣ ب.
(٦) البقرة آية ٢٥٨.
(٧) الورقة ١٠٣ ب.

وفي قوله تعالى: ﴿لم يَتَسَنَّه﴾[1] قرأ حمزة والكسائي بالهاء وقفاً وبحذفها وصلاً، والباقون بإثباتها في الحالين، قال السمين: «فأما قراءتهما فالهاء فيها للسكت، وأما قراءة الجماعة فتحتمل أن تكون أيضاً للسكت، وإنما ثبتت وصلاً إجراء للوصل مُجرى الوقف»[2] وبهذا يكون قد عقد اتفاقاً بين القراءتين.

وقرأ ابن عباس: ﴿نَنْشُرها﴾[3] بفتح النون وضم الشين والراء المهملة، وقرأ الحَرَمِيَّان «نُنْشِرها» بضم النون وكسر الشين والراء المهملة، ويُخَرِّج المؤلف هاتين القراءتين بقوله: «فأَمَّا قراءة الحرميين فمِنْ أنشر الله الموتى، بمعنى أحياهم، وأما قراءة ابن عباس فمِنْ نشر ثلاثياً، ويكون بمعنى أَفْعل فتتحد القراءتان»[4].

وقرأ نافع وابن عامر وأبو بكر «رسالاتِهِ» جمعاً في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لم تفعلْ فما بَلَّغْتَ رسالَتَه﴾[5]، والباقون بالإفراد، قال: «ووجهُ الجمع أنه عليه السلام بُعِثَ بأنواع شتى من الرسالة، والإفراد واضح لأن اسم الجنس المضاف يَعُمُّ جميع ذلك، وقد قال بعض الرسل: أُبَلِّغُكم رسالات ربي، وبعضهم قال: رسالة ربي اعتباراً بالمعنيين»[6].

وفي صدد تقسيم القراءات إلى شاذ ومتواتر، نودُّ لو نفرد الحديث عن موقف المؤلف من كل منهما:

---

(١) البقرة آية ٢٥٩.
(٢) الورقة ١٠٤ ب.
(٣) البقرة آية ٢٥٩.
(٤) الورقة ١٠٥ أ.
(٥) المائدة آية ٦٧.
(٦) الورقة ٢٦٣ أ.

(أ) المتــواتــر:

ذكرنا في أثناء الحديث عن التزامية السمين أنه كان يقف موقف المدافع عن القراءات المتواترة، وأنه يهاجم مَنْ يُضَعِّفُ شيئاً منها، كما أشرنا إلى أنه يرفض فكرة الترجيح فيما بينها، وأنه كان يردِّد دائماً أن هذه القراءات سُنَّة، فلا يجوز أن يعترض على أيّ قارىء ولو خرج عن قياسه، ونضيف هنا أن الكتاب مليء بتوجيه القراءات المتواترة عندما تختلف فيما بينها، فقد سار في دعمها دعماً علمياً يتناسب مع مكانتها وتواترها الموثوق إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن هنا كان التزام المؤلف بها التزام البصير الواعي البعيد عن العاطفة والهوى، ولذلك نجده يحشد في سبيل ذلك كل ما آتاه الله من ثقافة واطِّلاع على لغة العرب وأصولها وطرائقها في التعبير.

ومن ذلك أن أبا عمرو قرأ قوله تعالى ﴿فتوبوا إلى بارئْكم﴾[1] بالتسكين، ولذلك طعن عليها بعضهم، قال السمين «إنَّ مَنْ يطعن عليها جاهل بأشعار العرب، فإنَّ السكون في حركات الإعراب قد ورد في الشعر كثيراً» ثم يسرد طائفة من الأبيات دليلاً على ما يقول.[2]

ويتعرض لمذاهب القراء في همز «النبوّة» وما تصرف منها: فنافع على الهمز والباقون بتركه، ثم يُخَرِّج مذهب الفريقين من القرَّاء، ويَرُدُّ على مَنْ طعن على رواية الهمز ويقول: «إن أبا زيد حكى نَبَأْتُ من أرض كذا إلى أرض كذا أي: خرجت، فعندما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قول القائل: «يا نَبِيءَ الله» فإنما يعني نهيَه عمَّا تُوهم به هذه الكلمة من معنى الطرد، أو يكون هذا حَضَّاً منه عليه السلام على تَحَرِّي أفصح اللغات»[3].

---

(١) البقرة آية ٥٤.
(٢) الورقة ٦٠ من نسخة ع.
(٣) الورقة ٦٦ من نسخة ج.

وقرأ حمزة: ﴿إلا أَنْ يُخافا ألَّا يقيما حدود الله﴾[1] بضم «يُخافا» على البناء للمفعول، فقال السمين: «طعن فيها بعضهم لعدم معرفتهم بلسان العرب»، ثم يذكر توجيهاتهم، ومنها: أن يكون «أن يقيما» بدلاً من ضمير «يُخافا»، لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه، تقديره: إلا أن يُخاف عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من باب بدل الاشتمال، وكان الأصل: إلا أن يَخاف الولاةُ الزوجين ألَّا يقيما حدود الله، فحذف الفاعل الذي هو الولاة، للدلالة عليه، وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل، وبقيت «أَنْ» وما بعدها في محل رفع بدلاً[2].

وقرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة من قوله تعالى: ﴿فلإِمِّه﴾[3] فقال: «إنَّ كسر همزة «أُمّ» بعد الكسرة حكاه سيبويه لغة عن العرب ونُسبت إلى هوازن وهذيل[4].

وخَرَّج قراءة الكسائي ﴿مُتْعَمِّداً﴾[5] بسكون التاء بأنه فَرَّ من توالي الحركات[6].

وانتقد ابنُ جريج والنحاس قراءة أبي عمرو وابن كثير: ﴿إِنْ صَدُّوكم﴾[7] بكسر إنْ، وذلك من حيث إن الشرط يقتضي أنَّ الأمر المشروط لم يقع، والفرض أنَّ صَدَّهم عن البيت الحرام كان قد وقع، ونزول هذه الآية متأخر عنه بمدة، وأن مكة كانت عام الفتح في أيديهم، فكيف يَصُدُّون عنها؟ ويُخَرِّج المؤلف هذه القراءة بعد أن رفض الطعن عليها، بأنَّا لا نُسَلِّم أن الصد

---

(١) البقرة آية ٢٢٩.
(٢) الورقة ٩٠ أ.
(٣) النساء آية ١١.
(٤) الورقة ١٩٩ ب.
(٥) النساء آية ٩٣.
(٦) الورقة ٢١٧ ب.
(٧) المائدة آية ٢.

كان قبل نزول الآية فإنَّ نزولها عام الفتح ليس مُجْمَعاً عليه، وإن سلمنا أن الصدَّ كان متقدماً على نزولها فيكون المعنى: إن وقع صدٌّ مثل ذلك الصد الذي وقع زمن الحديبية أو يستديموا ذلك الصَّدَّ الذي وقع منهم فلا يَجْرِمَنَّكم... الآية»[1].

(ب) الشــاذ:

يهتم المؤلف بالنص على القراءات الشاذة الواردة في آيات القرآن الكريم ولو كانت كثيرةً منتشرة، ويحرص على نسبتها إلى أصحابها إن أسعفته مصادره، وقد لاحظنا قبل قليل أنه قد يربطها بالمتواتر بوحدة معنوية أو صناعية لأنَّ الأصل كما يقول: «توافُقُ القراءات» غير أنه يهتم قبل كل شيء بتوجيهها إن أمكن، ولو كلَّفه ذلك صفحات عديدة، معتمداً في ذلك على أصول اللغة وقياسها وشواهدها.

فقد قرىء قوله تعالى: ﴿بما أُنْزِلَ إليك﴾[2] بتشديد اللام ورَسْمُها: أُنْـزِلَّيْك، فقال السمين: «وتوجيهُه أن يكون سكَّن آخر الفعل كتسكين «خُلْط» في «خُلِط»، ثم حذف همزة إليك، فالتقى مثلان فأدغم»[3].

وقد يجد في لغة إحدى القبائل العربية ما يَدْعَمُ إحدى هذه القراءات فقد قُرىء قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾[4] بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم قال المصنف: «وهي لغة هذيل تقول في عصاي: عَصَيَّ، وبعد أن يذكر بعض الشواهد على هذه اللغة يقول: «كأنهم لَمَّا لم يصلوا إلى ما تستحقه

---

(١) الورقة ٢٣٤ أ.
(٢) البقرة آية ٤.
(٣) الورقة ١١ أ.
(٤) البقرة آية ٣٨.

ياء المتكلم من كسر ما قبلها لكونه ألفاً أَتوا بما يجانس الكسرة فقلبوا الألف ياء»[1].

ومن أمثلة تخريجه للقراءات الشاذة قوله في قراءة يحيى بن وثاب «إِضْطَرُّهُ» بكسر الهمزة من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعه قليلًا ثم أضطره إلى عذاب النار﴾[2] قال: «وَوَجْهُهَا كَسْرُ حرفِ المضارعة كقولهم في أَخال: إخال»[3].

ويَرُدُّ على الزمخشري حين حكم على قراءة ابن محيصن: «أَطَّرُّه» في الآية السابقة، بإدغام الضاد في الطاء بأنها مرذولةٌ، لأنَّ الضاد من الحروف الخمسة التي يُدْغم فيها ولا تُدْغَم هي في غيرها، وهي حروف ضم شفر، فقال: «وفي ذلك الحكم نظرٌ، فإنَّ هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، أدغم أبو عمرو اللام في «يغفر لكم»، والضاد في الشين في «لبعض شأنهم»، والشين في السين في «العرش سبيلاً»، وأدغم الكسائي الفاء في الباء في «نخسف بهم»، وحكى سيبويه أن مُضَّجِعاً أكثر، فدل على أن مُطَّجِعاً كثير»[4].

وقد يَحْكُم بعض العلماء على قراءة شاذة بأنها باطلة ضعيفة كابن عطية في قراءة ﴿يُطَّيَّقُونه﴾[5] ببناء الفعل للمفعول وتشديد الطاء والياء، فيتعقب المؤلف هذا الحكم بقوله: «وإنما قالوا ببطلان هذه القراءة لأنَّها عندهم من ذوات الواو وهو من الطوق فمن أين تجيء الياء؟ وهذه القراءة ليست باطلة ولا ضعيفة، ولها تخريج حسن، وهو أن هذه القراءة ليست من تَفَعَّل حتى

---

(١) الورقة ٥١ من نسخة ج.
(٢) البقرة آية ١٢٦.
(٣) الورقة ٥٢ ب.
(٤) الورقة ٥٢ ب.
(٥) البقرة آية ١٨٣.

يلزمَ ما قالوه من الإشكال، وإنما هي مَنَ تَفَيْعَل، والأصل تَطَيْوَقَ من الطوق، كَتَدَيَّر وتحيَّر من الدوزان والحور، والأصل: تَدَيْوَرَ وَتَحَيْوَرَ، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، فكان الأصل: يَتَطَيْوَقُونه، ثم أدغم بعد القلب»[1].

وقد يَجِدُ للقراءة الشاذة ما يبررها من مذهب أحد النحاة الذين يجيزون القاعدة النحوية التي استندت إليها هذه القراءةُ: فمن المعروف أن الجمهور يُوجبون تأنيث الفعل إذا أسند إلى ضمير مستتر، ومذهب ابن كيسان يجيز التأنيث والتذكير، ويُخَرِّج المصنف قراءة مجاهد: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا، فئة يقاتل﴾[2] بالياء من تحت على مذهب ابن كيسان ويقول: «والذي حَسَّن ذلك كونُ «فئة» في معنى القوم والناس، فلذلك عادَ الضميرُ عليها مذكَّراً»[3].

وقد يُخَرِّجُ القراءةَ الشاذة على لغة إحدى القبائل العربية، فقد قرأ ابن عباس ﴿شهد الله إنه﴾[4] بكسر الهمزة، فقال المؤلف: «إنه أجرى «شَهد» مُجرى القول لأنه بمعناه، ويؤيده ما نقله المؤرِّج أن «شهد» بمعنى «قال» لغة قيس بن عيلان»[5].

وقد يُسْرِعُ أحد العلماء فيحكم على القراءة الشاذة بأنها تصحيف من الضابط، فيقف منه موقف المعترض، ليعترف بها ويُخَرِّجها، فقد رأى ابن عطية ذلك في قراءة أُبَيّ: ﴿والسُّرَّقُ والسُّرَّقَةُ﴾[6] بضم السين وفتح الراء

---

(١) الورقة ٦٨ ب.
(٢) آل عمران آية ١٣.
(٣) الورقة ١٢٨ أ.
(٤) آل عمران آية ١٨.
(٥) الورقة ١٣٢ ب.
(٦) المائدة آية ٣٨.

مشددتين، فيردُّ عليه المصنف بقوله: «ويَظهر توجيه هذه القراءة بوجه ظاهر، وهو أن السُّرَّق جمع سارق، فإن فُعَّلًا يَطَّرد جمعاً لفاعِل صفةً نحو: ضارب وضُرَّب، والدليل على أن المراد الجمع قراءة عبدالله[1]: ﴿والسارقون والسارقات﴾.

وإذا وجدنا السمين يَقْبل كثيراً من القراءات الشاذة ويُخَرِّج رواياتِها على السماع والقياس الصحيحين فإنه يفعلُ ذلك في بعض رواياتها، ولكنه قد ينصُّ على أن ما أتى به من تخريجٍ لا يتعدَّى التكلفَ أو الضعف، ويُقِرُّ بأن بضاعته لا تسعفه بأكثر من هذا التخريج.

فقد قرأ اليزيدي: ﴿وإنْ كانت لكبيرةٌ﴾[2]، وفيه تخريجان: أن تكون «كان» زائدةً، أو أن «كبيرةٌ» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «وإن كانت لهي كبيرة» والجملة خبر «كانت»، ودخلت لام الفرق على الجملة الواقعة خبراً، ثم يقول المؤلف: «وهو توجيهٌ ضعيف، ولكن لا تُوَجَّه هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك»[3].

وأَمَّا قولُه تعالى: ﴿وكُفْرٌ به والمسجدُ الحرام﴾[4]، فقد قُرِىء «المسجد» بالرفع، فيتعقب هذه القراءة بقوله: «وأَمَّا رفعُهُ فوجهه أنه عطف على «وكفرٌ به» على حذف مضاف تقديره: «وكفر بالمسجد» فحُذفت الباء، وأُضيف «كفر» إلى «المسجد» ثم حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه، ولا يَخْفَى ما فيه من التكلف، إلا أنه لا تُخَرَّج هذه القراءة الشاذة بأكثر من ذلك»[5].

---

(١) الورقة ٢٤٣ أ.
(٢) البقرة آية ١٤٣.
(٣) الورقة ٥٧ أ.
(٤) البقرة آية ٢١٧.
(٥) الورقة ٨٣ ب.

وقرأ الزهري بتشديد النون من ﴿فاتَّبعونِّي﴾[1]، وخُرِّجت على أنه ألحق الفعل نون التوكيد وأدغمها في نون الوقاية، وكان ينبغي له أن يحذف واو الضمير لالتقاء الساكنين إلا أنه شبَّه ذلك بقوله ﴿أتُحَاجُّوني﴾ وهو توجيهٌ ضعيف ولكن هو يَصْلُح لتخريج هذا الشذوذ»[2].

وقرأ عبدالله قوله تعالى: ﴿واللذان يأتيانِها منكم فآذوهما﴾[3] بصيغة «والذين يفعلونه منكم» قال: «وهذه قراءةٌ مُشْكلةٌ لأنها بصيغة الجمع وبعدها ضميرُ تثنية ــ ويعني به الضمير في فآذوهما ــ لها تخريجٌ وهو أن «الذين» لما كان شاملاً لصنفي الذكور والإناث عاد الضمير عليه مثنى اعتباراً بما اندرج تحته»[4].

وإذا كان السمين قد اعترفَ بإشكال مثلِ هذه الأمثلة من القراءات، كما حاول أن يسحب عليها ما تكلَّفه من تخريجات، فهو في أمثلة أخرى يبقيها على إشكالها وينتقدها ويصفها بالشذوذ أو الضرورة، ولم تسعفه ثقافته بشيء من الاعتذار لها أو تخريجها، فقد يتابع أحدَ العلماء في حكمه على القراءة الشاذة بالغلط، فأبو حاتم يصف قراءة ﴿إن البقرَ تَشَّابَهَتْ علينا﴾[5] الواردة في مصحف أُبَيّ بالغلط، لأن التاء في هذا الباب لا تُدْغم إلا في المضارع، ويتعقب هذا الحكم بقوله: «وهو معذورٌ في ذلك»[6].

وقد نلمح هجوماً سافراً على بعض شواذ القراءات، بل إنه ينادي بأن

---

(١) آل عمران آية ٣١.
(٢) الورقة ١٣٩ ب.
(٣) النساء آية ١٦.
(٤) الورقة ٢٠٢ أ.
(٥) البقرة آية ٧٠.
(٦) الورقة ٢٩ ب.

يغفل المصنفون الإشارة إليها، فقد حكى أبو زيد قراءة ﴿الربا﴾[1] بكسر الراء وضم الباء وواو ساكنة بعدها، وحكم عليها بالغلط لأن لسان العرب لا يُبْقي واواً بعد ضمة في الأسماء المعربة، يقول السمين: «ونهاية ما قيل فيها أن قارِئَها قَلَب الألف واواً، كقولهم في الوقف: أَفْعَو، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف في ذلك، ولم يضبط الراوي عنه ما سمع، فظنَّه بضم الباء لأجل الواو، فنقلها كذلك، وليت الناس أَخْلَوا تصانيفهم من مثل هذه القراءات التي لو سمعها العامة لمجُّوها [وسئموا] من تعاليلها، ولكن صار التاركُ لها يَعُدُّه بعضُهم جاهلاً بالاطلاع عليها»[2].

ويُضَعِّفُ المؤلف قراءة أبي السمَّال: ﴿فيما شَجْر بينهم﴾[3] بسكون الجيم هرباً من توالي الحركات، ثم يقول: «وهي ضعيفة لأن الفتح أخو السكون»[4].

وقرأ الفياض بن غزوان: ﴿وإنَّ من أهل الكتاب إلَّا لَيُؤْمِنُنَّ به قبل موته﴾[5] بتشديد «إن»، فيعلق عليها بقوله: «وهي قراءة مردودة لإشكالها»[6]، كما يصف قراءة الحسن بن عمران: ﴿وإذا حَلَلْتُم فاصطادوا﴾[7] بكسر الفاء العاطفة بالضعف والإشكال، ولا يُبْدي أيَّ تخريج لها[8].

وقد يجد إحدى هذه القراءات تستعمل إحدى اللغات النادرة، فَيَعْرِضُ

---

(١) البقرة آية ٢٧٥.
(٢) الورقة ١١٠ أ.
(٣) النساء آية ٦٥.
(٤) الورقة ٢١٢ أ.
(٥) النساء آية ١٥٩.
(٦) الورقة ٢٢٨ ب.
(٧) آل عمران آية ٢.
(٨) الورقة ٢٣٣ ب.

لها ويُعَرِّض بها، ويقول إنها لُغَيَّة ـ بالتصغير ـ شاذة، وهذا ما نلقاه في قراءة الحسن: ﴿يا ويلتا أَعَجِزْت﴾[1] بكسر الجيم ثم يقول: «إنما المشهور أن يقال: عَجِزت المرأة بالكسر أي: كَبُرت عجيزتها»[2].

وقد وصلت إلينا بعضُ الروايات التفسيرية المأثورة على أنها قراءة، وذلك من مثل الإضافات والتحريرات التي كان بعض الصحابة يسجلونها على مصاحفهم، ويُسْرِعُ السمين في الحكم على هذه النقول بأنها ليست قراءاتٍ، وإنما هي من قبيل التفسير، فقد نَصُّوا على أن عبدالله قرأ ﴿تعالوا إلى كلمةٍ عدلٍ﴾[3] في حين أن قراءة الجمهور: «كلمة سواء» فيقول: «وهذا تفسير لا قراءة»[4]، ومن هذا القبيل حكمُهُ على قراءة عبدالله في ﴿حتى تنفقوا مِمَّا تُحِبُّون﴾[5]: بعضَ ما تحبون[6]، وحكمه على قراءة ابن عباس: ﴿وشاوِرْهُم في بعض الأمر﴾ وقراءة الجمهور تُسْقِط قوله «بعض»[7].

٦ ـ موقفُهُ من المُعْرِبين:

ذكرنا في منهج الكتاب أن الرجلَ كان مهتماً بعَرْضِ أقوال العلماء في إعرابِ القرآن الكريم ومناقشتها وتقويمها على الأدلةِ الصناعية والمعنوية، ويذكر في مقدمته أنه مهتمٌّ بطائفةٍ من المُعْرِبين لأنهم كما ذَكَرَ أعْنَىٰ الناس بما يقصد إليه[8]، وفي العرض التالي سنشرح موقفه من: أبي البقاء وابن عطية وأبي حيان والزمخشري.

---

(١) المائدة ٣١.
(٢) الورقة ٢٤١ ب.
(٣) آل عمران المائدة ٦٤.
(٤) الورقة ١٥٣ ب.
(٥) آل عمران آية ٩٢.
(٦) الورقة ١٦٥ أ.
(٧) آل عمران آية ١٥٩، الورقة ١٨٦ ب.
(٨) الورقة ١ أ.

(أ) **أبو البقاء:**

يحتل أبو البقاء العكبري مكانةً عاليةً في علم إعراب القرآن الكريم، حيث إنه قَدَّم لهذا التراث الخصب كتابه «إملاء الرحمن»، وقد درس القوم هذا الكتاب الذي يدل على سَعة ثقافته ورسوخ قدمه في هذا الباب، وأثاروا عليه فيضاً من المناقشات، وهم ما بين معترضٍ ومؤيد، والسمين أحد أولئك الذين أفادوا من «الإملاء» وأكثروا من الوقوف عليه.

(أ) يبدو لنا أبو البقاء من خلاله كتابه مَرِناً في التزامه بصناعة النحو وقواعده فهو مهتمٌّ بالمعنى ولو كان هذا الاهتمامُ على حساب الصناعة، ولذلك كان المؤلف وهو الملتزم المتشدِّدُ يتعقَّبه كثيراً بالرد والمناقشة، فيرفض أعاريبه وتقريراته بحُجَّة بُعْدِها عمَّا يراه من القواعد.

فقد أَعْرَبَ أبو البقاء قوله تعالى: ﴿لا تَعْبدون﴾ من: ﴿وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لا تَعْبدون إلا الله﴾[1] في محل نصب على الحال من «بني إسرائيل»، بمعنى أَخَذْنا ميثاقَهم ملتزمين الإقامة على التوحيد، فيردُّ عليه السمين بقوله: «وفيه نظرٌ من حيث مجيءُ الحالِ من المضاف إليه في غيرِ المواضع الجائزِ فيها ذلك على الصحيح»[2].

وينتقد المؤلف تقدير أبي البقاء لجواب «لو» في قوله تعالى: ﴿لو كانوا يعلمون﴾[3] فقال: «قدَّر أبو البقاء الجواب بقوله: «لو كانوا ينتفعون بعلمهم لامتنعوا من شراء السحر»، والمقدَّر كلما كان متصيَّداً من اللفظ كان أَوْلى» ولذلك نراه يستحسن التقدير الآخر وهو: لو كانوا يعلمون ذمَّ ذلك لما باعوا به أنفسهم[4].

---

(١) البقرة آية ٨٣.
(٢) الورقة ٣٣ ب.
(٣) البقرة آية ١٠٢.
(٤) الورقة ٤٦ أ.

ويرى أبو البقاء أنَّ «حيثما» في قوله تعالى: ﴿وحيثما كنتم فولُّوا وجوهَكم شطره﴾[1] ظرفٌ غيرُ متضمِّنٍ معنى الشرط، ويردُّ عليه بقوله: «وليس بشيء لأنه متى زِيْدَتْ عليها «ما» وجب تَضَمُّنُها معنى الشرط»[2].

ويتهم المصنف أبا البقاء بخروجه عن مذاهب النحاة في إسقاط الفاء من جواب الشرط، فقد أعرب النحاة جملة «ما تَبِعُوا قِبْلتك» من قوله تعالى: ﴿ولئِنْ أَتَيْتَ الذين أُوتوا الكتاب بكل آية ما تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[3] جواباً للقسم سَدَّ مَسَدَّ جواب الشرط، ولذلك لم تقترن به الفاء، أو أنه جواب لـ إنْ، إجراءً لها مُجْرى «لو» في إسقاط الفاء. أما أبو البقاء فقد قرر أن الجملة جواب للشرط بدون أن يتضمن معنى لو، وأن الفاء قد حُذفت في الجواب لأن فعل الشرط ماضٍ، فردَّ عليه السمين قائلاً: «وهذا من أبي البقاء يؤذن أن الجواب للشرط وإنما حذفت الفاء لكون فعل الشرط ماضياً، وهذا منه غير مُرْضٍ، لأنه خالف البصريين والكوفيين بهذه المقالة»[4].

ومن هذا القبيل أنَّ أبا البقاء يرى في إعراب «أَنْ سَخِط» من قوله تعالى: ﴿لبئس ما قَدَّمَتْ لهم أنفسُهم أَنْ سَخِطَ الله عليهم﴾[5] أن تكون بدلاً من «ما» إنْ قيل إنَّها تمييز، ومعنى هذا أنه يحكم على «أن سخط» بأنها تمييز أيضاً، فيردُّ عليه بأن هذا لا يجوز البتة، لأنَّ شرط التمييز عند البصريين التنكير، كما لا يجوز عند الكوفيين، لأنهم لا يجيزون التمييز بكل معرفة خصوصاً أن والفعل»[6].

(١) البقرة آية ١٤٤.
(٢) الورقة ٥٧ ب.
(٣) البقرة آية ١٤٥.
(٤) الورقة ٥٨ أ.
(٥) المائدةآية ٨٠.
(٦) الورقة ٢٧ أ.

وأعرب أبو البقاء «من البينات» في قوله تعالى: ﴿إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات﴾[1] مفعولاً به متعلقاً بـ «أنزلنا»، وتعقَّب عليه السمين هذا الإعراب بقوله: «وفيه نظر من حيث إنه إذا كان مفعولاً به لم يتعَدَّ الفعل إلى ضمير، وإذا لم يتعدَّ إلى ضمير الموصول بقي الموصول بلا عائد»[2].

ومن قبيل جريان أبـي البقاء وراء المعنى، غير عابـىء بالصناعة تقديره تعلُّق «في سبيل الله» من قوله تعالى: ﴿للفقراء الذين أُحْصروا في سبيل الله﴾[3] بـ «مجاهدين في سبيل الله»، فيحكم المصنف على هذا التعلق بأنه «تفسير معنًى لا إعراب، لأن الجارَّ لا يتعلق إلا بالكون المطلق»[4]، ومن ذلك تقديرهُ للكون المقيَّد في قوله تعالى: ﴿تَرى أعينهم تفيضُ من الدمع﴾[5] قال: «التقدير: مملوءة من الدمع»، وردَّ عليه بأنه كونٌ مقيد والصناعة تأبـى ذلك»[6].

وينقل أبو البقاء أنَّ جملة «قاتِلوا» في قوله تعالى: ﴿وقيل لهم تعالَوا قاتلوا﴾[7] جملةٌ حالية من «تعالَوا»، ويتعقَّب السمين هذا القول: «وهذا فاسدٌ لأنَّ الجملة الحالية يشترط أن تكون خبريةً وهذه طلبية»[8].

وجَوَّز أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿ويتفكَّرون في خلق السموات والأرض﴾[9] في مخلوق، وقال: «إنَّ هذا يكـون من إضافـة الشيء إلى

(١) البقرة آية ١٥٩.
(٢) الورقة ٦٠ ب.
(٣) البقرة آية ٢٧٣.
(٤) الورقة ١١٠ أ.
(٥) المائدة آية ٨٣.
(٦) الورقة ٢٧١ ب.
(٧) آل عمران آية ١٦٧.
(٨) الورقة ١٨٨ أ.
(٩) آل عمران آية ١٩١.

ما هوهو في المعنى. ويردُّ عليه السمين ذلك بقوله: «وهو كلام متهافت؛ إذ لا يُضاف الشيء إلى نفسه، وما أوهم ذلك يؤول»[1].

ويرى أبو البقاء أن جملة «وعَصَوا الرسول» في موضع الحال معترضة بين «يودُّ» ومفعولها «لو تُسَوَّى» من قوله تعالى: ﴿يومئذٍ يودُّ الذين كفروا وعَصَوا الرسول لو تُسَوَّى بهمِ الأرض﴾[2]، ويتعقب المؤلف عليه إعرابه بقوله: «وفي جعله الجملةَ الحالية معترضةً بين المفعول وعامله نظر لا يخفى، لأنها من جملة متعلقات العامل الذي هو صلة للموصول، وهذا نظير ما لو قلت: ضرب الذين جاؤوا مسرعين زيداً» فكما لا يقال إنَّ «مسرعين» مُعْتَرَضٌ به، فكذلك هذه الجملة»[3].

وأخيراً فمِنْ قبيل إغفاله أمرَ الصناعة وجَرَيانه وراء المعنى ذِكْرُه للعائد المحذوف في قوله تعالى: ﴿فكفَّارتُه إطعام عشرة مساكين من أَوْسَطِ ما تُطْعِمون أَهْليكم﴾[4]، فقد قَدَّره مجروراً بـ «من» أي: الذي تطعمون منه. وردَّ عليه المؤلف ذلك فقال: «وفيه نظر لأن مِنْ شرط العائد المجرور في الحذف أن يتَّحد الحرفان والمتعلقان، والحرفان هنا ــ وإن اتفقا ــ وهما: مِنْ ومِنْ، إلا أن العامل اختلف، فإنَّ «من» الثانية متعلقة بـ «تطعمون» والأولى متعلقة بمحذوف، وهو الكون المطلق لأنها وقعت صفة للمفعول المحذوف»[5].

(ب) ويركز السمين على جانب الصناعة في مناقشاته الخصبة مع أبـي البقاء، وإذا كنا قد وجدناه في الفقرة السابقة يتَّهمه بالخروج عن إطارها

---

(١) الورقة ١٩٣ أ.

(٢) النساء آية ٤٢.

(٣) الورقة ٢٠٩ أ.

(٤) المائدة آية ٨٩.

(٥) الورقة ٢٧٣ ب.

فهو قد يتخذ منه موقفاً مغايراً حين يقبل ما رفضه أبو البقاء بحجة التزامه بالصناعة، فيرى أن هذا لا يتعيَّن فالصناعة تبيح ذلك، وكأن لسان حاله يقول: إنك لم تدرك مجمل القواعد، بل أخذْتَ أطرافاً منها ورفضت امتداد هذه الأطراف. ومن ذلك أن أبا البقاء يرى في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كتم شهادةً عنده من الله﴾[1] أنه لا يجوز أن تُعلَّق «مِنْ» بشهادة، لئلا يُفصل بين الصلة والموصول بالصفة، ويوضح السمين كلامه فيقول: «يعني أن شهادة مصدر مؤول بحرف مصدري وفعل، فلو عَلَّقْتَ «مِنْ» بها لكنت قد فصلت بين ما هو في معنى الموصول وبين أبعاض الصلة بأجنبي وهو الظرف الواقع صفة لشهادة»[2] ثم يقول: «وفيه نظرٌ، لا نُسَلِّم أن «شهادة» يَنْحَلُّ لموصول وصلة فإن كل مصدر لا ينحلُّ لهما».

وفي قوله تعالى: ﴿إنَّ الدين عند الله الإسلام﴾[3] يرفض أبو البقاء أن يكون الظرف حالاً بحجة أن «أَنْ» لا تعمل في الحال، ويَرُدُّ عليه المؤلف حكمَه ويقول: «قد جَوَّزوا في «ليت» وفي «كأن» وفي «ها» أن تعمل في الحال، قالوا: لِما تَضمَّنته هذه الأحرف من معنى التمني والتشبيه والتنبيه، «فإنَّ» للتأكيد فلتعمل في الحال أيضاً، فليست تتباعد عن «ها» التي للتنبيه، بل هي أَوْلى منها، وذلك أنها عاملة و «ها» ليست بعاملة، فهي أقربُ لشبه الفعل من ها»[4].

ويرى أبو البقاء أن قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُون﴾ من الآية: ﴿وما كفر سليمان، ولكن الشياطين كفروا، يُعَلِّمون الناس السحر﴾[5] ليست حالاً من

---

(١) البقرة آية ١٤٠.
(٢) الورقة ٥٦ ب.
(٣) آل عمران آية ٢٠.
(٤) الورقة ١٣٥ أ.
(٥) البقرة آية ١٠٢.

«الشياطين»، لأنَّ «لكن» لا تعمل في الحال، قال السمين: «وهذا ليس بشيء، فإنَّ «لكن» فيها رائحة الفعل»[1].

(ج) وإذا كان المؤلف يتهم أبا البقاء بأنه لَا يَعْتَدُّ بالصناعة، فليس معنى هذا أنه يحصر مناقشته له في هذا الإطار، فهو قد يتتبع المعاني التي يغوص أبو البقاء فيها، ويكشف عن اختلاف وجهتي النظر بينهما، فقد فسر أبو البقاء قوله تعالى: ﴿أني قد جئتكم﴾ من الآية: ﴿ويُعَلِّمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل ورسولاً إلى بني إسرائيل أني قد جئتكم بآية﴾[2] على البدل، والتقدير: وَيُعَلِّمه الكتاب، ويُعَلِّمه أني قد جئتكم، فقال السمين: «وهو بعيد في المعنى»[3].

ويرى أبو البقاء أنَّ ﴿من الغيظ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَضُّوا عليكم الأنامل من الغيظ﴾[4] لابتداء الغاية ويقول: أي من أجل الغيظ، كما يجوز أن يكون حالاً أي مغتاظين. فيتعقب المؤلف هذا التأويل بقوله: «وقوله ومِنْ لابتداء الغاية أي: من أجل الغيظ كلام متنافر، لأنَّ التي للابتداء لا تُفَسَّر بمعنى من أجل، فإنه معنى العلة، والعلة والابتداء متغايران، ثم إن الحالية لا يظهر معناها»[5].

وتكلَّف أبو البقاء التقدير المعنوي في قوله تعالى: ﴿إن الله لا يَظْلِمُ مثقالَ ذرة﴾[6]، فقال: «تقديرُهُ ظلماً قدرَ مثقال ذرة، فحذف المصدر وصفته، وأقام المضاف إليه مُقامهما» فيردُّ عليه المؤلف هذا التكلف قائلاً: «ولا حاجة

(١) الورقة ٤٤ أ.
(٢) آل عمران آية ٤٩.
(٣) الورقة ١٤٨ أ.
(٤) آل عمران آية ١١٩.
(٥) الورقة ١٧٤ أ.
(٦) النساء آية ٤٠.

إلى ذلك لأنَّ المثقال نفسه هو قَدْر من الأقدار، جُعِلَ معياراً لهذا القَدْر المخصوص»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونورٌ يَحْكم بها النبيون الذين أَسْلموا للذين هادوا والربانيُّون والأَحْبَارُ بما اسْتُحْفِظُوا من كتاب الله﴾[2] ينقل أبو البقاء أنَّ «الربانيون» مرفوع بفعل محذوف أي: ويحكم الربانيون والأحبار بما استحفظوا»، ويوضح السمين هذا التقدير ويردُّه بقوله: «يعني أنه لما اخْتَلَف متعلق الحكم غاير بين الفعلين أيضاً، فإن النبيين يحكمون بالتوراة، والأحبار والربانيون يحكمون بما استحفظهم الله، وهذا بعيد عن الصواب، لأن الذي استحفظهم الله هو مقتضىٰ ما في التوراة، فالنبيُّون والربانيون حاكمون بشيء واحد»[3].

ويُعْرب أبو البقاء جملة: «وقد دخلوا بالكفر» من قوله تعالى: ﴿وإذا جاؤوكم قالوا آمنا، وقد دَخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به﴾[4] جملة حالية العامل فيها «قالوا» أي: قالوا كذا في حال دخولهم كفرة وخروجهم كفرة، ويَرُدُّ المؤلف هذا التفسير بقوله: «وفيه نظرٌ إذ المعنى يأباه»[5].

(د) وعلى الرغم من كَثْرَةِ معارضةِ الحلبي لأبي البقاء ورفضه لآرائه بالتعليل ودونه فقد يقف منه موقفَ المؤيِّد له، المنتصرِ لرأيه، وإن كانت الشواهد على ذلك نادرةً أو باهتة، فقد خَرَّج أبو البقاء قوله تعالى: ﴿فإن تولَّوا فقولوا اشهدوا بأنَّا مسلمون﴾[6] على أنه ماض، ولا يجوز أن يكون التقدير

---

(١) الورقة ٢٠٨ ب.
(٢) المائدة آية ٤٤.
(٣) الورقة ٢٤٥ أ.
(٤) المائدة آية ٦١.
(٥) الورقة ٢٦٠ أ.
(٦) آل عمران آية ٦٤.

فإن يَتَوَلَّوا لفساد المعنى لأنَّ قوله: «فقولوا اشهدوا» خطاب للمؤمنين و «يتولَّوا» للمشركين، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جواب الشرط، والتقدير: فقولوا لهم، ويصف السمينُ هذا الكلام بأنه «ظاهر جداً»(١).

ويفضِّل المؤلف ويستحسن ردَّ أبي البقاء على الفراء الذي زعم أن ﴿استكانوا﴾(٢) افتعل من السكون، وإنما أشبعت الفتحة فتولَّد منها ألف، قال السمين: «وعبارة أبي البقاء أحسنُ في الرد فإنه قال: «لأن الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينها، والإشباعُ لا يكون على هذا الحد»(٣).

وثمة رأيان في «ما» من قوله تعالى: ﴿ما أصابك من حسنة فَمِنَ الله﴾(٤)، الأول: رأيُ أبي البقاء بأنها شرطية، ولا يحسن أن تكون بمعنى الذي، لأن ذلك يقتضي أن يكون المصيب لهم ماضياً مخصصاً، والمعنى على العموم، والشرطية أشبه. والرأي الثاني لمكي ابن أبي طالب بأنها موصولية، ويتعقب السمين هذين القولين وقال: «والأول أظهر لأنَّ الشرطية أصلٌ في الإبهام كما ذكر أبو البقاء»(٥).

كما يستحسن المصنفُ تعليق أبي البقاء لقوله تعالى ﴿من بعده﴾ بنفس ﴿النبيين﴾ من الآية: ﴿إنَّا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده﴾(٦)، قال السمين: «يعني أنه في معنى الفعل كأنه قيل: والذين تَنَبَّؤوا من بعده، وهو معنى حسن»(٧).

---

(١) الورقة ١٥٤ أ.
(٢) آل عمران آية ١٤٦.
(٣) الورقة ١٨٤ أ.
(٤) النساء آية ٧٩.
(٥) الورقة ٢١٥ أ.
(٦) النساء آية ١٦٣.
(٧) الورقة ٢٢٩ ب.

وثمة تخريجات كثيرة لقوله تعالى: ﴿والصابئون﴾[1] الواردة بعد كلام منصوب، فيرى أبو البقاء أنه قد تكون علامة النصب فتحة النون، والنون حرف الإعراب كهي في الزيتون، وأجاز أن يكون هذا الإجراء مع الياء والواو، فقال السمين: «لا أحفظ فيه ما ذكره، ومَنْ أثبت حجةٌ على مَنْ نَفى، لا سيما مع تقدمه في العلم والزمان»[2].

ويصحح المؤلف ما ذكره أبو البقاء من تضعيف كون «ذا» موصولة في قوله تعالى: «يومَ يَجْمع الله الرسل فيقول: ماذا أُجِبْتم»[3]، وذلك لأنه لا عائدَ هنا، وحَذْفُ العائد مع حرف الجر ضعيف، قال المصنف: «أمَّا جَعْلُه حذفَ العائد المجرور ضعيفاً فصحيح تقدَّم شرحه»[4].

(ب) ابن عطية:

ترك كتاب ابن عطية «المحرَّر الوجيز» أثراً طيباً في كتب التفسير والإعراب التي تلته، وذلك لأنه يُرضي الاتجاهات العلمية على أنواعها، وقد أفاد منه صاحبُ«الدر المصون» إفادةً واسعة، إذ إنه يقتبس منه نصوصاً كثيرة، كان فيها ابن عطية يغوص على أبعاد المعاني وخلفياتها، ويصل إلى نتائج تكشف عن سَعة أفقه وخصوبة ثقافته، ويغلب على موقف السمين من هذه النصوص أنه يكتفي بعرضها ولو طالَتْ دون أن يعلِّق عليها بشيء، غير أنه قد يستحسن أو ينتقد: فقد ذكر ابن عطية في قراءة عليّ بنصب «الحق» من قوله تعالى: ﴿وإنَّ فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون الحقَّ من ربك﴾[5] أنه

---

(١) المائدة آية ٦٩.

(٢) الورقة ٢٦٥ أ.

(٣) المائدة آية ١٠٩.

(٤) الورقة ٢٨٩ ب.

(٥) البقرة آية ١٤٧.

منصوب بـ«يَعْلمـون» قبله، فقال السمين: «وعلى هذا الوجه يكون ممَّا وقع فيه الظاهر موقع المضمر، أي: وهم يعلمونه كائناً من ربك، وذلك سائغٌ حسن في أماكن التفخيم والتهويل»[1].

ويفسر ابن عطية معنى «أصبحتم» في قوله تعالى: ﴿وأصبحتم بنعمته إخواناً﴾[2] بأنها عبارة عن الاستمرار، وإن كانت اللفظة مخصوصة بوقتٍ، وإنما خُصَّت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مبدأ النهار، وفيها مبدأ الأعمال، فالحال التي يُحِسُّها المرء من نفسه فيها هي التي يستمر عليها يومه في الأغلب». فقال السمين: «وهـذا الذي ذكره معنى حسن، وإذا لم ينصَّ عليه النحويون فإنه لا يُـدْفَـع، لأنَّ النحاة غالباً إنما يتحدثون بما يتعلق بالألفاظ، وأما المعاني المفهومة من فحوى الكلام فلا حاجةَ لهم بالكلام عليها غالباً»[3].

وقد يَرُدُّ المصنف على ابن عطية بعض ما يراه قد وَهِمَ فيه. فقد نقل عن الفارسي اللغات الواردة في «سِوَى» وهو يتحدث عن إعراب قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عليهم أأنذرتهم﴾[4]، فردَّ عليه هذا النقل قائلاً: «وهذا عجيب فإن هذه اللغات في الظرف «سِوى» لا في «سَواء» الذي بمعنى الاستواء»[5].

وفي مسألة كون الجواب محذوفاً أو متقدماً من قوله تعالى: ﴿فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾[6] قال المبرد: الجواب هو المتقدم، وقال سيبويه: إنه محذوف، وعكس ابن عطية النسبة، فردَّ عليه السمين وقال: إنه وَهِمَ[7].

---

(١) الورقة ٥٨ ب.
(٢) آل عمران آية ١٠٣.
(٣) الورقة ١٦٩ أ.
(٤) البقرة آية ٦.
(٥) الورقة ١٢ أ.
(٦) البقرة آية ٣١.
(٧) الورقة ٤٥ من نسخة ع.

ويرى ابن عطية أن «وإذ قلنا» من قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم﴾[1] معطوفةً على «إذ» المتقدمة من قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفةً﴾ فردَّ عليه هذا العطف قائلاً: «ولا يَصِحُّ هذا لاختلاف الوقتين»[2].

وقد يردُّ عليه معتمداً على السماع القرآني، فقد قرر ابن عطية أن كلمة «الريح» جاءت مجموعةً مع الرحمة مفردةً مع العذاب، فيقول له: «وهذا يَرُدُّه اختلاف القراء في أحدَ عشرَ موضعاً»[3].

وينتقد ابن عطية قراءة أبي عمرو بإدغام راء «شهر» في راء «رمضان» من قوله تعالى: ﴿شهر رمضان﴾[4] بحجة الجمع بين الساكنين، فيردُّ عليه السمين هذا الانتقاد قائلاً: «وقوله: «لا تقتضيه الأصول» غيرُ مقبولٍ منه فإنه إذا صحَّ النقل لا يُعارَضُ بالقياس»[5].

وعلى العموم فإنَّ الطابع الغالب على موقف المؤلف من ابن عطية هو عَرْضُ كلامِهِ دون مناقشاتٍ ذاتِ أهمية كبيرة.

(ج) أبو حيان:

يُعَدُّ أبو حيان أحد النحاة المحققين الذين تمثلوا قواعد النحو العربي، حتى كأنها أصبحت أداة طيِّعة ذابت في أعماقهم، ومن يقرأ في كتابه «البحر» يعجب لهذه الثقافة الموسوعية وهذا التتبع الدقيق لأصول الصناعة[6]، ويقف

---

(١) البقرة آية ٣٤.
(٢) الورقة ٤٦ من نسخة ع.
(٣) الورقة ٦٢ أ.
(٤) البقرة آية ١٨٥.
(٥) الورقة ٦٩ أ.
(٦) انظر: أبو حيان النحوي: للدكتورة خديجة الحديثي.

الرجل على رأس الاتجاه الظاهري الملتزم الذي كان يَعُدُّ الصناعة هي الأساس الأول في الفهم والتفسير، والمرجع الأول للتقويم والتسديد، وقد ترك كتابه بصمات واضحة في كتاب «الدر المصون» من قبيل توجيه القراءات وأعاريب الآية وما يعترضه، وأقوال العلماء وما يُقَوِّمها، والشواهد وتخريجها، والصناعة النحوية وأصولها، ويبلغ السمين في هذا التأثر حَدًّاً عجيباً عندما يصرِّح في أحد الأوجه الأعرابية: «ولولا أنَّ أبا حيان ذكره لم أذكره»[1].

ونستطيع أن نؤكد أن الحلبي تمثل ما في «البحر» حتى إنه ليُجْري «درره» بمِداده، وكيف لا والدرر المصونة هي أبداً من أعماق البحار!!!

أمّا عن أسباب هذا التأثر فنراها في النقاط التالية:

١ ــ تلمذة السمين الطويلة على أبي حيان فقد عاصره وأفاد منه.

٢ ــ اتخاذ السمين لموقف الالتزام الذي كان أبو حيان على رأسه، وقد سبق أن شرحنا هذا الموقف وأبعاده ومظاهره.

٣ ــ وحدة طبيعة العمل الذي قام به التلميذ وأستاذه، فالاثنان يدرسان القرآن الكريم، ومادته، ومن الطبيعي أن يفيد الخلف من السلف في ذلك.

ولا نريد أن يفهم القارىء من هذا أن «الدر» نسخة طبق الأصل عن «البحر» فهذا الحكم لا أساس له من الصحة، وإنما يتخذ الموضوع جانباً ذا شقين، الأول التأثر، والثاني المناقشة، صحيح أن السمين أفاد من أبي حيان، ولكن هذا لا يعني أنه كان آلة صماء تسجل دون تمحيص وحوار، فما أكثر ما كانت آراء الشيخ يَرُدُّها التلميذ النبيه.

ونستطيع أن نقسم مناقشة صاحب «الدر» لصاحب «البحر» إلى قسمين:

١ ــ مناقشات عامة.

٢ ــ مناقشات خاصة بالزمخشري.

---

(١) الورقة ٦٥ أ.

١ ـ المناقشات العامة:

(أ) ذكرنا أن الرجلين يسيران في اتجاه التمسك بأصول الصناعة والتشدد في تطبيق أشكالها، ولكن هذا لا يُحَتِّم التوافق في النتائج لأن المادة التي يعملان في إطارها تقبل الحوار والأخذ والرد، وتاريخها مفعم بالمناظرات والمناقشات التي كانت تجري بين أعلامها، فما رآه فريق في قاعدةٍ ما قد يفهمه فريق آخر على غير فهم، وما اتخذه جماعة من تطبيقات قد يرى آخرون فيه شيئاً يغايرها، وذلك شأن المادة تبتدعها العقلية البشرية بما تتميز به من مرونة وحرية. ومن هذا المنطلق قد نجد السمين يعترض سبيل أبي حيان مصححاً له وجهته أو مخالفاً له في الاجتهاد. ومن ذلك أن أبا حيان يرفض أن يتعلق الجار والمجرور «في الدنيا» بـ «الآيات» من قوله تعالى: ﴿يُبَيِّن الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة﴾[1] بحجة أن «الآيات» لا تعمل شيئاً البتة، ولا يتعلق بها ظرف ولا مجرور. ويتعقب عليه المؤلف هذا الحكم بقوله: «وهذا من الشيخ فيه نظر، فإن الظروفَ تتعلَّق بروائح الأفعال، ولا شك أن معنى الآيات العلامات الظاهرة فيتعلَّق بها الظرف على هذا»[2].

ويرى أبو حيان أن «مِنْ» للتبعيض في قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا لن تُغْنِي عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً﴾[3] وأعرب «شيئاً» مَفعولاً، و «مِنْ» حال من «شيئاً»، فيردُّ عليه ذلك بقوله «وهذا ينبغي أن لا يجوز البتة لأن «مِنْ» التبعيضة تُـؤَوَّل بلفظ «بعض» مضافة لما جَرَّتْه «مِنْ»، ألا ترى أنك إذا قلت: «أخذت من الدراهم» معناه: بعض الدراهم، وهنـا لا يُتصوَّر ذلـك أصلاً»[4].

---

(١) البقرة آية ٢٢٠.
(٢) الورقة ٨٥ ب.
(٣) آل عمران آية ١٠.
(٤) الورقة ١٢٦ ب.

ويذهب الشيخ إلى أن الحرف المصدري لا يباشر حرفاً مصدرياً إلا قليلاً، كقوله تعالى: ﴿إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تَنْطِقُون﴾[1]، ويرد عليه السمين هذا الحكم بأن قوله «إلاَّ قليلاً» يُشْعِرُ بجوازه، وهو لا يجوز البتة، فأما ما أورده من الآية فقد نص النحاة على أن «ما» زائدة[2].

ويبدو أن التلميذ تعلَّم من أستاذه التدقيق الشديد في تقويم ألفاظ الإعراب، فقد قال أبو حيان في الآية الكريمة: ﴿ولكن كونوا ربَّانيِّين بما كنتم تُعَلِّمون الكتاب﴾[3]: إن «ما» الظاهر أنها مصدرية، فيتتبع السمين لفظة «الظاهر» ويقول: «فهذا يُجَوِّز غير ذلك، وجوازه فيه بُعْد، وهو أن تكون موصولة، وحينئذٍ تحتاج إلى عائد وهو مقدر، أي: بسبب الذي تُعَلِّمون به الكتاب، وقد نقص شرط وهو اتحاد المتعلق، فلذلك لم يظهر جَعْلُها غير مصدرية»[4]. أو لم يكن المؤلف في غنًى عن وضع مثل هذه الاحتمالات الشكلية التي لم تحدث أصلاً، ولكنها المظاهر اللفظية التي تجعل صاحبها مرهف الحساسية لا يعرف كيف يعذر الناس!!

ومن هذا القبيل تعقُّبُه لأبـي حيان حين قال: إنهم جوزوا في إعراب «الذين» من قوله تعالى: ﴿الذين قالوا لإخوانهم﴾ وجوهاً منها الرفع على النعت للذين نافقوا من قوله تعالى: ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعانِ فبإذن الله ولِيَعْلَمَ المؤمنين وليعلَمَ الذين نافقوا﴾[5]، فكيف يجوز أن يَعُدَّ «الذين قالوا» نعتاً مرفوعاً لـ «الذين نافقوا «المنصوب». إن هذا بلا ريب سهوٌ ظاهر،

---

(١) الذاريات آية ٢٣.

(٢) الورقة ١٣٩ ب.

(٣) آل عمران آية ٧٩.

(٤) الورقة ١٦٠ أ.

(٥) آل عمران آية ١٦٨.

ولكن السمين يقول: «وهذا عجيب منه، لأن الذين نافقوا منصوب بقوله: «وليعلمَ»، وهم في الحقيقة عطف على «المؤمنين» وإنما كرر العامل توكيداً، والشيخ لا يخفى عليه ما هو أشكل من هذا، فيحتمل أن يكون تبع غيره في هذا السهو، وهو الظاهر من كلامه ولم ينظر في الآية اتكالاً على ما رآه منقولاً وكثيراً ما يقع الناس فيه، وأن يعتقد أن «الذين» فاعل بقوله: «وليعلمَ» أي: فعل الله ذلك ليعلم هو المؤمنين وليعلم المنافقون، ولكن مثل هذا لا ينبغي أن يجوز البتة»[1].

وأجاز أبو حيان أن يكون «صِدْقَهم» على قراءة النصب من قوله تعالى: ﴿هذا يومُ ينفع الصادقين صِدْقَهم﴾[2] مفعولاً من أجله، فيردُّ عليه السمين هذا الإعراب بقوله: «وهذا لا يجوز، لأنه فات شرط من شروط النصب وهو اتحاد الفاعل، فإنَّ فاعل النفع غير فاعل الصدق، وليس لقائل أن يقول: يُنْصَبُ بالصادقين فكأنه قيل: الذين يُصَدِّقون لأجل صدقهم، فيلزم اتحاد الفاعل لأنه يؤدي إلى أنَّ الشيء علة لنفسه»[3].

(ب) وإذا كنا في هذه الأمثلة نجده يعترض على أبي حيان فقد نجده مُنْصِفاً له في أمثلة أخرى، فيعترف بصحة ما أورده من مواقف: فقد قرأ بعض القراء بتاء الخطاب وبعضهم بالياء قوله تعالى: ﴿أم يقولون إنَّ إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط كانوا هوداً أو نصارى﴾[4] قال الشيخ: «الأحسنُ في القراءتين أن تكون «أم» منقطعة، وكأنه أنكر عليهم مُحَاجَّتهم في الله ونسبة أنبيائه لليهودية والنصرانية، وقد وقع منهم ما أنكر عليهم، ألا ترى

---

(١) الورقة ١٨٨ ب.
(٢) المائدة ١١٩.
(٣) الورقة ٢٩٥ أ.
(٤) البقرة آية ١٤٠.

إلى قوله: ﴿قل يا أهل الكتابِ لِمَ تُحاجُّون في إبراهيم﴾[1] الآيات، وإذا جعلناها متصلةً كان ذلك غير متضمن وقوع الجملتين بل إحداهما، وصار السؤال عن تعيين إحداهما، وليس الأمر كذلك إذا وقعا معاً» قال السمين: «وهذا الذي قاله حسن جداً»[2].

ومن المعروف أن «رياح» جمع ريح، أصله رِوَاح، قلبت الواو ياء لأجل الكسرة، وأما «أَرْواح» فقد عاد الأصل لعدم وجودِ الكسرة قبل الواو، قال الشيخ: «وفي محفوظي قديماً أن «أَرْيَاح» جاء في شعر فصيح، كأنهم بَنَوْه على المفرد، وإنْ كانت علة القلب مفقودةً في الجمع، كما قالوا: عيد وأعياد والأصل أَعْواد، لأنه من عاد يعود، ولكنه لَمَّا تُرِكَ البدلُ جُعِلَ كالحرفِ الأصلي»، ويتعقب الحلبي هذا الحكم بقوله: «ويؤيد ما قاله الشيخ أنَّ التزامَهم الياء في الأَرْيَاح لأجل اللَّبْس بينه وبين أرواح جمع رُوح كما قالوا: التزمت الياء في أعياد فرقاً بينه وبين «أعواد» جمع عُود الحطب، ولذلك قالوا في التصغير: عُيَيْد، دون عُوَيْد، وعَلَّلوه باللَّبْس المذكور»[3].

وذهب الشيخ في قوله تعالى: ﴿لا تَدْرُونَ أيُّهم أقربُ لكم نفعاً﴾[4] إلى أنَّ «أيُّهم» موصولة، و «أقرب» خبر مبتدأ مضمر هو عائد الموصول، وجاز حَذْفُهُ لأنه يجوز ذلك مع «أي» مطلقاً، والتقدير: أيُّهم هو أقرب، والموصول وصلته مفعول به لتَدْرون، وبُنِيَ لوجودِ شرطَي البناء، وصار التقدير: لا تدرون الذي هو أقرب، قال: ولم أَرَهم ذكروه، قال السمين: «ولا مانع منه لا من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة»[5].

---

(١) آل عمران آية ٦٥.

(٢) الورقة ٥٦ أ.

(٣) الورقة ٦٢ أ.

(٤) النساء آية ١١.

(٥) الورقة ٢٠٠ أ.

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنِ احكم بينهم بما أنزل الله﴾[1] ذهب بعضهم إلى أن «أنْ» تفسيرية، وعندما لزم لصحة هذا الإعراب أن تُسْبَقَ هذه الجملة التفسيرية بما هو بمعنى القول قَدَّروا: وأمرناك أن احكم، فمنع الشيخ ذلك لأنه لم يُحْفظ من لسانهم حَذْفُ الجملة المفسرة بـ أن وما بعدها، فيرحب السمين بهذا المنع الصناعي ويرى أنه «كما قال الشيخ»[2].

وقال بعضهم إنَّ «أَنْ سخط» من قوله تعالى: ﴿لبئس ما قدَّمَتْ لهم أنفسهم أَنْ سَخِطَ الله عليهم﴾[3] هي جملة في محل رفع على البدل من «ما» واحتجَّ أبو حيان لِمَنْعِ هذا الوجه بأن البدل يَحُلُّ مَحَلَّ البدل منه و «أَنْ سَخِط» لا يجوز أن يكون فاعلاً لبئس، لأن فاعل بئسَ لا يكون أَنْ والفعل، فقال السمين: «وهو إيرادٌ واضح كما قاله»[4].

(ج) ولكنه إذا كان في الفقرة السابقة يقف موقفاً صريحاً في تأييد الشيخ فهو في أمثلةٍ أخرى يبدأ بانتقادِهِ، ثم يحاول أن يَعْذُرَهُ أو يجد له مخرجاً فيما ذهب إليه، فقد عرض أبو حيان لمسألة «أشياء»، وشرح مذاهب التصريفيين فيها، وقال في أحدها: «ثم حذفت الهمزة الأولى وفتحت ياء المد لكون ما بعدها ألفاً، ووزنها في هذا القول: أَفْيَاء. فتعقَّب السمين رَسْم هذا الوزن خطأً وقال: «كذا رأيته أفياء بالياء، وهذا غلط فاحش، ثم إني جَوَّزْتُ أن يكون هذا غلطاً عليه من الكاتب، وإنما كانت أفعاء بالعين فصحَّفها الكاتب إلى أفياء»[5].

---

(١) المائدة آية ٤٩.
(٢) الورقة ٢٤٧ ب.
(٣) المائدة آية ٨٠.
(٤) الورقة ٢٧٠ أ.
(٥) الورقة ٢٨٠ ب.

واختار الشيخ أن «كَأَيِّن» كلمةٌ بسيطة غيرمركبة، وأن آخرها نون هي من نفس الكلمة لا تنوين، لأن هذه الدعاوى المتقدمة لا يقوم عليها دليل فقال المؤلف: «والشيخ سلك في ذلك الطريق الأسهل، والنحويون ذكروا هذه الأشياء ــ المذاهب المختلفة في كَأَيِّنْ ــ محافظةً على أصولهم، مع ما ينضمُّ إلى ذلك من الفوائد من تشحيذ الذهن وتمرينه»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿قولوا آمنَّا بالله وما أُنْزِلَ إلينا وما أُنْزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباطِ وما أوتي موسى وعيسى، وما أوتي النبيون من ربهم لا نُفَرِّقُ بين أحد منهم﴾[2]، قال أبو حيان: «يجوز أن يكون «ما أوتي موسى» مبتدأ، ويكون «ما أوتي النبيون» عطفاً عليها، وفي الخبر وجهان، أحدهما: أن يكون «من ربهم»، والثاني: أن يكون «لا نُفَرِّقُ» قال السمين: «هكذا ذكر الشيخُ إلا أن في جَعْلِهِ «لا نفرق» خبراً عن «ما» نظراً لا يخفى من حيث عدمُ عود الضمير عليها» ثم قال: «وللشيخ أن ينفصل عن عدم عود الضمير بأنه محذوف تقديره: «لا نفرق فيه»، وحَذْفُ العائد المجرور بـ في مطرد»[3]، ثم يحاول أن يدعم جواز هذا الحذف بشواهد مناسبة.

ونقل ابن عطية أن «هو» الضمير المقدَّر في «مُحَرَّمٌ» قُدِّمَ وَأُظْهِرَ في قوله تعالى: ﴿وَهو مُحَرَّم عليكم إخراجُهم﴾[4]، قال الشيخ: «وهو ضعيفٌ جداً» وذكر وجوهاً لضعفه، منها: أنه لا يجوز أن يكون هذا الضميرُ فاعلاً مقدماً لأن الفاعل لا يُقَدَّم. قال السمين: «وقوله والفاعل لا يُقَدَّم» ممنوع، فإن الكوفيَّ يجيز تقديم الفاعل، فيحتمل أن يكون هذا القائل يرى ذلك، ولا شك أن هذا قولٌ رديء منكر لا ينبغي أن يجوز في الكلام فكيف في القرآن؟ فالشيخ

---

(١) الورقة ١٨٣ ب.
(٢) البقرة آية ١٣٦.
(٣) الورقة ٥٥ ب.
(٤) البقرة آية ٨٥.

معذورٌ، وعجبت من ابن عطية كيف يورد هذه الأشياء حاكياً لها ولم يُعَقِّبْها بنكير»[1].

* * *

٢ ـ مناقشات بين السمين وأبي حيان خاصة بالزمخشري:

أثارت آراء الزمخشري في «الكشاف» مناقشات وحواراً بين العلماء؛ وذلك لأن الزمخشري كان معتزلي العقيدة من ناحية، وكان ينهج منهج الرأي والتأويل ولو كان على حساب الصناعة النحوية من ناحية ثانية. ومن الطبيعي أن يتصدى له أبو حيان وهو من علماء السُّنَّة ومن الذين يعارضون حرية الزمخشري وغيره كلما وجده يغفل عن أمر الصناعة، ويخالف عنها ويشتط في التأويل. وكان السمين إلى جانب أستاذه أبي حيان في قضايا العقيدة وردِّ مواطن الاعتزال التي كان الزمخشري يحاول أن يبثَّها في ثنايا تفسيره، كما كان معه في رَدِّ التجاوز الصريح على الصناعة النحوية ومتعلقاتها، ولكنه كان يعترض على شيخه أبي حيان إذا سار في نقاشه مع الزمخشري سيراً فيه بعض العوج والتكلف، فقد كان أبو حيان أحياناً يضع احتمالاً وهو أن يكون الزمخشري قد قَصَد بهذه العبارة هذا المقصد فيمضي لِيُجَرِّحَه وكأنه وجد احتماله هذا أمراً صريحاً نطق به خصمه. وسوف نحاول الآن أن نوضح موقف السمين من المناقشات الجارية بين الزمخشري وأبي حيان بنصوص من الكتاب تجلو أحكامنا وتبيِّن مقاصدنا[2]:

---

(١) الورقة ٣٧ أ.

(٢) يشير صاحب «كشف الظنون» إلى ما أثارته الخلافات بين الشيخين، فقد انتصر محمد ابن رضي الدين الغزيُّ الدمشقي لأبي حيان وزيف اعتراضات السمين في رسالة بعنوان: «الدر الثمين في بعض ما ذكره أبو حيان وعارضه السمين» ومنه نسخة في دار الكتب برقم ١٤٣ مجاميع م، ورد عليه القاضي علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي وانتصر للسمين في رسالة كبيرة وقف عليها علماء الشام.
انظر: كشف الظنون ١/١٢٢.

(أ) فهو يتهم شيخه بالتحامل والتسرع في إعلان الحكم والجري وراء الأمور اللفظية والشكلية، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مِمَّا تَرَكَ، وإن كانوا إخوةً رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأُنْثَيَيْن﴾[1]، قال: «فإن قلت إلى من يرجع ضمير التثنية والجمع في «فإن كانتا اثنتين، وإن كانوا إخوةً» قلت: أصله: فإن كان مَنْ يرث بالأخوة اثنتين، وإن كان مَنْ يرث بالأخوة ذكوراً وإناثاً، وإنما قيل: فإن كانتا وإن كانوا كما قيل: مَنْ كانت أمَّك، فكما أنَّثَ ضمير «مَنْ» لمكان تأنيث الخبر كذلك ثَنَّى وجَمَعَ ضمير مَنْ يرث في كانتا وكانوا لمكان تثنية الخبر وجمعه»، قال السمين: وهو جوابٌ حسن إلا أن الشيخ اعترضه فقال: هذا تخريج لا يَصِحُّ، وليس نظير «من كانت أمَّك» لأنه قد صُرِّح بـ مَنْ ولها لفظٌ ومعنى، فَمَنْ أَنَّثَ راعى المعنى لأن التقدير: أيةُ أمٍ كانت أمك، ومدلول الخبر في هذا مخالفٌ لمدلول الاسمِ بخلاف الآية فإن المدلولين واحد، ولم يُـؤَنَّث في «مَنْ كانت أمَّك» لتأنيث الخبر، إنما أنث لمعنى «مَنْ» إذ أراد بها مؤنثاً، ألا ترى أنك تقول: «مَنْ قامت» فتؤنث مراعاة للمعنى إذاأردت السؤال عن مؤنث ولا خبر هنا فيؤنث «قامت» لأجله، ثم قال السمين: «**وهو تحامل منه على عادته**، والزمخشري وغيره لم ينكروا أنه لم يصرِّح في الآية بلفظ مَنْ حتى يُفَرِّق لهم بهذا الفرق الغامض»[2].

ومن اعتداد الشيخ باللفظيات وتَشَدُّدِه في ذلك أنه يعترض على الزمخشري تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قوم أَنْ صَدُّوكُمْ عن المسجد الحرام أَنْ تَعْتَدُوا﴾[3] قال الزمخشري: «والمعنى: ولا يُكْسِبَنَّكم بُغْض قومٍ لأن صدُّوكم الاعتداء، ولا يَحْمِلَنَّكُمْ عليه». قال الشيخ: «وهذا

(١) النساء آية ١٧٦.

(٢) الورقة ٢٣٢ أ.

(٣) المائدة ٢.

تفسير معنى لا تفسير إعراب، لأنه يمتنع أن يكون مدلول «جرم» حمل وكسب في استعمال واحد لاختلافِ مقتضاهما، فيمتنع أن يكونَ تعتدوا في محل مفعول به ومحل مفعول على إسقاط حرف الجر» قال السمين: «وهذا الذي قاله لا يتصور أن يَتَوَهَّمَه مَنْ له أدنى بصرٍ بالصناعة حتى ينبِّه عليه»[١].

وأجاز الزمخشري أن يكون «أن تبتغوا» من قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم﴾[٢] منصوباً على المفعول من أجله، قال: «بمعنى: بَيَّن لكم ما يَحِلُّ مما يَحْرُم إرادة أن يكون ابتغاؤكم بأموالكم التي جعل الله لكم قياماً في حال كونكم محصنين، وأنحى عليه أبو حيان واتهمه بدسّ الاعتزال، ثم قال: «وظاهرُ الآية غير ما فهمه، إذ الظاهر أنه تعالى أحلَّ لنا ابتغاء ما سوى المحرمات السابق ذكرها بأموالنا حالة الإحصانِ لا حالَةَ السِّفاحِ، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يعرب «أن تبتغوا» مفعولاً له، لأنه فات شرط من شروط المفعول له، وهو اتحاد الفاعل في العامل والمفعول له، لأن الفاعل بأَحَلَّ هو الله تعالى، والفاعل في «تبتغوا» ضمير المخاطبين، فقد اختلفا، ولما أَحَسَّ الزمخشري إن كان أحس جعل «أن تبتغوا» على حَذْف «إرادة» حتى يتحد الفاعل في قوله «وأحل» وفي المفعول له، ولم يجعل «أن تبتغوا» مفعولاً له إلا على حذف مضاف وإقامته مقامه، وهذا كله خروج عن الظاهر». ويتعقَّب السمين هذه الأحكام بقوله: «ولا أدري ما هذا التَحَمُّلُ، ولا كيف يَخْفى على الزمخشري شرط اتحاد الفاعل في المفعول له حتى يقول له: إنْ كان أحس!!»[٣].

وينقل الزمخشري قراءةً ليحيى بن وثَّاب بكسر إنَّ الأولى وفتح الثانية

(١) الورقة ٢٣٤ ب.
(٢) النساء آية ٢٤.
(٣) الورقة ٢٠٥ ب.

من قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا إنما نملي لهم خيرٌ لأنفسهم أنما نُمْلي لهم ليزدادوا إثما﴾[1]، فقال الشيخ: «لم يحكها عنه غير الزمخشري، وإنما الزمخشري لولوعه بمذهبه يَرُوم ردَّ كل شيء إليه»، قال السمين: «وهذا تحاملٌ عليه لأنه ثقةٌ لا ينقل ما لم يُرْوَ»[2].

وقرأ حُمَيْد قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الذين قُتِلُوا في سبيل الله أمواتا﴾[3] بياء الغيبة، والفاعل عند الزمخشري يجوز أن يكون «الذين قتلوا»، والتقدير: ولا يَحْسَبَنَّهم الذين قتلوا أمواتاً أي: ولا يحسبن الذين قُتِلُوا أنفسَهم أمواتاً، فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأ، فحذف لدلالة الكلام عليه. وردَّ عليه الشيخ بأن هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير على مُفَسِّرِه، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، وبأنَّ حَذْفَ أحد مفعولي «ظن» اختصاراً إنما يتمشى له عند الجمهور مع أنه قليل جداً، نص عليه الفارسي ومنعه ابن ملكون. قال السمين: «وهذا مِنْ تحمُّلاته عليه، أما قوله: يؤدي إلى تقديم المضمر إلخ فالزمخشري لم يقدِّره صناعة، بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لما أراد أن يقدِّر الصناعة النحوية قدَّره بلفظ «أنفسهم» المنصوبة وهي المفعول الأول، وأظن أن الشيخ توهَّم أنها مرفوعة تأكيد للضمير في«قُتِلوا» ولم يتنبَّه أنه قدَّرها مفعولاً أول منصوبة، وأمَّا تمشيته قوله على مذهب الجمهور فيكفيه ذلك، وما عليه من ابن ملكون، وستأتي مواضع يضطر هو وغيره إلى حذف أحد المفعولين»[4].

ومن طرائق النحاة في التقدير أنهم قد يستأنسون بأبيات مُوَلَّدة، ومع ذلك فإن أبا حيان يعيب على الزمخشري استشهاده ببيت لأبـي فراس، فقال له

(١) آل عمران آية ١٧٨.
(٢) الورقة ١٩٠ ب.
(٣) آل عمران آية ١٦٩.
(٤) الورقة ١٨٨ ب.

السمين: «وليس بعيبٍ فإنه ذكره استئناساً، والشيخ نفسُه يصنع ذلك في شعر أبـي تمام، فكيف يُعاب عليه شيء عرفه ونبَّه عليه واعتذر عنه؟»[1].

ومن قبيل التحامل واللفظية أنه قد يَعيب على الزمخشري استخدامه ألفاظ العدل والتوحيد، ويقول: إنه يستخدمها لاعتزاله، فقال السمين: «وَمَنْ يرغب عن التوحيد والعدل من أهل السنة حتى يَخُصَّ به المعتزلة؟»[2].

(ب) وقد يَجِدُ الشيخُ ثغرة في كلام الزمخشري، فيوسع منها ليتخذ من الاحتمالات التي قد يحتملها المرء شيئاً صريحاً، فينتقده، أو أن الشيخ يظن أن خصمه قد غَفَلَ عن هذا الأمر فينتقد هذا الإغفال، وحاول السمين إنصاف الزمخشري وتصحيح مواقفه، فقد قرىء قوله تعالى: ﴿فئة﴾ مِنْ: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فئةً تقاتل﴾[3] بالنصب، فخرَّجها الزمخشري على الاختصاص، فرفض الشيخ ذلك بحجة أن المنصوب على الاختصـاص لا يكون نكرةً ولا مبهماً، فقال السمين: «لا يعني الاختصاص المبوَّب له في النحو، إنما عنىٰ النصب بإضمار فعل لائق، وأهل البيان يُسَمُّون هذا النحو اختصاصاً»[4].

وينتقد الشيخ خصمه لأنه لم يبين ما تتعلق به اللام من قوله تعالى: ﴿ليجعل الله ذلك حسرةً في قلوبهم﴾[5]، فقال السمين: «بل قد نصَّ فإنه قال: فإنْ قلت ما متعلَّق «ليجعلَ»؟ قلت: قالوا إلخ، أو بقوله لا تكونوا، وأيُّ نص ٍ أَظْهَرُ من هذا؟»[6].

---

(١) الورقة ١٥٢ ب.
(٢) الورقة ١٣٤ أ.
(٣) آل عمران آية ١٣.
(٤) الورقة ١٢٧ ب.
(٥) آل عمران آية ١٥٦.
(٦) الورقة ١٥٦ أ.

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواءً﴾[1]: ولو نُصِبَ على جواب التمني لجاز. وجعل الشيخ فيه نظراً من حيث إنَّ النصب في جواب التمني إذا كان التمني بلفظ الفعل يحتاج إلى سماع من العرب، قال السمين: «وفيما قاله نظر؛ لأن الزمخشري لم يَعْنِ بالتمني المفهوم من فعل الودادة، بل المفهوم من لفظ «لو» المشعرة بالتمني، وقد جاء النصب في جوابها، فظهر ما قاله من غير تَـوَقُّف»[2].

وقَدَّر الزمخشري تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قَوَّامين بالقسط شهداءَ لله ولو على أنفسكم﴾[3] بأن المعنى: وإنْ كانت الشهادة وَبالاً على أنفسكم. فقال الشيخ: «وهذا لا يجوز لأن ما تعلق به الظرف كون مقيد، والكون المقيد لا يجوز حَذْفُهُ بل المـطلق». قال السمين: «وهذا الرد ليس بشيء لأنه قصد تفسير المعنى، ومبادىء النحو لا تخفى على آحاد الطلبة، فكيف بشيخ الصناعة؟»[4].

وفي قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُم الصلاة. . . لَأُكَفِّرَنَّ عنكم سيئاتكم﴾[5] قال الزمخشري: إن قوله «لأكفرن» ساد مسد جوابـي القسم والشرط. وفَهِمَ أبو حيان من هذه العبارة مخالفةَ المعروف في الصناعة من حكم اجتماع الشرط والقسم وأن الجواب للأسبق منهما. قال السمين: «هذه اللام هي جواب القسم لسَبْقِه، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وهذا هو معنى قول الزمخشري لا كما فهمه الشيخ»[6].

---

(١) النساء آية ٨٩.
(٢) الورقة ٢١٦ ب.
(٣) النساء آية ١٣٥.
(٤) الورقة ٢٢٢ ب.
(٥) المائدة آية ١٢.
(٦) الورقة ٢٣٧ ب.

وأجاز الزمخشري في «وأخي» من قوله تعالى: ﴿قال ربِّ إني لا أَمْلِكُ إلا نفسي وأخي﴾[1] أن يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكنّ في «أملك» وردَّ عليه الشيخ هذا الإعراب بأنه يلزم منه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفسَ موسى فقط، وليس المعنى على ذلك. قال المؤلف: «وهذا الردُّ ليس بشيء، لأن القائل بهذا الوجه صرَّح بتقدير المفعول بعد الفاعل المعطوف، وأيضاً اللَّبْس مأمون فإن كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنه يملك أمر نفسه»[2].

وفي قوله تعالى: ﴿لَئِن بَسَطْتَ إليَّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يديَ إليك لأقتلك﴾[3] قال الزمخشري: إن «ما أنا بباسط» جزاء للشرط. فقال الشيخ: «هذا جواب للقسم لا للشرط، لأنه لو كان جواباً للشرط للزمته الفاء لكونه منفياً بـ «ما» والأداة جازمة، وللزم أيضاً خَرْم تلك القاعدة: وهو كونه لم يُجِبْ الأسبق منهما». قال السمين: «وهذا ليس بشيء، لأن الزمخشري سَمَّاه جزاء للشرط لمَّا كان دالاً على جزاء الشرط، ولا نكير في ذلك **ولكنه مُغْرَى بأن يُقال**: قد اعترض على الزمخشري»[4] وأنت ترى كيف أنه قد جارَ على الشيخ في هذه العبارة الأخيرة!!.

(ج) وقد يرى المؤلف أن أبا حيان قد عزا كلاماً للزمخشري لم يقل به، ثم بنى على ذلك بعض الاعتراضات، فيقف موقف المنصف ويُرَدِّد قول الزمخشري لينبِّه على الفرق بين النص والمنقول عنه. ففي قوله تعالى: ﴿للذين يُؤْلُون مِنْ نسائهم تَرَبُّصُ أربعةِ أشهر﴾[5]، قال السمين: «تتعلق «مِنْ» بمحذوف، والتقدير: والذين يُؤْلُوْن لهم من نسائهم تَرَبُّص أربعة، قد

---

(١) المائدة آية ٢٥.
(٢) الورقة ٢٤٠ أ.
(٣) المائدة آية ٢٨.
(٤) الورقة ٢٤٠ ب.
(٥) البقرة آية ٢٢٦.

تعلَّق بما يتعلَّق به «لهم» المحذوف، هكذا قدَّره الشيخ وعزاه للزمخشري، وفيه نظر، فإن الزمخشري قال: ويجوز أن يراد: «لهم من نسائهم تربُّصُ» كقولك: لي منك كذا، فقوله «لهم» لم يُرِدْ به أن ثَمَّ شيئاً محذوفاً وهو لفظ «لهم» إنما أراد أن يُعَلِّق «مِنْ» بالاستقرار الذي تعلق به «للذين»، غاية ما فيه أنه أتى بضمير الذين تبييناً للمعزوِّ»[1].

وفي قوله تعالى: ﴿إن امرؤٌ هَلَكَ ليس له ولدٌ﴾[2] قال الشيخ: «ومنع الزمخشري أن يكون قوله: «ليس له ولد» جملة حالية من الضمير في «هَلَكَ» فقال: ومحل «ليس له ولد» الرفع على الصفة لا النصب على الحال. قال المؤلف: «والزمخشري لم يقل كذلك، أي لم يمنع كونها حالاً من الضمير في «هَلَكَ» بل منع حاليتها على العموم، كما هو ظاهر قوله، ويحتمل أنه أراد مَنْعَ حاليتها من «امرؤ» لأنه نكرة، لكن النكرة هنا قد تخصصت بالوصف، والذي ينبغي امتناع حاليتها مطلقاً كما هو ظاهر عبارة الزمخشري. ثم يُعَلِّل السمين ذلك[3].

(د) وقد يعتقد أبو حيان أن الزمخشري خرج عن أصول الصناعة في بعض تقديراته المعنوية، فيردُّ السمين ذلك، ويرى أن الصناعة معه، وذلك لأن ما ذهب إليه يعضده السماع والقياس، أو هو مذهب لطائفة من العلماء: فقد خَرَّج الزمخشري بعض الآيات على الفصل بين المتضايقين، فيرفض أبو حيان ذلك، ويَعُدُّه من ضرائر الشعر، فقال المؤلف: «أما كون الفصل من ضرائر الشعر فليس كما قال لأنه قد فُصِل بالمفعول في قراءة ابن عامر فبالظرف

---

(١) الورقة ٨٨ أ.

(٢) النساء آية ١٧٦.

(٣) الورقة ٢٣١ ب.

وشبهه أَوْلَى»[1]، ومن المعروف أن مسألة الفصل هذه جائزة عند الكوفيين ممنوعة عند البصريين.

ويرى الزمخشري أن «مِن» في قوله تعالى: ﴿من الذين هادوا يُحَرِّفون الكَلِمَ﴾[2] هِي بيان للموصول في قوله: ﴿ألم تَرَ إلى الذين أوتوا﴾ لأنهم يهود ونصارى، فبيَّنهم باليهود، واعترض عليه الشيخ ذلك بحجَّة الفصل بينهما بثلاثِ جمل. قال المؤلف: «وفيه نظرٌ، فإن الجمل هنا متعاطفةٌ، والعطفُ يُصَيِّر الشيئين شيئاً واحداً»[3].

وأعرب «أَجْراً» من قوله تعالى: ﴿وَفَضَّلَ الله المجاهدين على القاعدين أَجْراً عظيماً درجات منه﴾[4] حالاً من«درجات»وانتصب على الحال من النكرة التي هي «درجات» مُقَدَّمة عليها. قال أبو حيان: «وهو غيرُ ظاهرٍ لأنه لو تأخَّر عن درجات لم يَجُزْ أن يكون نعتاً لدرجات لعدم المطابقة؛ لأنَّ «درجات» جمع و «أَجْر» مفرد» قال السمين: «وهي غفلةٌ فإنَّ «أجراً» مصدرٌ، والأفصحُ فيه أن يُوَحَّد ويُذَكَّر مطلقاً»[5].

وقال الزمخشري: إنَّ جملة لَيُـؤْمِنَنَّ به» من قوله تعالى: ﴿وإنْ من أهل الكتاب إلا لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته﴾[6] جملة قسمية واقعـة صفة لمـوصوف محذوف، تقديره: وإن من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمنن به، والمعنى: وما من اليهود أحدٌ إلا ليؤمنن. قال الشيخ: «وهو غلط فاحش إذ زعم أن «ليؤمنن به» جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف إلخ، وصفة «أحد» المحذوف إنما

---

(١) الورقة ٤٥ ب.
(٢) النساء آية ٤٦.
(٣) الورقة ٢١٠ أ.
(٤) النساء آية ٩٥.
(٥) الورقة ٢١٨ أ.
(٦) النساء آية ١٥٩.

هو الجار والمجرور كما قدَّرناه، وأمَّا قوله: «ليؤمِنَنَّ به» فليست صفةً لموصوف ولا هي جملة قسمية، إنما هي جملة جواب القسم والقسم محذوف، والقسم وجوابُه خبرٌ للمبتدأ، إذ لا ينتظم من«أحد»والمجرور إسنادٌ لأنه لا يفيد، وإنما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها، فذاك هو مَحَطُّ الفائدة، إذ لا ينتظم مما قبل «إلا» تركيب إسنادي. قال السمين: «وهذا كما ترى قد أساء العبارة في حق الزمخشري بما زعم أنه غلطٌ وهو صحيح مستقيم، وليت شعري كيف لا ينتظمُ الإسناد من «أحد» الموصوف بالجملة التي بعده ومن الجار قبله وهو كلام مفيد مستقيم، غاية ما في الباب أن «إلا» دخلت على الصفة لتفيد الحصر، وأما رَدُّه عليه حيث قال: «جملة قسمية» وإنما هي جواب القسم فلا يحتاج إلى الاعتذار عنه، ويكفيه مثلُ هذه الاعتراضات»[1].

وأنت ترى في الفقرة الأخيرة مدى تعلُّقِ أبـي حيان باللفظيات وجَرْيِه وراء ظاهرها.

وفي قوله تعالى: ﴿إنما وليُّكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة﴾[2]، قال الشيخ بعد أن نقل عن الزمخشري وجهي البدل وإضمار المبتدأ فقط في الموصول الثاني: «ولا أدري ما الذي منعه من الصفة إذ هو المتبادر إلى الذهن، ولأن المبدل منه على نية الطرح وهو لا يَصِحُّ هنا، لأنه هو الوصف المترتب عليه صحة ما بعده من الأوصاف» قال المؤلف: «لا نسلِّم أن المتبادر إلى الذهن الوصف بل البدل هو المتبادر، وأيضاً فإن الوصفَ بالموصول على خلاف الأصل لأنه مؤول بالمشتق وليس بمشتق، ولا نُسَلِّم أن المبدل منه على نية الطرح وهو المنقول عن سيبويه»[3].

---

(١) الورقة ٢٢٨ أ.

(٢) المائدة آية ٥٥.

(٣) الورقة ٢٥٢ أ.

(د) موقفه من الزمخشري:

وجدنا المؤلف في المناقشات السابقة قد ينتصر لموقف الزمخشري حين يتعرَّض له أبو حيان، وذكرنا قبلاً أن هذا التأييد ليس معناه اتفاق ما بين الرجلين من نزعات واتجاهات، وإنما كان لأسباب خلفيّة أثّرت في الموقف، ونود الآن أن نؤكد على تغاير منهجي الزمخشري والسمين، حيث إن الأخير ينهج منهج الالتزام في القراءات المتواترة وقوانين الصناعة وظاهر اللغة، في حين أن الأول ينشد المرونة والتحرر من هذه الأطر والحدود، بالإضافة إلى تغاير منهج الرجلين في مسائل العقيدة، ومن هنا وجدنا السمين يعترض على الزمخشري كلما وجده يحقق اتجاهه ويوغل فيه.

(أ) فمن ناحية المعنى والتفسير كان الزمخشري يرى أن الحَواريِّين لم يكونوا مؤمنين حين عرض القرآن الكريم لمقولتهم: ﴿هل يستطيع ربك أن ينزِّل علينا مائدةً من السماء﴾[1]. قال السمين: «والحق أنهم مؤمنون، وقوله ليس بجيد، وكأنه خارق للإجماع»، ثم يمضي في تخريج كلامهم على الوجه المناسب[2].

وقَدَّر الزمخشري أن الضمير في «اتَّخَذُوها» من قوله تعالى: ﴿وإذا ناديتم إلى الصلاة اتَّخذوها هُزواً ولَعِباً﴾[3] يجوز أن يعودَ على المصدر المفهوم من الفعل أي: اتخذوا المناداة، قال السمين: «وفيه بُعْدٌ إذ لا حاجة تدعو إليه مع التصريح بما يصلح أن يعود عليه الضمير»[4].

واعتاد الزمخشري أن يفرِّق بين نَزَّل وأنزل في القرآن الكريم، فالأولى

---

(١) المائدة آية ١١٣.

(٢) الورقة ٢٩١ ب.

(٣) المائدة ٥٨.

(٤) الورقة ٢٥٣ ب.

تدل على التكثير عنده، ولم يرتضِ الحلبي ذلك فكان يرى أن التضعيف في «نَزَّل» للتعدية، مرادفاً للهمزة لا للتكثير، ودعم رأيه بشواهد مناسبة[1].

ويرى الزمخشري أن المقصودَ بقوله تعالى: ﴿وإذ أخذ الله ميثاقَ النبيين لَمَا آتيتكُم من كتاب وحكمة، ثم جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لما معكم لتؤمِنُنَّ به ولتَنْصُرُنَّه﴾[2] هم أهل الكتاب، ويرد على زعمهم تهكماً بهم، لأنهم كانوا يقولون: نحن أَوْلى بالنبوة من محمد صلى الله عليه وسلم لأنَّا أهل كتاب، ومِنَّا كان النبيون، قال السمين: «وهذا الذي قاله بعيدٌ جداً، كيف يُسَمِّيهم أنبياء تهكماً بهم، ولم يكن ثمة قرينةٌ تبيِّن ذلك؟»[3].

وفي الاشتقاق يرى الزمخشري أنَّ لفظة «السبت» هي مصدر «سَبَتَت اليهود» إذا عظمت يوم السبت. قال السمين: «وفيه نظر، فإن هذا اللفظ موجود، واشتقاقه مذكور في لسان العرب قبل فعل اليهود ذلك»[4].

ويرى الزمخشري أن اسم الله تعالى مقحم في الآية: ﴿يخادعون اللَّـهَ والذين آمنوا﴾[5]، والمعنى: يخادعون الذين آمنوا، ويكون من باب أعجبني زيد وكرمه، المعنى: أعجبني كرم زيد، وإنما ذُكِرَ زيد توطئةً لذكر كرمه، قال السمين: «وهذا منه غير مُرْضٍ؛ لأنه إذا صَحَّ نسبة مخادعتهم إلى اللَّـهِ فلا ضرورة تدعو إلى ادِّعاء زيادة اسم الله تعالى، وأمَّا «أعجبني زيد وكرمه» فإن الإعجاب أُسند إلى زيدٍ بجملته، ثم عطف عليه بعض صفاته تمييزاً لهذه الصفة»[6].

---

(١) الورقة ٢٢٤ أ.
(٢) آل عمران آية ٨١.
(٣) الورقة ١٦١ أ.
(٤) الورقة ٢٨ أ.
(٥) البقرة آية ٩.
(٦) الورقة ١٤ ب.

وهكذا وَجَدْنَا السمين لا يرتضي توسُّعَ الزمخشري في ظاهر المعنى الذي توحي به الآية، وإنما يطالبه بأن يكون قريباً من دلالات ألفاظها، ولا حاجة إلى إعطاء هذه الألفاظ أكثر مما يكمن فيها.

(ب) ومن ناحية الصناعة، كثيراً ما وقف أَمامَهُ معترضاً على مخالفته لقوانينها، ومن ذلك أن الزمخشري كان يرى الموصولَ في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾[1] مثل قوله تعالى: ﴿وخُضْتُم كالـذي خاضوا﴾ فقد حذف بعض الموصول لاستطالته، ولذلك نهكوه بالحذف، وجمعه بالواو والنون علامة لزيادة الدلالة، قال الحلبـي: «وهذا القولُ فيه نظر من وجهين، أحدُهما: أن قوله ظاهر في جعل هذه الآية من باب حذف نون الذين، وكان ينبغي أن يطابِقَ الضمير جمعاً. والوجه الثاني: أنه اعتقد كون أل الموصولة بقية الذي، وليس كذلك بل أل المـوصولـة اسم موصـول مستقل»[2].

وأعرب الزمخشري قوله تعالى: «نَفسَه» من الآية: ﴿وَمَنْ يرغب عن ملَّةِ إبراهيم إلَّا مَنْ سَفِهَ نفسه﴾[3] من شذوذ تعريف التمييز نحو:

ولا بـفـزارةَ الـشُّـعْـرِ الـرِّقـابـا

وقـولـه:

أَجَـبَّ الـظهـرِ لـيسَ لَـهُ سَـنَـامُ

فجعل الرقاب والظهر تمييزين، قال السمين: «وليس كذلك بل هما مشبَّهان بالمفعول به، لأنهما معمولا صفة مشبهة وهي الشُّعْر جمع أَشْعَر، وأَجَبَّ وهو اسم»[4].

---

(١) البقرة آية ١٧.

(٢) الورقة ١٨ ب.

(٣) البقرة آية ١٣٠.

(٤) الورقة ٥٣ ب.

ويجيز الزمخشري زيادة «كان» وهي عاملةٌ، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

فــكــيــف إذا مَــرَرْتَ بــدارِ قــومٍ وجيـرانٍ لنـا كـانـوا كـرامِ

قال المؤلف: «وفي زيادتها عاملةً نظرٌ لا يَخْفى» ثم يَعْرِض تخريج الشاهد السابق[1].

وفي قوله تعالى: ﴿كُتب عليكم الصيامُ كما كُتِبَ على الذين من قبلكم أياماً معدودات﴾[2] قال الزمخشري: إن «أياماً» منصوب بالصيام. قال السمين: «وهذا ليس بشيء لأنه يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو قوله «كما كُتِبَ» لأنه ليس معمولاً للمصدر»[3].

وأعرب «إذْ» من قوله تعالى: ﴿إذ قالت الملائكة يا مريم﴾[4] بدلاً من «إذ قالتِ» الواردة في الآية ٤٢، قال السمين: «وفيه بُعْدٌ لكثرة الفاصلِ بين البَدَلِ والمُبْدَل منه»[5].

وقَدَّر الزمخشري الصناعةَ في قوله تعالى: ﴿يريدُ الله ليبيِّن لكم﴾[6] بقوله: يريدُ الله أن يبيِّنَ، فزيدت اللامُ مؤكدةً لإرادة التبيين. قال السمين: «وهذا خارجٌ عن أقوال البصريين والكوفيين، وفيه «أَنْ» تضمر بعد اللام الزائدة، وهي لا تُضمر فيما نص النحويون بعد لامٍ إلاّ وتلك اللام للتعليل أو للجحود»[7].

---

(١) الورقة ٥٧ أ.
(٢) البقرة آية ١٨٣.
(٣) الورقة ٦٨ أ.
(٤) آل عمران آية ٤٥.
(٥) الورقة ١٤٥ ب.
(٦) النساء آية ٢٦.
(٧) الورقة ٢٠٦ ب.

ويرى أن جملة ﴿واتخذ اللّـهُ إبـراهيمَ خليلا﴾[1] معتـرضة، نحـو ما يجيء في الشعر من قولهم: والحوادِثُ جَمَّةٌ. قال السمين: «فإن عنى بالاعتراض المصطلحَ عليه فليس ثَمَّ اعتراض، إذ الاعتراض بين متلازمين، وتنظيره بقوله: «والحوادث جَمَّة» يُشْعِر بالاعتراض المصطلح عليه»[2].

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم﴾[3]: إن في السؤال معنى القول، فلذلك وقع بعده: ماذا أُحِلَّ لهم، كأنه قيل: يقولون ماذا أُحِلَّ لهم، قال المؤلف: «ولا حاجَةَ إلى تضمُّن السؤال معنى القول، لأن السؤالَ يُعَلَّق بالاستفهام كمسببه»[4].

(ج) وفي صدد القراءات كان الزمخشري أحد الذين لا يرعوون عن ثَلْبها حين يجدونها تخرج عن تفسيراتهم وقواعدهم، لذلك وقف منه المؤلف موقف المزيِّف لأقواله: فقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام في ﴿يغفر لمَن﴾[5] واستضعف الزمخشري ذلك، ونسب رواة أبـي عمرو للخـطأ واللحن لقلة ضبطهم ودرايتهم فيما زعم، فهاجمه وقال: «وهذا منه غير مُرْضٍ، إذ القراء مَعْنِيُّونَ بهذا الشأن لأنهم تلَّقوا عن شيوخهم الحرف بعد الحرف، فكيف يَقِلُّ ضبطهم؟ وهو أمر يدرك بالحس السمعي، ومن جملة رواة أبـي عمرو اليزيدي إمام النحو واللغة فكيف يقال: إن الراوي عن أبـي عمرو مخطىء؟»[6].

ووصف الزمخشري قراءةَ ابن محيصن: ﴿ثم أَطُّرُه﴾[7] بإدغام الضاد

---

(1) النساء آية ١٢٥.
(2) الورقة ٢٢٠ أ.
(3) المائدة آية ٤.
(4) الورقة ٢٣٥ أ.
(5) البقرة آية ٢٨٤.
(6) الورقة ١٢٠ ب.
(7) الآية ١٢٦ من البقرة.

في الطاء بأنها مرذولة لأن الضاد عنده من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ولا تدغم هي في غيرها وهي حروف: ضم شفر، قال المؤلف: «وفيه نظر؛ فإن هذه الحروف قد أدغمت في غيرها، وعرض أمثلة من إدغام القرَّاء لها»[1].

وقرأ ورش عن نافع بإبدال الهمزة الثانية ألفاً مَحْضَةً من قوله تعالى: ﴿أأنذرتهم﴾[2] فوصفها الزمخشري باللحن، لأنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين على غير حَدِّهما، ولأن تخفيف مثل هذه الهمزة إنما هو بين بين، قال المؤلف: «وهذا منه ليس بصوابٍ لثبوت هذه القراءة تواتراً» ثم يَعْرِضُ ما يؤكد صِحَّةَ القراءة[3].

وقرأ عمرو بن عبيد: ﴿ألم. اللّـه﴾[4] بكسر الميم. قال الزمخشري: وما هي بمقبولة، فردَّ عليه بقوله: «والعجبُ منه كيف تجرَّأ على عمرو بن عبيد وهو عنده معروف المنزلة»؟[5].

(د) رأينا المؤلِّف في الفقرات السابقة وهو ينتقد الزمخشري في أمثلة ليس لأبـي حيان علاقةٌ فيها، وكان في نقده صريحاً كلَّ الصراحة، وذلك يعكس مذهبه، غير أننا نجده يؤيده في أمثلة أخرى، وتلك الأمثلة ليس لأبـي حيان علاقة فيها أيضاً، غير أنها لا تبلغُ مَبْلَغَ المناقشات التي كنا أشرنا إليها وهي لا تتعدَّى مجاراته له في أبعاد المعاني التي يصل إليها، أو ارتياحه لوجه الصناعة الذي ذهب إليه[6].

---

(١) الورقة ٥٢ ب.
(٢) البقرة آية ٦.
(٣) الورقة ١٢ ب.
(٤) آل عمران آية ١.
(٥) الورقة ١٢٣ ب.
(٦) انظر الورقة ٤ أ، ٣٤ أ، ١٦٧ ب، ٢٢٧ ب، ٢٢٩ أ، ٢٦٢ أ، ٢٧١ ب، ٢٨٤ ب.

٧ ــ المفســـر:

عندما رسم المؤلف منهجَ كتابه في المقدمة أوضح أن مهمته هي البحث في علوم خمسة هي: اللغة والإعراب والتصريف والمعاني والبيان، ولدى استعراض كتابه لاحظنا تَمَسُّكَه بهذه العلوم، فلم يكن لِيَتَعَدَّاها إلى التفسير، الأمر الذي قد نجده في كتب الإعراب الأخرى، فهو لا يخوض في التفسير إلا بالقَدْر الذي يتصل بالمعاني والإعراب، ومِنْ هنا لم يكن يشير إلى المذاهب الفقهية والروايات المأثورة سوى إشارات عابرة، وكأنه كان يشعر كلما هَمَّ أن يخوضَ فيها أنَّ عليه أن يبقى وفيّاً بما رسمه في منهجه.

ومن مظاهر حديثه عن التفسير أنه قد يُضَعِّفُ بعضَ الروايات المأثورة في التفسير مستنداً إلى بعض الحقائق اللغوية، فقد رُوِيَ عن عليّ أن العِجْل إنما سُمِّي بذلك لأنهم تَعَجَّلُوا عبادَته قبل مجيء موسى، فيردُّ على هذا التفسير بقوله: «وهذا لا يَصِحُّ عنه فإن هذا الاسم معروف قبل ذلك»[1].

وأكثر ما نلقاه فيه أنه يعرض أقوال المفسرين في معنى كلمة معيّنة من الآية دون أن يُرَجِّح شيئاً من هذه الأقوال، ففي قوله تعالى: ﴿قالوا: أَتُحَدِّثُونَهُم بما فَتَحَ الله عليكم ليحاجُّوكُم﴾[2] قال: «والفتح هنا معناه الحكم والقضاء، وقيل الفَتَّاحُ: القاضي بلغة اليمن، وقيل: الانزال، وقيل: الإعلام أو التبيين أو المَنّ، وكل هذه أقوال مذكورة في التفسير»[3].

وقد يرفض بعضَ التفاسير دون أن يُبَيِّنَ سبب الرفض، فقد فسَّر ابن عطية قوله تعالى: ﴿ثم تَوَلَّيْتُمْ إلَّا قليلاً منكم﴾[4] بأن القلة في الإيمان،

---

(١) الورقة ٥٩ من نسخة ع.

(٢) الآية ٧٦ من البقرة.

(٣) الورقة ٣١ ب.

(٤) البقرة آية ٨٣.

أي لم يَبْقَ حين عَصَوا وكفر آخرهم بمحمد صلى الله عليه وسلم إلا إيمان قليـل إذ لا ينفعهم، فردَّ عليـه السمين بقولـه: «وهذا قـولٌ بعيـد جـداً أو ممتنع»[١].

وقد يبرر رفضَه للتفسير ويأخذ الحجَّة من الآية نفسها، فقد قال السدِّي وابن جريج في قوله تعالى: ﴿وأَشْرِبُوا في قلوبهم العِجْلَ﴾[٢] إن الإشراب هنا حقيقةٌ، لأنه يُرْوى أن موسى عليه السلام بَرَدَ العجل بالمبرد ثم جعل تلك البُرادة في ماء وأمرهم بشربه، فَمَنْ كان يحب العجل ظهرت البرادة على شفتيه»، ويتعقب المؤلف هذا التفسير بقوله: «وهذا يَرُدُّه قوله تعالى: «في قلوبهم»[٣].

وقد ينقل المؤلف رأي الزمخشري في تضعيف بعض التفسيرات، ويمسك عن التعليق على هذا التضعيف، فقد قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ألم تَرَ إلى الذين خَرَجوا من ديارهم وهم ألوفٌ﴾[٤] إن تفسير بعضهم للآية «خرجوا وهم مُـؤْتلفون» من بِدَعِ التفاسير[٥].

وقد يَعْرِض أكثر من رأي ويرجِّح أحدها دونَ أن يُبْدِي حُجَّةً لهذا الترجيح، ففي قوله تعالى: ﴿لا يَسْأَلُونَ الناس إلحافاً﴾[٦] تفسيران، أحدهما: أنهم يسألون لكن لا بإلحاف، والآخر أنهم لا يسألون ولا يُلْحفون، قال المؤلف: «والمعنيان منقولان في التفسير، والأرجح الأول عندهم»[٧].

---

(١) الورقة ٣٥ ب.
(٢) البقرة آية ٩٣.
(٣) الورقة ٩١ أ.
(٤) البقرة آية ٢٤٣.
(٥) الورقة ٩٧ ب.
(٦) البقرة آية ٢٧٣.
(٧) الورقة ١١٠ ب.

وقد يتخذ موقف المحافظة الشديدة من التأويلات البعيدة، فهو يُشَنِّع على أبي حيان تفسيره لقوله تعالى: ﴿لا يُحِبُّ الله الجهر بالسوء إلا مَنْ ظُلِمَ﴾[1] ويقول: «وأمَّا تأويل الآية بما ذكره فالتجوُّزُ في ذلك أمر خطر فلا ينبغي أن يُقْدَمَ على مثله»[2].

وهكذا لم يكن المؤلف ليعدم الإشارة إلى التفسير أو يدلي رأياً فيه كلما سنحت الفرصة له، ولكنه كان يحس دائماً أنه رجل نحو ولغة، وسيبقى ملتزماً بالمنهج الذي ارتضاه.

□ □ □

---

(١) النساء آية ١٤٩.

(٢) الورقة ٢٢٧ أ.

الخاتمة

عرضنا في الدراسة السابقة معالم الكتاب، فأوضحنا مصادره وقسمناها إلى مصادر رئيسة ومصادر ثانوية، ثم تحدثنا عن منهج الكتاب وأهميته، وبعد ذلك أخذنا في تفصيل مذهب المؤلف، فقد كان بصريَّ الاتجاه ملتزماً بالقراءات والصناعة وظاهر النصوص، وشرحنا موقفه من أصول الصناعة ونعني بها السماع والقياس والاستصحاب، ثم بيَّنَّا موقفه من القراءات شاذها ومتواترها، ثم فصَّلنا في مناقشاته للمعربين أبي حيان وأبي البقاء وابن عطية والزمخشري، وعرضنا أخيراً جانب التفسير في الكتاب.

ونرجو أن نكون قد قَدَّمْنا بهذا ما يضيء للقارىء الكريم معالم الكتاب ويوضّح مَسارَه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

□ □ □
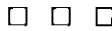
وصف مخطوطات الكتاب

تتوزَّع في مظان المخطوطات العربية نسخ كثيرة من الكتاب، سواء في المشرق أو في المغرب، فلا تكاد مكتبة كبيرة للمخطوطات تخلو من نسخةٍ منه كاملة أو ناقصة، وهذا في الحقيقة يشير إلى ذيوع الكتاب وانتشاره. وقد قمت بالاطلاع على طائفة كبيرة منها، وصَوَّرْتُ بالمايكروفلم ما رأيته مفيداً لي في عملي، ثم شرعت في تكبير هذه الأفلام، كما أنني اكتفيت بالاطلاع على طائفة منها عن قرب من دون تصويرها. وسوف أصف الآن ما وقع لي من نسخ الكتاب، ولا أريد الحصر لما ذكرته من كثرةالنسخ المخطوطة من ناحية، ولأنني عثرت على النسخة التي قطعت قول كل خطيب وهي نسخة المؤلف من ناحية ثانية.

نستطيع أن نُقَوِّمَ مخطوطات «الدر» على شكلين: مخطوطات عالية القيمة، وقد اعتمدناها في التحقيق، ومخطوطات مهملة بسبب رداءتها، أو صعوبة الحصول عليها.

١ ـ المخطوطات عالية القيمة:

وسوف نسردها حسب قيمتها لدينا:

١ ـ **نسخة الأصل**: وهي بخط المؤلف، وإعرابه يشمل القرآن الكريم كله وهي في أربعة مجلدات:

ـ **المجلد الأول**: من أول القرآن الكريم من الاستعاذة إلى الورقة ١٨٠ حيث تبدأ الآية ٤٤ من آل عمران. ولم يسجل المؤلف على هذا المجلد تاريخ نسخه. وهو برقم (١١٦).

ـ **المجلد الثاني**: من الورقة ١٨١، والآية ٤٤ من آل عمران إلى الورقة ٤٥١ حيث يبدأ بالآية ٩٨ من التوبة، وقد كتب المؤلف في خاتمة هذا المجلد سنة نسخه وهي سنة ٧٣٣، وهو برقم (١١٧).

ـ **المجلد الثالث**: من الورقة ٤٥٢ والآية ٩٨ من التوبة إلى الآية ٢٢ من سورة النمل عند الورقة ٦٩٢. وقد كتبه المؤلف سنة ٧٣٣ وهو برقم (١١٨).

ـ **المجلد الرابع**: من الورقة ٦٩٣، عند الآية ٢٢ من سورة النمل إلى آخر القرآن الكريم، وقد فرغ منه سنة ٧٣٤، وهو برقم (١١٩).

وهذه المجلدات الأربعة محفوظة في مكتبة شهيد علي باشا في استانبول بتركيا تحت رقم (١١٦)، (١١٧)، (١١٨)، (١١٩). وقد اطلعت عليها بنفسي في أثناء سفري إلى استانبول، وباشرت فحصها على نحو دقيق، وتبين لي بالدليل القطعي أنها بخط المؤلف، ولم أقع على أي إشارة تجعلني أشك في هذا الحكم: فنحن نقرأ في خاتمة الجزء الثاني العبارة التالية: «تمَّ الجزء الثاني بحوله وقدرته على يد عبده وفقيره أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي حامداً ومُصَلِيًّاً في شهور سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة»، ومثل هذه العبارة نقرؤها في خاتمة الثاني والثالث. كما نقرأ في أول الجزء الثاني عبارة كتبها مالك النسخة: «ملكه بالبيع الصحيح من ورثة المصنف محمد السلمي الشافعي»، كما نطالع في أول النسخة عبارة «خطه رحمه الله». وتبدأ النسخة بالبسملة رَبِّ أَعِنْ ويَسِّرْ، ثم بالحمد والثناء، وليس فيها ما نجده عادة في النسخ الأخرى من كلام النُسَّاخ من مثل: قال الإمام العَلَّامة إمام دهره وفريد عصره.

وتختلف الصفحات من حيث عدد الأسطر، فثمة صفحات تضم أربعين سطراً تقريباً، وفي كل سطر أكثر من عشرين كلمة، على حين أن بعض الصفحات تضم عشرين سطراً، وفي كل سطر عشر كلمات. وقد حدث سقط

من هذه النسخة وذلك من الآية ٢٤ إلى الآية ٦١ من البقرة، ولا ندري عدد صفحات هذا الإعراب لأن المخطوطة غير مرقمة، كما سقطت الورقة ٣٦ كلها. ويعتري الخرم بعض الصفحات ولا سيما الورقتان ٣٧، ٤٥. وقد تغيَّر خط النسخة في أوراق: ٥ ب، ٦ أ ومن ١٢ ب إلى ٢٦ أ، ١١٧ ب، ١١٨ أ، ١١٨ ب، ١١٩ أ. ويبدو أن مالك النسخة قد وجد هذه الأوراق ساقطة من نسخته فنقلها من نسخة ثانية. ويبدو أن النسخة التي نقل منها كانت موثقة كاملة، ولذلك فإن الأخطاء التي نجدها في هذه الأوراق التي تغيَّر خطها محدودة، وقد أَثْبَتْنا الأصل وأشرنا إلى الاختلافات المهمة عن باقي النسخ. وقد حدث اضطراب كبير في ترتيب أوراق هذه النسخة في أثناء تجليدها، فالورقة ١٠٨ أ مثلاً وُضِعت عند الورقة ٩٩، والورقة ١٠٠ أ وضعت عند الورقة ١٠٥، ويبدو أن الكتاب كان مبعثر الأوراق لدى العثور عليه، ولم يهتد القائمون على المكتبة إلى ترتيبه على نحوٍ سليم فجلَّدوه على غير هدى وعلم، وقد دفَعَنا هذا إلى نظر طويل في تسلسل الإعراب من ناحية، والاستئناس بالمعنى من ناحية ثانية، وسير النسخ التالية من ناحية ثالثة.

أما عن خط المؤلف فقد كان من النوع النسخي وهو يحتاج إلى تمرُّسٍ فيه، فقد كان يهمل التنقيط أحياناً ولا يضبط سوى المشكل، ولم يكن يضع أية علامة للشعر، فقد يتابع كتابة بعض كلمات البيت في السطر الثاني، أو تراه يؤكد مذهبه بكلمتين من الشعر العربي من دون أية إشارة إلى ذلك.

ونحن أمام سؤالين يطرحهما علماء المخطوطات عندما يصادفون نسخاً بخط المؤلف: هل هي آخر نسخة اعتمدها المؤلف؟ وهل هي المبيضة أو المسودة؟ الواقع أننا لا نملك أجوبة قطعية عن هذين السؤالين، ولكننا نستطيع أن نقرر على سبيل أغلب الظن أن نسخة الأصل التي وصلتنا هي آخر نسخة اعتمدها المؤلف؛ وذلك لأن نسخ الكتاب على كثرتها وانتشارها لم نجد من بينها نسخة واحدة تنفرد بأي زيادة أو تعديلٍ أساس، ولم نقع

على نسخة ثانية بخط المؤلف يقول فيها: إن نسخته تلك معتمدة وغيرها ليس بمعتمد. أما جواب السؤال الثاني فهو ميسور وذلك لكثرة الإضافات التي نجدها على أطراف النسخة بخط المؤلف فهي على هذا مُسَوَّدَتُه، ويؤكد ذلك أن الرجل انتهى من نسخها سنة ٧٣٤هـ، وسنة وفاته ٧٥٦هـ، فالبعد الزمني كبير، فإما أن يكون قد نسخ نسخة ثانية بخطه على أساس أنها مُبَيَّضَتُه ولم تصلنا، وإما أن يكون قد اكتفى بمسودته التي وصلتنا، ومما يؤكد أن الكتاب كما يريده مؤلفه هو هذه النسخة التي وصلتنا ــ على الرغم من كونها مسودته ــ أن جميع النسخ التي اطلعنا عليها وهي كثيرة عدداً مختلفة مكاناً تتفق مع النسخة التي وصلتنا من حيث إقرار إضافاته وسَيْرُها مع عبارة المؤلف كلمة كلمة فلا نجد تعديلاً أو إضافة جديدة أو حذفاً، صحيح أنها تتفاوت من حيث القيمة العلمية ولكنها تتفق مع النسخة التي وصلتنا.

أمَّا مسألة الزيادات فإننا نجد على أطراف كثير من الصفحات جملاً تقصر أو تطول، كان المصنف يكتبها بخطه ويشير إلى مكانها بإشارة مميزة، وهذا يعني أنه يرغب في إضافتها إلى الأصل، وقد فعلنا ذلك. ونستطيع أن نصنف الزيادات على نوعين:

أولاً: ما أضافه المصنف في الوقت الذي كان يكتب فيه النسخة، حيث نراه مثلاً يغفل كلمات من قبيل السهو مثلاً، ثم يعود إلى تسجيلها على جانب الورقة، ويمضي في هذه الزيادات التي أغفلها أولاً غير ملتفت إلى ما أخذه من المساحة البيضاء الباقية وهو يسجل على طرفها، ففي الورقة ١١١ مثلاً استغرقت إضافاته جانباً كبيراً من الورقة، مع العلم أنه يكتب وقد أدارها، وعندما عاد إلى موضوعه الأول لم يَعُد السطر الواحد يتسع إلى أكثر من ثلاث أو أربع كلمات حيث إن باقي السطر قد شغله بتسجيل إضافته التي رآها.

ثانياً: ما كتبه المصنف بعد فراغه من النسخة، ويبدو هذا من كتابة الإضافات بمداد مغاير أو باختلاف في حجم الكلمة، فهو مثلاً كان قد قرر أن

هناك أربعة أوجه في إعراب هذه الكلمة، ثم يعود فيشطب على لفظه «أربعة» ليضع بدلاً منها «خمسة»، ثم يضع إشارة بعد ذكره الأوجه الأربعة وينتحي جانباً من الورقة ليسجل الوجه الخامس. ومن هذا القبيل ما نراه عندما يشرح معنى غامضاً لنَقْلٍ كان قد أثبته، فيبدأ إضافته بقوله «يعني»، أو يضيف شاهداً شعرياً إلى شواهد المسألة، أو يضيف اسم بعض القَرَأة الذين قرؤوا الوجه الذي يُوَجِّهُه في الآية، وقد يضيف وجهاً في الهامش ويَعُدُّه السادس مثلاً، وهذه الإضافة يضعها في ثنايا الوجه الخامس الذي لم ينته بعد من عرضه ومناقشته.

والحقيقة أنه ليس لدينا أية إشارة تُحَتِّمُ أنه كتب هذه الإضافات بعد فراغه من كتابة النسخة كلها، ويبقى حكمنا السابق من قبيل الترجيح، وهو إن ثبت فإنه يرفع من قيمة النسخة إضافةً إلى أنها بخط يده، فهي نسخة حَظِيَتْ بمراجعة المؤلف نفسه فباشر فيها التسديد والتعديل.

٢ ـ نسخة ع: وهي في معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية برقم ١٣٢ تفسير، مصورة عن متحف الأوقاف بالأستانة، ورقمها في الأصل ١٥٩٣، وكُتِبَ على ورقة التعريف بها أنها في ٥٥٧ صفحة، ولكن تبين أنها في ٩٠ ورقة فقط. ولم يهتد القائمون على المعهد وقت تصويري هذه النسخة إلى السر في هذا الاختلاف. وهي تبدأ بأول القرآن الكريم، وتنتهي عند إعراب قوله تعالى ﴿وما هو بمزحزحه من العذاب أن يُعَمَّر﴾[1] وقد اعترى الخرم والرطوبة هذه النسخة في كثير من صفحاتها ولا سيما جوانبها، ولكنها تبقى نسخة قيِّمة، وقد كنا نستعين بها كثيراً لتحقيق الأوراق التي سقطت من نسخة الأصل، أو عندما تغمض هذه الأخيرة في توضيح كلماتها. وعلى الرغم من أنه ليس ثمة إشارة إلى اسم ناسخها وتاريخ نسخها

(١) الآية ٩٦ من البقرة.

فإننا نرجِّح أن ناسخها هو البدرالبشتكي[1] الذي كتب نسخاً كثيرة من «الدر المصون» وذلك لأن خطه متميز من ناحية، ولأنه أشار في إحدى النسخ ــ كما سنرى ــ إلى أنه كتب ثماني نسخ من الكتاب نفسه فقد تكون نسخة ع هذه إحدى هذه النسخ.

والنسخة مضبوطة المُشْكِل مهتمة بالتنقيط وفَصْلِ الشواهد الشعرية عن كلام المؤلف بوضعه بين دائرتين. وقد حدث اضطراب في ترتيب أوراقها من مثل الأوراق: ١٢ ــ ١٨ ــ ٤٠ الأمر الذي حدث في نسخة الأصل؛ وقد أشرنا إلى سببه وهو الخطأ في تجليدها في أثناء العثور عليها مبعثرة، وهذا ما يلاحظه الباحثون كثيراً.

٣ ــ **نسخة ب**: وهي في دار الكتب المصرية برقم ١٠٨ تفسير، وقد بقي من مجموع الكتاب المجلدات: ٢، ٣، ٤، ٥، ٦. ويقع المجلد الثاني منها في ٢١٧ ورقة، ويبدأ من البقرة عند الآية ٢٧٢ وهي قوله تعالى: ﴿ليس عليك هداهم﴾ وينتهي في المائدة عند الآية ٢٧: ﴿واتلُ عليهم نبأ ابْنَيْ آدم﴾.

وهذه النسخة مكتوبة سنة ٨٠٠هـ بخط البدر البشتكي فهي إحدى نسخه الثماني. وتضم الصفحة نحواً من ٢٣ سطراً وفي كل سطر ٢٠ كلمة. وقد وقع في المجلدات السابقة خروم ورطوبة ولا سيما الأوراق الأولى من كل مجلد.

أما عن قيمتها فهي عالية وذلك لأن تاريخ نسخها قريب جداً من عهد المؤلف، ثم إن كتابتها تشير إلى عِلْمِيَّة ناسخها، وأذكر أن المرحوم الأستاذ رشاد عبدالمطلب خبير المخطوطات في الجامعة العربية أثنى على الناسخ

---

(١) محمد بن إبراهيم، كتب بخطِّه ما لا يدخل تحت الحصر، كان يكتب في اليوم خمس كراريس. توفي في سنة ٨٣٠. انظر: الضوء اللامع ٢٧٧/٦.

وقال: إنه نسخ كثيراً من مخطوطات الإمام الذهبي. كما أن النسخة منقوطة ولكنَّ ضبط المشكل فيها نادر. وعندما كان المؤلف يضيف بعض الزيادات كان هذا الناسخ يفطن إلى موضعها الذي يريده المؤلف، وهذا ما كانت النسخ الأخرى تضلُّ فيه وتتعثر. وأغلب الظن أن النسخة منقولة عن الأصل، وهذا ما كنا نحس به في أثناء المعارضة بينهما.

٤ ــ **نسخة ش**: وهي في مجلدين برقم (٧٦) و(٧٧) في مكتبة أيا صوفيا باستانبول. أما المجلد الأول فيبدأ من أول الأعراف إلى أول النور، ويقع في ٣٩٦ ورقة. وأما المجلد الثاني فهو من أول النور إلى آخر القرآن ويقع في ٣٥٥ ورقة. وهذه النسخة بخط البشتكي، ويبدو أنها منقولة عن خط المؤلف، وذلك لأن ناسخها يقول في خاتمة المجلد الأخير: «تم كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، قال مؤلفه: وافق الفراغ منه تصنيفاً وكتابة في العشر الأوسط من شهر رجب الفرد من شهور سنة ٧٣٤، وكتبه أحمد ابن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي الحلبي هكذا وجد بخطه، وانتهى تعليق هذه النسخة، وهي ثامن نسخة علقتها من هذا الكتاب في مستهل رجب. الفقير إلى لطف الله وعفوه محمد بن إبراهيم بن محمدالشهير بالبدر البشتكي اللهم اغفر له وارحمه يا رب العالمين».

وهذه النسخة ذات قيمةعالية، وكنا نستأنس بها كثيراً في تحقيق الأعراف وما بعدها، وذلك لقلة أخطائها وإتقان ناسخها وكونها قريبة من زمن المؤلف، وهي كما أشرنا منقولة عن نسخة المؤلف. أما عدد سطورها فهي خمسة وعشرون سطراً في الصفحة، ويضم السطر نحواً من أربع عشرة كلمة، وهي من النسخ التي وقَفْنا عليها لدى زيارتنا لاستانبول.

٥ ــ **نسخة ي**: وهي برقم (٤٨) و(٤٩) و(٥٠)، محفوظة في مكتبة «يني جامعة» باستانبول، وتقع في ثلاثة مجلدات، وهي مكتوبة في الثالث

والعشرين من شوال سنة ٩٧٨هـ. وترصد الآيات من أول القرآن إلى نهاية سورة يوسف فقط، وتضم الصفحة منها ٣١ سطراً، وفي كل سطر ١٩ كلمة. وخطها نسخي جيد واضح، ويَفْصِل ناسخها الشعر عن كلام المؤلف بوضعه بين دائرتين صغيرتين. وعلى الرغم من بُعْدِها عن زمن المؤلف فهي تُعَدُّ من النسخ القيمة المعتمدة لدينا؛ وذلك لقربها من نسخة الأصل فهي منقولة منها أو من نسخة نقلت عن الأصل، وذلك ما لاحظناه لدى إجراء المقابلة، ولكن ناسخها لم يكن برجل علم فلم تَخْلُ من الأخطاء في كل صفحة منها، وقد يعود بعض هذه الأخطاء إلى غموض خط نسخة الأصل مما يجعل هذا الناسخ يرسم الكلمة رسماً، كما أن الزيادات التي كان المؤلف يضيفها إلى جانب أوراقه كانت تُسْقِطها هذه النسخة، أو تضل في معرفة مكانها الصحيح، إلا إذا كانت هذه الزيادات واردة في مكان واضح فيلحقها الناسخ بمكانها الصحيح.

وكانت هذه النسخة متن التحقيق عندما حصل سقط في أوائل نسخة المؤلف، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه، ولم نستطع إثبات نص نسخة (ع) لكثرة الخروم فيها، كما أننا لم نثبت نص نسخة (ب) لفقد المجلد الأول منها، وعلى الرغم من أننا أثبتنا نص (ي) ولكننا قد نفضِّل عليها أحياناً نسخة (ع) لأنها أعلى قيمة منها.

٦ ــ **نسخة ح**: وهي نسخة كاملة تقع في مجلدين كبيرين، محفوظة في المكتبة الأحمدية بمدينة حلب في سورية، تحت رقم ١١٠ تفسير، وتشمل القرآن كله، وليس فيها ما يشير إلى تاريخ نسخها ولا اسم ناسخها، وعدد سطورها ٣٧ سطراً في الصفحة، وفي كل سطر نحو من سبع عشرة كلمة. ويكثر فيها إغفال الكلمة من التنقيط، وليس فيها ضبط، واعتراها سقط كثير، والشعر فيها غير مفصول عن كلام المؤلف، ولكنه عندما يبدأ بآية جديدة كان يكتب عبارة «قوله» بخط كبير مغاير. وقد تغيَّر خط الناسخ من الصفحة ٢٦١، ومن هذه الورقة تبدأ الأخطاء الفاضحة، حيث إن الناسخ الجديد كان بعيداً كل

البعد عن قواعد العلم، فهو غالباً ما يرسم الكلمة رسماً، مما اضطرنا إلى توقُّف الاعتماد عليها بدءاً من هذه الصفحة، وأما ما قبل ذلك فقد كنا نستأنس بها وبخاصة عندما حدث سقط من نسخة الأصل أو اعتراها الخرم أو غمضت قراءتها.

٧ ـ **نسخة ص**: وتقع في مجلد واحد برقم (٧٥) محفوظة في مكتبة آيا صوفيا باستانبول، وعدد أوراقها **٥٣٢** ورقة، من أول القرآن الكريم إلى آخر الأنعام، وهي بخط أحمد البحيري الأزهري وليس عليها تاريخ النسخ. وهذه النسخة من النسخ الرديئة التي وقفنا عليها فلا يخلو سطر واحد منها من تصحيف أو تحريف أو سقط، وكان الناسخ يجهل تماماً قواعد العربية. ومما زادها سوءاً أنها مضبوطة كلها، ولكن هذا الضبط بعيد عن الصواب، وإن كان الخط في غاية الجودة. وتضم الصفحة **٣٣** سطراً، وفي كل سطر ١٤ كلمة، وتتشابه كثيراً مع نسخة (ح)، ولا يبعد أن تكون النسختان منقولتين عن أصل واحد لأن بينهما تشابهاً في السقط والتصحيف والتحريف، وإن كانت (ح) أعلى قيمة منها، ولا نستطيع أن نرجح كون (ص) منقولة من (ح) لأن ثمة سطوراً مثبتة في الأولى وتخلو منها الثانية.

وقد اهتم الناسخ بتزيين نسخته وترتيبها، وذلك يبدو في جمال الخط وفصل الشعر عن غيره والتزام الدقة في حجم كل سطر. أما اعتمادنا عليها فقد كان محدوداً ومشوباً بالحذر.

٨ ـ **نسخة ك**: وهي برقم (١٠٧) تفسير. محفوظة في مكتبة دار الكتب المصرية. وبقي منها المجلد الثالث والمجلد الثامن فقط. يبدأ الثالث من قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خَلَتْ من قبله الرسل﴾[1]، وينتهي عند قوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بَحِيرَةٍ ولا سائبة﴾[2]. ويقع في

---

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران.

(٢) الآية ١٠٣ من المائدة.

١٩٦ ورقة. وتضم الصفحة ٢٣ سطراً، وفي كل سطر ١٣ كلمة. وقد تَغَيَّر الخط في أواخرها. وليس في النسخة ما يشير إلى تاريخ نسخها واسم ناسخها. وأما اعتمادنا على هذه النسخة فقد كان محدوداً، حيث إن فيها سقطاً ولا تخلو من التصحيف والتحريف، وإن كنا نستضيء بها عند الحاجة.

٩ ـ **نسخة عارف حكمت بالمدينة المنورة**، وهي برقم (١٢١/٢٢٨) تفسير، في مجلد واحد، وتاريخها سنة ١١٧٨، بخط نسخي مذهب جميل، صفحاتها ١٤٢٢، وطول الصفحة ٣٢ سم وعرضها ١٨ سم، وفي الصفحة نحو من أربعين سطراً وفي كل سطر عشرون كلمة تقريباً. وهذه النسخة مليئة بالأخطاء التي تعود إلى التصحيف والتحريف، ونحن نرجح أن يكون كاتبها ليس برجل علم، غير أننا كنا نستأنس بها عندما يحدث سقط في نسخة المؤلف، وقد حدث أن تغيَّر خط نسخة الأصل في أوراق محدودة، ولذلك عُدْنا إلى ما بين أيدينا من نسخ لنقوِّم النص ونسدده.

* * *

٢ ـ المخطوطات المهملة:

وثمة نسخ أخرى للكتاب، نكتفي بذكر مظانِّها أو عَرْض وَصْفٍ موجز لها، لكونها ليست بذات قيمة أو لصعوبة الحصول عليها.

(أ) **نسخة المركز الثقافي في مدينة حماه بسوريا**: وهي في ثلاثة مجلدات كبيرة، الجزء الأول منها ينتهي بأول المائدة، وعدد أوراقه ٣٨٦ ورقة، وفي كل صفحة ٣٥ سطراً، وفي كل سطر نحو من ١٣ كلمة، وخطها نسخي، وهي مكتوبة سنة ١١٤١هـ.

(ب) **نسخ المكتبة الظاهرية**: وتضم المكتبة الظاهرية بدمشق أجزاء مبعثرة تعود إلى نسخ مختلفة من الكتاب، منها: نسخة تبدأ من أول القرآن الكريم وتنتهي في أواخر سورة يوسف، انفرطت أوراقها، وكتبت سنة ١٠٠٣ بالمدينة المنورة، عدد أوراقها ٤٧٨ ورقة، برقم (٣٩١٧/ علوم قرآن).

ومنها: نسخة من أول الرعد إلى آخر الكتاب برقم (٥٦٥٢ / قرآن). ومنها: نسخة حديثة تقع في أربعة أجزاء، أما الأول فهو في ٣٣٤ ورقة برقم (٧٠٩٤/ علوم قرآن)، يبدأ من أول القرآن الكريم إلى آية ٢٢٣ من البقرة، وينتهي الجزء الثاني بإعراب آخر سورة آل عمران، ويقع في ٢٨٢ورقة،ويبدأ الجزء الثالث بإعراب سورة النساء، وينتهي بآية ١٠٢ من المائدة، وهو في ٢٨٤ ورقة، وثمة جزء رابع يتممها ينتهي بإعراب آخر التوبة، ويقع في ٣٥٧ ورقة.

(ج) **نسخة المكتبة التيمورية**: وهي برقم (٣٨٤/ تفسير)، محفوظة في دار الكتب المصرية، وهي في عشرة مجلدات، فُقِد منها الأول، ويبدأ الثاني بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تعجَّل في يومينِ فلا إِثْمَ عليه﴾ من البقرة، وهو في ٦٢٣ ورقة، ويقع الثالث في ٣٢٣ ورقة، ويبدأ بسورة النساء وينتهي بالمائدة، وقد جرى إتمام المجلد الثاني من آية ١٧٢ إلى الأخير عن نسخة (١٠٨/ تفسير)[1]، بخط حديث.

(د) **النسخة الأزهرية**: في مجلد واحد هو الثالث من أصل النسخة، يقع في ٣١١ ورقة، برقم (٢٩٨) في مكتبة رواق الأتراك بالأزهر.

(هـ) **النسخة السعودية**: وهي محفوظة في معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية، وهي الجزء الثالث من أصل النسخة، برقم (١/ ٢٢٤٠ تفسير السعودية)، وبرقم متسلسل (٢٥)، ويستغرق ٢٢٠ ورقة، وقد كتبت سنة ٨٠٧ هـ.

(و) **النسخة التيمورية**: وهي نسخة أخرى من أول الزمر حتى نهاية الكتاب برقم (٦١٤/ تفسير)، في مجلد واحد كبير، تاريخ نسخها سنة ١٠١٣هـ في ٢٢٤ ورقة.

---

(١) انظر وصف هذه النسخة في عرضنا للمخطوطات عالية القيمة.

وقد أشار بروكلمان إضافة إلى ما عرضنا له بالوصف إلى النسخ التالية[1]:

١ ـ **نسخة غوتة**: ألمانيا الشرقية برقم (**٥٣٣**).

٢ ـ **نسخة راغب باشا**: في تركيا، وتقع في أربع مجلدات، برقم (٢٤).

٣ ـ **نسخة كوبرولي**: في تركيا، وتقع في مجلد واحد، برقم (**٩٩**).

٤ ـ **نسخة مكتبة الجزائر**: برقم (**٣٤٨**).

٥ ـ **نسخة المكتب الهندي**: بلندن، برقم (**١١٤١**).

٦ ـ **نسخة تونس جامع الزيتونة**: وتقع في عشرة مجلدات برقم (**٧٣**).

٧ ـ **نسخة داماد زاده**: بتركيا، برقم (**٩٥**).

٨ ـ **نسخة الموصل**: برقم (**١٠٢**).

٩ ـ **نسخة رامبور بالهند**: وتقع في خمسة مجلدات، الفهرست ١/٥٧.

وبهذا نكون قد عَرَضْنا ما وصل إليه علمنا عن مخطوطات «الدر المصون» وأعتقد أن الباحث يستطيع أن يدفع مقومات العمل العلمي إلى الأمام، ونرجو أن نكون قد أفَدْنا منها بتحقيقنا للكتاب وتقديمه إلى المكتبة الإسلامية.

□ □ □
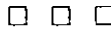
(١) تاريخ الأدب العربي ٢/١١١، الذيل ٢/١٣٨ (بالألمانية).

منهج التحقيق

١ ــ المتن:

رأينا في عرض المخطوطات أن ثمة نسخاً كثيرة جداً للكتاب، وبما أنه توفَّر لدينا نسخة كاملة بخط المؤلف نفسه فقد قطعت جهيزة قول كل خطيب، وهذا ما جَعَلَنا نثبتها في المتن، وقد ذكرنا في وصفها أنها قريبة من الوضوح. وقد حُفِظ جُلُّها من الخروم وما يعتري المخطوطات القديمة عادةً. ولم نر أية فائدة لإثبات اختلافات النسخ التي رجعنا إليها، أو إثبات ما تختلف به نسخة الأصل عن غيرها؛ وذلك لأن مثل هذه الاختلافات إنما يذكرها المحقق لغرض مهم، وهو المحافظة على ما وصل إليه من النسخ التي يعمل فيها، وإنْ هو إلا مجتهد يثبت في المتن ما يراه مستقيماً يعطي لكتابه الغرض المنشود، ومن هنا كان إثبات اختلافات النسخ في نصوص ضاعت منها نسخة المؤلف وسيلة لتقويم ما بقي من النسخ الأخرى واختيار أقرب ألفاظ يرى المحقق أنها من المؤلف، أما نحن فبين أيدينا نسخة بخط المؤلف فهل ثمة فائدة من شحن الكتاب بهوامش طويلة عريضة لأكثر من عشرين نسخة وقفنا عليها، وليت شعري ما كانت الهوامش غاية تُنْشَد لذاتها، وهل ثمة أمر أثقل على القارىء من أن ينقل نظره بين آونة وأخرى إلى الهامش ليقرأ كيف رسم هذا الناسخ تلك الكلمة، وكيف قرأ هذا الشاهد، أو يقرأ تنبيهاً من المحقق يفيد أنَّ ناسخاً آخر قد أسقط سطراً أو سطرين!! على أنه لا يُفْهم من كلامي أنني أهملت النسخ الأخرى للكتاب، إن حصولي عليها يُعَدُّ أمراً من مصلحة الكتاب ذاته، وقد قمت باختيار تسع نسخ وأثبتُّ في مسوداتي ما تختلف به

عن الأصل، وسمَّيْتُها قبلاً بنسخ عالية القيمة، وقد أَطَلْتُ في وصفها قبل قليل، ثم وضعتها أمامي وأنا أسير في قراءة الكتاب أستعين بها كلمة كلمة، فقد أرى رأياً في قراءة كلمة من الأصل أحسبها هي مقصود المؤلف، وليست كذلك، وعندما أرجع إلى النسخ الأخرى أجد أن منها مَنْ اجتهد في قراءة تلك الكلمة اجتهاداً أفضل من اجتهادي، فأصوِّب ما رآه هذا الناسخ حيث إنَّ رَسْمَ المؤلف يحتمل ذلك أكثر مما ذهبت إليه، كما أنني أفدت من هذه النسخ عندما حدث سقط من الأصل في إعراب الآيات ٢٤ ـ ٦١ من البقرة، والورقة ١٣٦ بوجهيها، ولم أتردد هنا في ذِكْرِ ما بينها من اختلافات للغرض الذي أشرت إليه من قبل وهو أن أعرض على القارىء ما ذَكَرَتْه النسخ حول المادة للوصول إلى أقرب نص يريده المؤلف، فأثبتُّ في المتن نسخة (ي) لأسباب ذكرتها لدى وصف النسخ. وبما أنني حصلت على صورة بالمايكروفلم لنسخة الأصل فقد سقط من هذا الفلم بعض الجمل التي كان المؤلف يسجلها على جانب الصفحة، أو أن هذه الجمل قد ظهرت في المصورة ولكن يصعب قراءتها بسبب الخرم أو رداءة الخط أو سقوط بعض حروف الكلمة، وكنت أرجع والحالة هذه إلى ما بين يديَّ من نسخ أستضيء بها لإثبات السقط، ولا أغفل الإشارة إلى ذلك.

فإنْ قال قائل: قد يكون للمؤلف نفسه أكثر من نسخة، فتأتي المخطوطات الأخرى ذات أشكال مختلفة، ومن هنا كان عليك أن تضع حساباً لهذا الاحتمال. فالجواب: أن هذا الأمر قد وضعته في حسابي منذ اللحظات الأولى لقراءة مخطوطات الكتاب فما وجدت له أثراً، وإنما وجَدْتُ أنَّ نسختي (ب) و (ع) الموثوقتين قد يصححان ما يغفل عنه المؤلف من قبيل السهو على نحو محدود جداً، فإذا قال المؤلف: «في المسألة أوجه» فقد يقوم أحدُ هذين الناسخين بِعَدِّ هذه الأوجه، ثم يثبت رقمها فيضيف من عنده العدد خمسة مثلاً، فيصير النص: «وفي المسألة خمسة أوجه». وقد يخطىء المؤلف

نحوياً، فيقوم الناسخ بتصحيح الخطأ، كأن يقول المؤلف: «واعلم أن في المسألة قولان» فيصحح الناسخ ليكتب: «قولين»، وقد نجد بعض الإضافات الطفيفة في بعض النسخ، كأن يقول المؤلف: «قال» فيضيف الناسخ: «الله تعالى» أو «الشاعر»، ومن هذا القبيل أن يحاول الناسخ إتمام الآية الكريمة التي اكتفى المؤلف منها بكتابة كلمتين، وقد يثبت بعض العبارات الدعائية من مثل قول المؤلف: «وأما أبو القاسم الزمخشري» فيزيد الناسخ: «رحمه الله تعالى».

نعم قد نقرأ آراء ومعلومات في نسخ معينة لا نقرؤها في نسخة ثانية، ولدى المقارنة مع الأصل ترانا نقرر بجزم أن السبب هو السقط الذي وقعت فيه النسخة، وذلك لأن الزيادة التي نجدها في النسخة الثانية نقرؤها كاملة في نسخة المؤلف، وذلك السقط كان يُحْدِث لدى تلك النسخة اضطراباً يُحِسُّه القارىء بوضوح، وأما مجمل الاختلاف بين النسخ ذاتها أو بين نسخة المؤلف وغيرها فيعود إلى التصحيف والتحريف الصرف، من مثل قول المؤلف «ينفصل» فتكتبها النسخ: يتفضل يفصل يفضل يتفصله يفصله، أمّا أن نجد زيادة في تفصيلات مسألة معينة لا نجدها في نسخة المؤلف، أو نقرأ مزيداً من الشواهد، أو نصادف رأياً علمياً تنفرد به نسخة معينة، أو نلاحظ إعراباً يناقض أو يخالف إعراب الأصل فهذا لم نقف عليه مرة واحدة.

وقد يحدث أن تضطرب النسخ في ترتيب الآراء والسطور، وهذا يعود إلى أن المؤلف كان قد كتب بعض الزيادات على جانب المخطوط دون أن يشير إلى موضعها الأصلي الذي يريده لها، وهذا يحتاج إلى طالب علم محقق ليضع هذه الزيادات في مكانها الذي أراده المؤلف لها، مع مراعاة ترتيب ألفاظ الآيات الكريمة، حيث إن منهج المؤلف أن يُعْرِبَ حسب ترتيب الآيات المعروف.

ومن هذا كله نخرج إلى أن الاحتمال الذي أوردناه آنفاً لا ينطبق على ما نحن فيه، وهذا مِمَّا يقوي عزمنا على إهمال اجتهادات الناسخ في رسم الكلمات بعد أن رأينا أن هذا الأمر لن يُغْني شيئاً ولن يقدم للقارىء أية فائدة.

ومن ناحية أخرى: فقد خدمت المَتْن بمظاهر عديدة منها: أنني ضبطْتُ ما وجدْتُ ضرورةً لضبطه، وإذا وقع سَقْطٌ من قبيل السهو ووجدت ضرورة ماسة لإقامته وَضَعْتُ الزيادة التي ارتَأَيْتُهَا بين معقوفين كبيرين وأشرت إلى ذلك. كما أنني أشرت إلى نهاية الصفحة والورقة في المخطوط الأصل فإذا بدأت الصفحة أشرت إليها بحرف «أ»، وإذا بدأت صفحة جديدة من الورقة نفسها أشرت إليها بحرف «ب»، وغرضي من هذا أن أُسَهِّلَ على القارىء ـ إن أراد ـ الرجوع إلى الأصل، كما أنني أثبتُّ علامات الترقيم المناسبة ليسهل على القارىء متابعة قراءة النص.

٢ ـ التعليق:

كنت أشرح مقصود المؤلف من عبارته إنْ كان يشوبها شيء من الغموض، وقد أذكر آراء العلماء فيما يقرره، أو أشير إلى الكتب التي عالجَتْ المسألة التي يناقشها، كما أنني كشفت عن المذهب الذي يعتمده، وأعني بذلك تردُّده بين المذاهب النحوية أو اختياره لمذهب عَلَم معين، وخَرَّجْتُ النقول المختلفة التي اقتبسها في كتابه ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، سواء أشار إلى ذلك أو لم يشر، وقارنت هذه النقول بأصل الكتاب الذي ينقل عنه، فإن حدث ثمة اختلاف أشرت إليه إنْ كان جوهرياً، ولكن المؤلف قد يختصر هذه النقول أو يُعَدِّلُ بعض ألفاظها التي تدور حول المعنى نفسه فلم أر ضرورة لإثبات هذا الاختلاف، وقد يحدث أن يكون المؤلف قد أسقط سهواً بعض الكلمات من المنقول ويتعذَّر علينا إقامة النص بدونها فكنت أضعها بين معقوفين كبيرين ولا أعدم الإشارة إلى ذلك، وسنجد

في عرض مصادر المؤلف أن تفسير ابن عطية كان يُـؤَلِّف مرجعاً رئيساً لكتابنا «الدر» لذلك حرصت على تتبُّع ابن عطية متجاوزاً الحد المطبوع منه إلى نهاية كتابنا، وكنت أرجع في ذلك إلى «البحر المحيط»، إذ إنَّ الدرَّ والبحر كانا يتفقان كثيراً في الاقتباس من ابن عطية.

وإذا كان رسم الكلمة في نسخة الأصل مما لم أهتد إلى توجيهه كنت أكتفي برسمها كما هي في الأصل، ثم أشير في الهامش إلى ما يحتمله السياق للوصول إلى المعنى الذي يريده المؤلف، وغرضي من هذا المحافظة التامة على الأصل، وشرحت الألفاظ الصعبة التي قد يتعذَّر فهمها من دون المعجم. وقد كان المؤلف يقع في بعض الأخطاء النحوية الواضحة من قبيل السهو نحو: «وفي المسألة قولين»، «ويرى فلان فيها وجه آخر»، وكنت أُعَدِّل الخطأ وأشير في الهامش إلى الأصل فيه. وترجمت للأعلام والقراء الذين ورد ذكرهم في المتن، وأشرت إلى بعض المراجع عنهم، وقد ترجمت للعلم مرة واحدة لدى أولِ ذكره، حتى إذا ما تكرر عاد القارىء إلى الفهرس ليجد رقم وروده الأول فيقرأ ترجمته إنْ أراد.

٣ ـ الشواهد:

كان الكتاب غزيراً في شواهده المختلفة:

(أ) **القرآن الكريم**: كنت أشير إلى السورة ورقم الآية وأكمل الآية، إن كان ثمة ضرورة، وأضبطها ضبطاً دقيقاً على قراءة حفص عن عاصم لشهرتها، وأما في القراءات فقد عُدْت إلى كتبها لأشير إلى تخريج القراءة التي يذكرها المؤلف، أو أنسبها إلى صاحبها إنْ لم يُشِر، وأشير إلى اختلاف أصحابها بين كتب القراءات إن كان ثمة اختلاف ضروري، ولم أجد فائدة لذكر القراءات الأخرى للكلمة القرآنية إن لم يذكرها المؤلف، ولكنه على العموم كان يُحْصيها ويَعُدُّها عَدّاً، ويهتمُّ بنسبتها إلى أصحابها.

(ب) **الحديث الشريف**: كنت أشير إلى الكتاب الذي رُوِي فيه الحديث مستعيناً بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، أو بكتب دارت مادتها حوله وأضبطه، ولم أكن أكتفي بإثبات ما يثبته «المعجم المفهرس» من أرقام، وإنما كنت أعود إلى الكتاب الأمّ لأخَرِّجَ منه.

(ج) **الشعر**: ضبطت البيت وأكملته في التعليقات إن أورده ناقصاً، فإذا لم ينسبه إلى قائله اجتهدت في ذلك مستنداً إلى المظانّ المختلفة، وإن لم تسعف قلت: «لم أهتد إلى قائله». وإن كان البيت لشاعر له ديوان مطبوع أعلمْتُ عن وروده فيه، وإلّا خرَّجْتُهُ من كتب النحو واللغة تخريجاً لا أستقصي فيه، وقد أذكر الروايات الأخرى للبيت إن كان مما يخدم الغرض، وشرحت الألفاظ الصعبة أو أوردت المعنى العام للبيت، وقد أذكر الشاهد في البيت إن كان ثمة ضرورة وإلا فلا، وقد أنبِّه إلى تعليق مهم كان لبعض العلماء حوله، وكنت أضع رقماً متسلسلاً بجانب كل بيت، وغرضي من هذا أن أسهِّل على القارىء الرجوع إلى التحقيقات إنْ تكرر البيت، فأقول: «تقدم برقم كذا».

(د) **أقوال العرب وأمثالهم**: وقد عمدت إلى تخريجها، وقمت بضبطها وشرح ألفاظها أو إيراد معناها العام.

٤ ــ الفهارس والمراجع:

وفي خاتمة المطاف سوف أصنع ــ إن شاء الله ــ فهارس مختلفة للكتاب تتضمَّن: فهارس للقرآن الكريم، الحديث الشريف، الأعلام، الأشعار، المادة اللغوية، مسائل العربية، المذاهب النحوية، الأمثال. وسوف أُثْبِتُ المراجع التي رجعت إليها في العمل إن شاء الله.

□ □ □
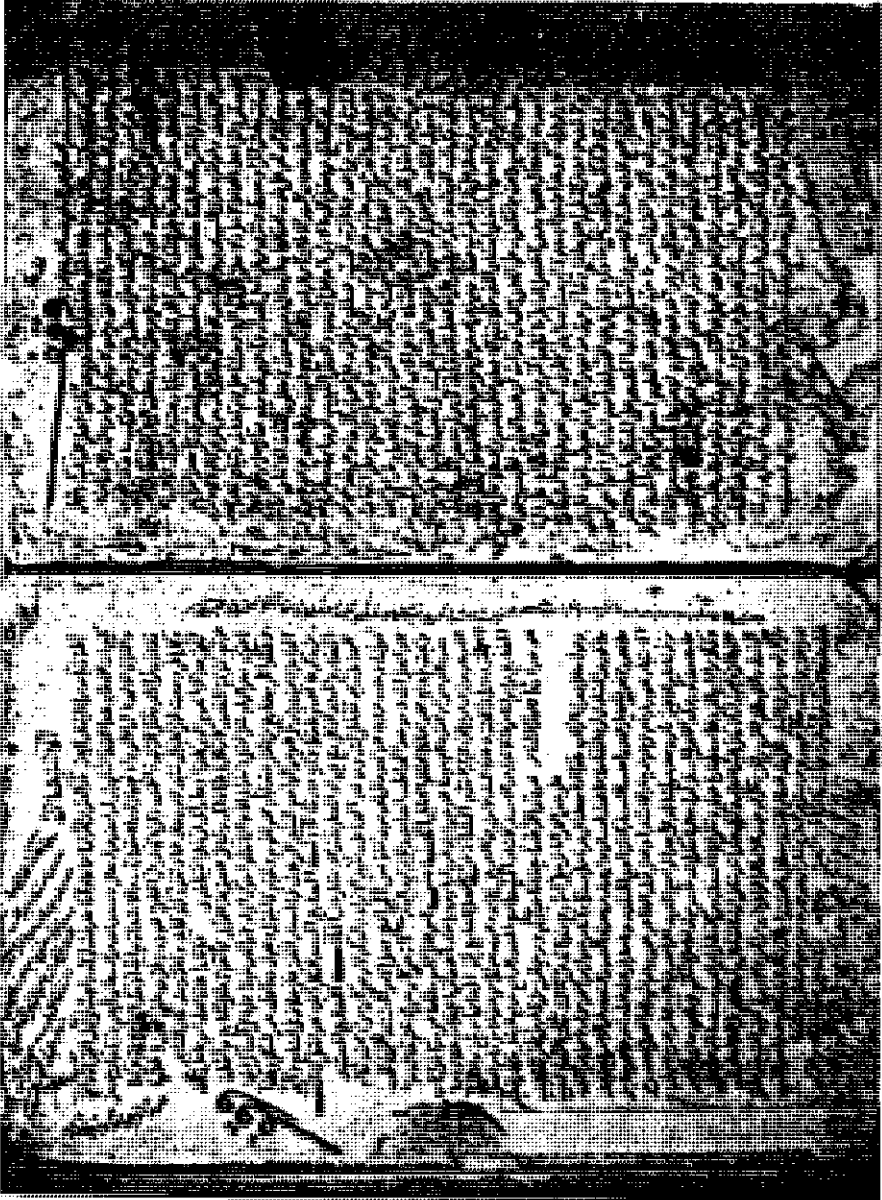
رامور الورقة الأولى من نسخة الأصل

راموز نسخة الأصل

راموز نسخة الأصل

راموز نسخة الأصل

راموز نسخة (ش)

راموز نسخة (ش)

راموز نسخة (ي)

راموز نسخة (ي)

راموز نسخة (ص)

راموز نسخة (ص)